

تبشير الجماعة
بيان الأعذار المباحة للرجل
ترك صلاة الجماعة

١٩٥٣

محمد أنور الببروس
الأستاذ المساعد بكلية الحسين
كلية أهل الدين والعلوم بالتدريس
خاتمة الأربعين

المقدمة

الحمد لله، والصلوة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد سيد الأولين
وآخرين وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد

فقد كنت أرجو أن يوفنني الله تعالى لجمع الأحاديث المبيحة للرجل ترك صلاة الجماعة في المسجد، لأنه قد سبق أن وعدت بذلك^(١). وهذا هو ذا الأمل يتحقق، والخير يتدفق بجمع هذه المادة من بطون كتب السنة متبوعة بأراء أهل العلم، وبيان مذاهبهم في فهم النصوص الشرعية، مع المقارنة بينها، واختيار الرأى الأقوى دليلاً، والأصول استدلالاً، كل ذلك بحسب جهدي، وقدر طاقتى ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها. ومعاذ الله أن أدعى الكمال لنفسى أو لعملى، ولكن حسبي أنى حاولت الوصول للحق، وتقريره للناس.

واعلم أن الأعذار المبيحة للرجل ترك صلاة الجماعة تعد من مفاسد الإسلام، ومن محاسن التشريع الإسلامي، لأنها ترفع الحرج عن المسلمين في شئ طلب الشارع إقامته ، وشدد في المحافظة عليه أياً ما تشدید وهو صلاة الجماعة وقد اختلف العلماء في حكمها إلى ثلاثة آراء فمنهم من قال إنها سنة مؤكدة ومنهم من قال إنها فرض كفاية ومنهم من قال إنها فرض عين وليس شرطاً في صحة الصلاة إلا في صلاة الجمعة وهذه الأعذار ترجح هذا الرأى الأخير وتنقيمه، بل إنها كانت من أدلةهم التي استدلوا بها على مذهبهم لأنه لا عذر إلا من واجب عيني أما السنة أو الفرض الكفائي فلا عذر فيه لأن الفرض

(١) في بحث تتبیه الجماعة إلى حکم صلاة الجماعة.

الكافى يسقط بقيام البعض به، والأمر المسنون لا يلام المرء على تركه حتى يعذر فيه، وهذا المسلك يدفع أيضا عن هذا الرأى تهمة التشدد.

وإذا نظرنا إلى من يفرط في صلاة الجماعة لوجناده رجلا لا يخرج عن واحد من ثلاثة: فهو إما رجل من أهل الأعذار الخمسة عشر التي جمعها هذا البحث - بحمد الله تعالى - وهذا النوع لا جناح عليه ساعتئذ. وإما: رجل كسلان محروم، أقعده كسله عن القيام بحق صلاة الجماعة وأما الثالث والأخير فهو رجل منافق لم ينهض به إيمانه إلى القيام بتكليف الشرع التي رآها شاقة ثقيلة وسواء أكان هذا النفاق نفاقا عقيدة أم نفاق عمل. فالمحصلة أن نفاقه أقعده عن الحضور إلى صلاة الجماعة. والحق أنه ليس وراء هذه الأعذار سبب في ترك صلاة الجماعة إلا الإنحراف عن منهج الإسلام، أو الكسل وكل ذلك مذموم شرعا.

وأسأل الله تعالى أن يجعلنا من يقومون بحق صلاة الجماعة ما بقينا إنه ولى ذلك القادر عليه.

منهجى فى هذا البحث:

- ١- ذكر كل عذر بدليله الثابت من السنة المشرفة على ضصحابها أعطى تحية، وأذكى هدية بصلة وسلام عليه.
- ٢- خرجت الأحاديث تخرجا علميا مؤثرا الاختصار الذى لا خلل فيه إن شاء الله.
- ٣- اكتفيت فى التخريج بالصحيحين أو أحدهما إن كان الحديث فىهما.
- ٤- وفي الغالب لا أميل عن الصحيح إلى غيرهما إلا لبيان علة في الحديث أو نكتة حديثية مهمة.
- ٥- حكمت على الأحاديث في غير الصحيحين وفق المنهج المعتمد لدى المدرسة إسناد الحديث ثم حكمت عليه طبقا للقواعد المعروفة عند أهل الحديث. فإن كان رجال الإسناد ثقات لا انقطاع بينهم قلت إسناده صحيح، فإن نزل عن درجة الصحة بينت ذلك مع بيان سبب نزوله إلى الحسن أو الضعف.
- ٦- قارنت بين أقوال أهل العلم، ورجحت ما رأيته سليما من الاعتراضات، خاليا من المؤاخذات، قوى السلطان واجه الحجة والاستدلال.
- وأخيرا فيكفى هذا البحث فخرا إنه يتعلق بسنة النبي المعصوم صلوات الله العلية وآياته وسلامه يقرب للمسلمين شيئا مهما يتصل بأهم ركن في الإسلام بعد التوحيد.
وعلى الله القبول والأجر والثواب.

تمهيد

إن الناظر إلى التشريع الإسلامي في جانب صلاة الجماعة يجد أنه طالب المسلمين بإقامتها والمحافظة عليها، وشدد في ذلك تشديداً عظيماً، وحذر من التهاون بها أو إهمالها، كما في حديث أبي الدرداء^(١) أن رسول الله - ﷺ - قال: "ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم الصلاة إلا قد استحوذ عليهم الشيطان، فعليك بالجماعة، فإنما يأكل الذئب القاصية" قال السائب بن حبيش - أحد رواهـ: يعني بالجماعة الصلاة في الجماعة.

ومن ابن عباس^(٢) أن رسول الله - ﷺ - قال: من سمع حتى على الفلاح فلم يجب فقد ترك سنة محمد رسول الله - ﷺ - وفي الحديث عن ابن عباس وابن

(١) أخرجه أبو داود - واللفظ له - في كتاب: الصلاة ، باب: في التشديد في ترك الجماعة رقم (٥٤٧) ، والنمسائى ، كتاب: الإمامة ، باب: التشديد في ترك الجماعة ، وأحمد في المسند /١٩٦/٥ رقم (٢١٧٥٨) و /٤٤٦/٦ رقم (٢٧٥٥٤). قلت: إسناده حسن فيه السائب بن حبيش. بضم المهملة ، آخره معمرة مصغراً - الكلاعى الحمصى وثقة العجلى ، وقال الدارقطنى: صالح الحديث ، وقال ابن حجر مقبول. من السادسة. ثقات العجلى /٣٨٤/١ ، وتهذيب الكمال /١٨٢/١٠ ، وتقريب التهذيب /٢٨٢/١ ، وخلاصة الخزرجى /٣٦٣/١.

(٢) أخرجه الطبرانى في الأوسط /٥٩/٦ برقم (٧٩٩٠) وقال المنذرى في الترغيب والترهيب /١٥٨/١: إسناده حسن. وقال الهيثمى في مجمع الزوائد /٤٦/٢ - /٤٧: رواه الطبرانى في الأوسط ورجاله رجال الصحيح.

عمر - رضى الله عنهم^(١) أنهم سمعا النبي ﷺ - يقول على أعدائهم "لينتهي
أقوام عن وذعهم الجماعات أو ليختمن الله على قلوبهم، ثم ليكونن من الغافلين".

وقد سئل ابن عباس - رضى الله عنهم - عن رجل يصوم النهار ويقوم
الليل، ولا يشهد جماعة ولا جماعة؟ فقال: "هذا في النار" رواه الترمذى^(٢) وقال:
ومعنى الحديث: أن لا يشهد الجماعة والجماعة رغبة عنها، واستخفاف بحقها
وتهاونا بها.

ومع ذلك التشديد في أمر صلاة الجماعة إلا أن الإسلام لم يشرع
للناس ما يقل عليهم أو ما يقصم ظهورهم قال تعالى: (وَلَا نَكُلُّ نَفْسًا
إِلَّا وُسْعَهَا) ^(٣).

(١) أخرجه ابن ماجه - واللفظ له - في كتاب: المساجد والجماعات ، باب: التغليظ في
التخلف عن الجمعة ٢٦٠/١ رقم (٧٩٤) . وإسناده صحيح. كما أخرجه النسائي ، في
الكبرى ، باب: التشديد في التخلف عن الجمعة ٥١٦/١ رقم (١٦٥٨) . وليس فيه ذكر
الجماعة.

ومن حديث ابن عمر وأبى هريرة أخرجه مسلم ، في كتاب: الجمعة ، باب: التغليظ في
ترك الجمعة ١٢٥/٦ رقم (٤٠) ، والنمسائي في الكبرى - بالتخرير السابق رقم (١٦٥٩)
، وليس فيه ذكر الجمعة.

(٢) أخرجه الترمذى ، في كتاب: الصلاة ، باب: ما جاء فيمن يسمع النداء فلا يجيب ٤٢٣/١
رقم (٢١٨) وقال العلامة أحمد شاكر: إسناده صحيح ، وهذا الحديث وإن كان موقوفا
ظاهرا على ابن عباس إلا أنه مرفوع حكما لأن مثل هذا مما لا يعلم بالرأى.. ولا يجزم
 بذلك ابن عباس في رجل يصوم النهار ، ويقوم الليل إلا عن خبر عنده عن رسول الله -
 - أ.هـ حاشيته على الترمذى ٤٢٣/١

(٣) المؤمنون: ٦٢.

بل راعى الإسلام فى تشريعه اختلاف أحوال الناس من الصحة والمرض، أو الشغل والفراغ، أو الشباب والشيخوخة، كما اعتبر البرد والحر، وشدة الشمس وشدة المطر، والأمن والخوف وغير ذلك مما تتغير به أحوال الناس، فجعل ذلك من الأسباب التي يعذر بها المسلم إذا تختلف عن الجماعة، فعن ابن عباس^(١)- رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: "من سمع النداء فلم يجب، فلا صلاة له إلا من عذر".

قلت: المراد به نفي الكمال لا نفي الصحة والمعنى فلا صلاة كاملة.

(١) أخرجه ابن حبان صحيحه -واللفظ له- كما في ترتيب ابن بلبان - كتاب: الصلاة ، باب: فرض الجماعة والأعذار التي تبيح تركها ٤١٥/٥ رقم (٢٠٦٤). كما أخرجه ابن ماجه ، كتاب: المساجد والجماعات ، باب: التغليظ في التخلف عن الجماعة ٢٦٠/١ رقم (٧٩٣) بلفظه إلا أنه قال: "فلم يأته " بدلا من " فلم يجب ". كما أخرجه البغوي لفی شرح السنة برقم (٧٩٤) ، والدارقطني في سننه ٤٢٠/١ والبيهقي في سننه - كذلك - ٣/٥٧. وهو حديث صحيح الإسناد كما قال ابن حجر في تلخيص الحبير ٢/٥٢٧. إلا أنهم يختلفون في رفعه ووقفه. وصححه الشوكاني في نيل الأوطار ٣/١٢٦ وقال: إلا أن بعضهم رجح وقفه.

وقد أخرجه الحاكم في المستدرك ١/٤٥ ، ثم قال: هذا حديث قد اوقفه غندر وأكثر أصحاب شعبه ، وهو صحيح على شرط الشيفين ولم يخرجاه ، وهشيم ، وقراد أبو نوح ثقان ، فإذا وصلـة ، القول فيه قولهما . أ.هـ ووقفه الذهبي . قلت: ولا يغرنـك تجـهـيل الدارقطـني في سنـه ١/٤٢٠ ، لـقرـاد فإـنه ثـقة لا شـك فـيه قـد وـتقـه هـو وـغـير وـاحـد من أـهـل الـجرـح وـالـتعـديـل وـانـظـر تـهـذـيب التـهـذـيب ٦/٤٧ .

"وفي رواية^(١): من سمع المنادى فلم يمنعه من اتباعه عذر " قالوا: وما العذر ؟ قال: " خوف أو مرض، لم تقبل منه الصلاة التي صلی " وعن بريدة - مرفوعا -^(٢) من سمع النداء - فارغا صحيحا - فلم يجب فلا صلاة له ".

فإن سألت: ما الأعذار التي تبيح التخلف عن صلاة الجماعة ؟ قلت: أسوقها إليك مع أدلةها هنا - والله المستعان.

العذر الأول: المرض:

فأول هذه الأعذار المرض وذلك لحديث ابن مسعود حيث قال: " لقد رأينا وما يخالف عن الصلاة إلا منافق قد علم نفاقه أو مريض " فخرج المريض المتخلص عن الصلاة بسبب مرضه عن زمرة المنافقين المتخلفين عن صلاة الجماعة ويفك ذلك حديث ابن عباس المتقدم. ^(٣) من سمع المنادى فلم يمنعه من إتباعه عذر - قالوا وما العذر قال خوف أو مرض لم تقبل منه الصلاة التي صلی "

(١) أخرجه أبو داود ، في كتاب: الصلاة ، باب: في التشديد في ترك الجمعة ١٥١ / رقم ٥٥١) ، وقال أبو داود: روى عن مغراة أبو إسحاق ، كما أخرجه الدارقطني في سننه ٤٢٠ / ١ . قال المنذري: في إسناده أبو جناب يحيى بن أبي حية الكلبي وهو ضعيف ، وأخرجه ابن ماجة بنحوه ، وإسناده أمثل. وفيه نظر. أ. هـ مختصر سنن أبي داود ٢٩١ / ١ قلت: تقدم تخرIDGE من سنن ابن ماجة ، وغيره وهو صحيح كما قال ابن حجر.

انظر ص (٣٩)

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك ٢٤٦ / ١ وصححه ، ووافقه الذهبي. وهو كما قال إلا أن المنذري في الترغيب والترهيب ١٥٨ / ١ صفح وقفه.

(٣) ص () .

قال ابن حبان^(١): في هذا الخبر دليل على أن أمر النبي - ﷺ - بإيتان الجماعات أمر حتم لا ندب، إذ لو كان القصد في قوله " فلا صلاة له إلا من عذر " يريد به في الفضل لكان المعنون إذا صلى وحده كان له فضل الجماعة، فلما استحال هذا وبطل، ثبت أن الأمر بإيتان الجماعات أمر إيجاب لا ندب ثم قال وأما العذر الذي يكون المختلف عن إيتان الجماعات به معذوراً فقد تتبعته في السنن كلها فوجدتها تدل على أن العذر عشرة أشياء^(٢) هي المرض الذي لا يقدر المرء معه أن يأتي الجماعات. أ.هـ

واستدل ابن حبان على أن المرض عذر يبيح ترك صلاة الجماعة بحديث أنس في ذكر تخلف النبي - ﷺ - عن صلاة الجماعة في مرض موته، وصلاة أبي بكر يتقدم، وقال رسول الله - ﷺ - بالحجاب، فرفعه، فلما وضح لنا بياض وجه النبي - ﷺ - ما نظرنا منظراً قط أعجب إلينا من وجه نبى الله - ﷺ - حينم وضح لنا. قال: فأولما رسول الله - ﷺ - بيده إلى أبي بكر أن تقدم. قال: وأرخى رسول الله - ﷺ - الحجاب فلم يقدر عليه حتى مات - ﷺ -. ^(٣)

(١) الإحسان بترتيب ابن بلبان لصحيح ابن حبان ٤١٧/٥.

(٢) ذكر ابن حزم أن العذر أكثر من ذلك وقد حصرت الأعذار فوجدتها خمسة عشر عذراً،

(٣) ذكر ابن حزم وأنبه عليه إن شاء الله. وراجع المحيى ٤/١٣١.

وسوف أذكر ما زاده ابن حزم وأنبه عليه إن شاء الله. وراجع المحيى ٤/١٣١.

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان - كتاب: الصلاة ، باب فرض

الجماعه والأعذار التي تبيح تركها ٤١٧/٥ رقم (٢٠٦٥). والحديث في الصحيحين فقد

أخرجه البخاري، في كتاب: الأذان ، باب: أهل العلم والفضل أحق بالإمامه ٢/١٩٣ رقم (

٦٨٠) ومسلم ، في كتاب: السلامة ، باب: في استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من

مرض.... ٤/١٤٢ رقم (٩٨).

حد المرض المبيح التخلف عن صلاة الجماعة:-

وقد يسأل سائل فيقول: هل كل مرض يبيح التخلف عن الجماعة؟

أقول: لا ، ليس كل مرض يبيح لصاحبته التخلف عن الجماعة، إلا مرض لا يستطيع المرء معه الحضور إلى المسجد، أو يستطيع الحضور إلى المسجد لكن ذلك يؤخر الشفاء، أو يزيد العلة والداء، وساعتها ليس فرضاً عليه أن يحضر إلى المسجد ليشهد الجماعة. ويشهد لذلك ما أخرجه البخاري من حديث عائشة^(١) - رضي الله عنها - حيث روى عنها الأسود بن يزيد النخعى قال: كنا عند عائشة - رضي الله عنها - فذكرنا المواظبة على لاصلة والتعظيم لها، قالت: لما مرض رسول الله ﷺ - مرضه الذي مات فيه فحضرت الصلاة فأدن، فقال: مروا أبي بكر فليصل بالناس. فقيل له: إن أبي بكر رجل أسيف، إذا قام في مقامك لم يستطع أن يصلى بالناس، وأعاد، فأعادوا له، فأعاد الثالثة، فقال: إنكم صواحب يوسف^(٢)، مروا أبي بكر فليصل بالناس فخرج أبو بكر

(١) أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: حد المريض أن يشهد الجماعة رقم ١٧٨/٢ . (٦٦٤).

(٢) المراد من ذلك أنهن مثل صواحب يوسف في إظهار خلاف ما في الباطن ، ثم إن هذا الخطاب وإن كان بلفظ الجمع فالمراد به واحد وهي عائشة فقط كما أن صواحب " صيغة جمع والمراد زليخا فقط ووجه المشابهة بينهما في ذلك أن زليخا استدعت النسوة وأظهرت لهن الإكرام بالضيافة ومرادها زيادة على ذلك ، وهو أن ينظرن إلى حسن يوسف ويعذرنهما في محبته ، وأن عائشة أظهرت أن سبب إرادتها صرف الإمامة عن أبيها كونه لا يسمع المأمومين القراءة لبكائه ، ومرادها زيادة على ذلك وهو أن لا يتشاءم الناس به ، وقد صرحت هي بهذا بعد ذلك فقالت كما في الحديث " لقد راجعته وما حملني على كثرة مراجعته إلا أنه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعده " - رجلاً قام مقامه أبداً . وقد

فصلٍ، فوجد النبي ﷺ من نفسه خفة، فخرج يهذى بين رجلين، كأنى أنظر إلى رجليه تخطان من الوجع، فأراد أبو بكر أن يتذكر، فأومأ إليه النبي ﷺ أن مكانك، ثم أتى به حتى جلس إلى جنبه.

قيل للأعمش - أحد رواة الحديث - سليمان بن مهران وكان النبي ﷺ يصلي، وأبو بكر يصلى بصلاته، والناس يصلون بصلة أبي بكر فكان أبو بكر يصلى قائماً.

وقد بوب البخاري لهذا الحديث فقال: باب حد المريض أن يشهد الجماعة.

ونقل ابن حجر^(١) عن ابن رشيد^(٢) قوله "إنما المعنى ما يحد للمريض أن يشهد معه الجماعة فإذا جاوز ذلك الحد لم يستحب له شهودها، ومناسبة ذلك من الحديث خروجه -، متوكلا على غيره من شدة الضعف، فكأنه يشير إلى أنه من بلغ إلى تلك الحال لا يستحب له تكلف الخروج للجماعة إلا إذا وجد من يتوكل عليه.

=أخرجه البخاري في المغازى من صحيحه، باب "وفاة النبي ﷺ". أ. هـ فتح الباري
١٧٩/٢ - ١٨٠.

(١) فتح الباري ٢/١٧٨.

(٢) هو محمد بن عمر بن رشيد الفهري أبو عبد الله محمد رحاله ، عارف بالرجال ، له مصنف في مناسبة تراجم البخاري في صحيحه ، اسمه "تراجم التراجم في إبداء مناسبة تراجم صحيح البخاري". مات سنة (١٢١). الدر الكامنة ٤/١١١ ، والوافي ٤/٢٨٤ ، والبدر الطالع ٢/٢٣٤ ومعجم المؤلفين ٣/٥٦٧.

وأما قوله "لأتوهموا ولو حبوا^(١)" فليس معناه أنه من الواجب أن يخرج إلى الجماعة على أية حال، فإن لم يستطع فليخرج إلأيها حبوا أو زحفا ليس ذلك هو المعنى لأن قوله: "لأتواها ولو حبوا" وقع على طريق المبالغة في الحض على الخروج للجماعة وحضورها. وبيان فضلها، وخسران من يتخلف عنها بلا عذر.

وفي الحديث - كما قال ابن حجر^(٢) - تأكيد أمر الجماعة والأخذ فيها بالأشد، وإن كان المرض يرخص في تركها، ويحتمل أن يكون فعل ذلك لبيان جواز الأخذ بالأشد وإن كانت الرخصة أولى. وقال الطبرى: إنما فعل ذلك لئلا يغدر أحد من الأئمة بعده نفسه بأدنه عذر فيختلف عن الإمامة. نقله عنه ابن حجر^(٣).

العذر الثاني: حضور الطعام:

عند الصلاة عامة أو صلاة المغرب خاصة، وقد استدل لذلك ابن حبان^(٤) بحديث أنس - عليهما السلام - أن النبي - عليهما السلام - قال: إذا قرب العشاء وحضرت الصلاة فابدعوا به قبل صلاة المغرب، ولا تعجلوا عن عشائركم".

(١) أخرجه البخاري ، كتاب: الأذان ، باب: فضل العشاء في الجماعة ١٦٥ / ٢ رقم (٦٥٧).

(٢) فتح الباري ١٨٣ / ٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، كتاب: الصلاة، باب: فرض الجماعة والأعذار التي تبيح تركها ٤١٨ / ٥ رقم (٢٠٦٦)، والحديث أخرجه البخاري، كتاب: الأذان، باب: إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة.. ١٨٧ / ٢ رقم (٦٧٢)، ومسلم ، كتاب: المساجد ، باب: كراهة الصلاة بحضور الطعام الذي يريد أكله في الحال ٤٥ / ٥.

وفي رواية عن عائشة^(١) - رضي الله عنها - أن رسول الله - ﷺ - قال:

"إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدعوا بالعشاء".

وعن ابن عمر أن رسول الله - ﷺ - قال: إذا وضع عشاء أحدكم،

وأقيمت الصلاة فابدعوا بالعشاء، ولا يعدل أحدكم حتى يفرغ منه" وكان ابن

عمر يوضع له الطعام، وتقام الصلاة فلا يأتيها حتى يفرغ، وإنه ليس بسمع قراءة

الإمام.

وفي رواية أخرى عنه^(٢) - إذا كان أحدكم على الطعام فلا يعدل حتى

يقضى حاجته منه، وإن أقيمت الصلاة".

قال ابن حجر^(٤): استدل القرطبي بهذه الأحاديث على أن شهود صلاة

الجماعة ليس بواجب لأن ظاهره أن يشتغل بالأكل وإن فاتته الصلاة في

الجماعة. قال الحافظ: وفيه نظر لأن بعض من ذهب إلى الوجوب - كابن حبان

- جعل حضور الطعام عذرا في ترك الجماعة فلا دليل فيه حينئذ على إسقاط

الوجوب مطلقاً. أ.هـ.

(١) أخرجه البخاري، كتاب: الأذان ، باب: إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة.. وكان ابن

عمر يبدأ بالعشاء ١٨٦/٢ رقم (٦٧١) ، وفي كتاب: الأطعمة ، باب: إذا حضر العشاء

فلا يعدل عن عشاهه ٤٩٨/٩ رقم (٥٤٦٥).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: الأذان ، باب: إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة ١٨٧/٢ رقم (

٦٧٣) ، وفي كتاب: الأطعمة ، باب: إذا حضر العشاء فلا يعدل عن عشاهه ٤٩٨/٩ رقم

(٥٤٦٤).

(٣) أخرجه البخاري ، كتاب: الأذان ، باب: إذا حضر الطعام.. ١٨٧/٢ (٦٧٤).

(٤) فتح الباري ١٨٩/٢.

قلت: وتأويل ابن حبان هو الراجح، لأنه ليس في الحديث ما يدل على أن حضور الجماعة ليس بواجب، بل العكس هو الصحيح لأن التصريح على جواز ترك أمر بحضره أمر آخر دليل على أن ترك الأول في غيبة الثاني لا يجوز فتأمل.

ولهذه ينبغي على المسلم ألا يعمد إلى طعامه عند صلاته، وأن لا يتعد تقويت الجماعة بإحضار الطعام عند إقامتها، وإلا فقد أقام الرخصة أصلاً، وهذا خطأ، ولكن الرخصة مشروعة لرفع الإثم ودفع الحرج إذا حدث مثل هذا عفوا من غير قصد.

بيان مناط الحكم في هذه الأحاديث:

ومناط الحكم في تلك الأحاديث متعلق بما إذا وضع الطعام على السفرة وقرب للأكل.

والذى دعانا إلى ذلك التفصيل أن الروايات تختلف في ذلك فبعضها يقول "إذا حضر" وبعضها يقول "إذا وضع" ولكن الذين قالوا "إذا وضع" أكثر كما قال الإمام إسماعيلي^(١)، والفرق بين اللفظين أن الحضور أعم من الوضع، فيحمل قوله "حضر" على قوله "وضع بحمل العام على الخاص"^(٢)، وعليه فيكون المعنى: إذا حضر الطعام بين يديه لتألف الروايات، لاتحاد مخرجها.

(١) نقله عنه ابن حجر في الفتح ١٨٧/٢.

(٢) العام: العموم هو الشمول، واللفظ العام هو كل لفظ ينتمي جماعاً من الأسماء لفظاً أو معنى، ومعنى بالأسماء هنا المسميات أصول السرخسى ١٢٥/١. أو هو اللفظ الدال على مسميين فصاعداً مطلقاً معاً أحكام الآمدى ٤١٣/٢.

ويؤيد ذلك رواية من قال "إذا قدم العشاء" ورواية من قال: "إذا قرب العشاء" وعلى هذا فلا ينط الحكم بما إذا حضر العشاء لكنه لم يقرب للأكل. لأن الحكم متعلق بما إذا قرب الطعام للأكل ووضع على السفرة بين يدي الآكلين^(١).

هل عذر الطعام في ترك الجماعة خاص؟

ومعنى السؤال هو هل الطعام لا يعتبر عذرا في ترك الجماعة إلا في صلاة مخصوصة، في حالة مخصوصة، وهي صلاة المغرب للصائم أم أن حضور الطعام يعتبر عذرا عاما في كل الصلوات وفي كل الأحوال وفي كل الأطعمة لترك حضور الجماعة؟

= والخاص: هو كل لفظ وضع لمعنى واحد على الانفراد، وهو أنواع خاص شخصي كأسماء الأعلام، وخاص نوعي مثل رجل وامرأة، وخاص جنسى مثل إنسان. أصول السرخسى ٢٤/١ والوجيز لعبد الكريم زيدان / ٢٧٩.

وأما معنى حمل العام على الخاص:

فالمراد بذلك: أن يرد لفظ عام يستغرق جميع أفراده، بحيث يكون الحكم الثابت بهذا اللفظ متعلقا بكل أفراده، ولكن يقوم الدليل على أن مراد الشارع من ذلك اللفظ العام ليس العموم ابتداء، ولا يقصد به استغراق جميع أفراد ولا ثبوت الحكم لهم ، بل مراده به بعض أفراده فهذا يسمى بتخصيص العام بمعنى قصر العام على بعض مسمياته بدليل يدل عليه ويسمى ذلك مختصا سواء أكان هذا المخصص مستقلا عن العام ، أو متصلا به، مقارنا للنص العام أو لا ؟ لكن يشترط فيه عدم تأخر وروده عن وقت العمل به حتى لا يعد ناسخا لا مختصا وهذا قول الجمهور خلافا للأحناف المحسوب للرازى ٣/١٠٤ ، وأحكام الامدى ٢/٤٨٥ ، والوجيز / ٣١٠

(١) بتصرف من فتح البارى ٢/١٨٧.

لقد اختلف العلماء في إجابة هذا السؤال على قولين: أحدهما وهو القول بالتقيد والخصيص وهو قول أبي الدرداء ومن تبعه فهم لا يرون الطعام عذرا في ترك الجماعة على الإطلاق والعموم، بل يقيد ذلك بما إذا كان القلب مشغولا بالأكل، ولا سيما للصائم^(١). وبنحوه يقول الشافعى^(٢).

وقد مال ابن حبان^(٣) إلى ذلك، بل زعم أنه خاص بالصائم في صلاة المغرب فقط، أو إذا تاقت نفسه إلى الطعام فآذته.

قلت: ولعله يعني بذلك العموم في كل الصلوات لكن بقيد توقيان النفس إلى الطعام في حضرته فيتأذى بتركه وهو يشتهيه.

ثم أخرج في الاستدلال على رأيه حديث أنس سرفوعا^(٤) - "إذا أقيمت الصلاة وأحدكم صائم فليبدأ بالعشاء قبل الصلاة المغرب، ولا تعجلوا عن صلاتكم" وعلق البخاري^(٥) قول أبي الدرداء "من فقه المرء إقباله على صلاته وقلبه فارغ".

(١) المرجع السابق.

(٢) عمدة القاري ١٩٧/٥.

(٣) راجع الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٤٢١/٥.

(٤) صحيح ابن حبان - كما في الإحسان - كتاب: الصلاة ، باب: فرض الجماعة والأعذار التي تبيح تركها ٤٢١/٥ رقم (٢٠٦٨) وإسناده صحيح.

(٥) كتاب: الأذان، باب: إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة ١٨٦/٢ قالوا: والمعنى أن يقبل على الصلاة وقلبه فارغ من الشواغل الدنيوية والأثر وصله ابن المبارك في كتاب الزهد.

قاله العيني: راجع عمدة القاري ١٩٦/٥.

وممن ذهب إلى ذلك ابن دقيق العبد - فيما نقله عنه ابن حجر^(١) حيث قال: الألف واللام في قوله "الصلاوة" لا ينبغي أن تحمل على الاستغراف ولا على تعریف الماهية، بل ينبغي أن تحمل على صناعة المغرب لقوله: "فابدعوا بالعشاء" وقال ويترجح حمله على المغرب لقوله في الرواية الأخرى "فابدعوا به قبل أن تصلو المغرب" والحديث يفسر بعضه ببعضه. أ.هـ.

الثاني: مذهب ابن عمر - ومن وافقه، حيث حمل ابن عمر الحديث على الإطلاق والعموم، وهو مذهب عمر الفاروق أيضا وبه قال الثورى وأحمد وإسحاق^(٢).

وقد أشار البخارى في ترجمة الباب إلى ذلك الخلاف فذكر الشرط ولم يذكر جوابه فقال: "إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة" هكذا بلا جواب. وقد قال ابن المنير: حذف جواب الشرط في هذه الترجمة إشعاراً بعدم الجزم بالحكم لقوة الخلاف.^{(٣) أ.هـ}

قلت: كذا قال، وهو بعيد لأن البخارى جزم بعد ذلك بالحكم في المسألة وأخذ برأى ابن عمر حيث أخرج البخارى تلك الأحاديث في كتاب الأطعمة وترجم لها بقوله: إذا حضر العشاء فلا يعدل عن عشاءه. ثم ذكر البخارى مذهب ابن عمر في المسألة فقال: وكان ابن عمر يبدأ بالعشاء.

(١) فتح الباري ١٨٢/٢.

(٢) عمدة القاري ١٩٧/٥.

(٣) فتح الباري ١٨٧/٢.

قلت: لأن حمله على العموم والإطلاق وقد مال ابن حزم^(١) إلى هذا الرأى، واستدل بحديث أم المؤمنين عائشة - رضى الله عنها - قالت إنى سمعت رسول الله -^(٢)- يقول "لا صلاة بحضور الطعام ولا وهو يدافعه الأخثان".

وقال الفاكهانى^(٣): ينبغي حمله على العموم نظراً إلى العلة، وهى التشوش المفضى إلى ترك الخضوع، وذكر المغرب لا يقتضى حصراً فيها، لأن الجائع غير الصائم قد يكون أشوق إلى الأكل من الصائم. أ.هـ نقله عنه ابن حجر^(٤) ثم قال: وحمله على العموم إنما هو بالنظر إلى المعنى إلهاقاً للجائع بالصائم، والغداء بالعشاء، لا بالنظر إلى اللفظ الوارد.

وفرق مالك بين الطعام الخفيف والتقيل، فقال يبدأ بالصلاحة إلا أن يكون طعامه خفيفاً^(٥).

قلت: وحمله على العموم والإطلاق أولى الأقوال بالقبول لقوة دليله، وليس في ذكر المغرب حصر للعموم، بل هو تنصيص على المغرب تخفيفاً على الصائم، ورفعاً للحرج عنه.

(١) المحيى ١٣١/٤.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب: المساجد ، باب: كراهة الصلاة بحضور الطعام المراد أكله في الحال .. ٤٦/٥ رقم (٦٧).

(٣) الفاكهانى: هو عمر بن على بن سالم، تاج الدين أبو حفص الإسكندرانى اللخمى الفقىء المالكى النحوى، مات سنة (٧٣١)، وقيل غير ذلك. الدرر الكامنة ١٨٠/٣ ، وشذرات الذهب ٩٦/٦ - ٩٧.

(٤) فتح البارى ١٨٨/٢.

(٥) نقله العينى فى عمدة القارى ١٩٧/٥.

اعتراض وجوابه:

أولاً: فإن قيل: قد نهى رسول الله - ﷺ - عن تأخير الصلاة من أجل الطعام أو غيره فقد روى أبو داود من حديث جابر^(١) - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - ﷺ - "لَا تؤخر الصلاة لطعام ولا لغيره".

فهذا يعارض الأحاديث التي تبيح تأخير الصلاة من أجل الطعام فلابد أن يسقط أحدهما الآخر، والنهى يسقط الإذن لاحتمال أن يكون ناسخا له.

وقد أجاب العيني^(٢) على ذلك الاعتراض فقال: حديث جابر ضعيف^(٣)، والضعف لا يعترض به على الصحيح، ثم قال: وعلى فرض صحته فله معنى آخر وهو أن الصلاة إذا وجبت لا تؤخر، وإذا كان الوقت باقيا يبدأ بالعشاء فاجتمع معناهما ولم يتهاترا يعني ولم يتعارضا.

(١) أخرجه أبو داود ، في كتاب الأطعمة ، باب: إذا حضرت الصلاة والعشاء رقم ٣٤٥/٣ .

. (٣٧٥٨)

(٢) عدة القاري ١٩٧/٥ - ١٩٨ .

(٣) قلت: فيه محمد بن ميمون الزعفراني أبو النضر المفلوج الكوفي اختلفت فيه أقوال الناس، فقال ابن معين وأبو داود: ثقة. وقال البخاري والنسائي: منكر الحديث. وقال أبو زرعة: ليس. وقال أبو حاتم: ليس به بأس. وقال الدرقطني ليس به بأس(هكذا في جميع المراجع وأما في تهذيب التهذيب فقال: قال الدرقطني: ليس بشيء ولعله تصحيف). وقال أبو أحمد الحاكم: حديثه ليس بالقائم وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا لا يحل الاحتجاج به وقال ابن عدى: ليس له كثير حديث وقال ابن حجر: صدوق له أوهام ومن هنا فالرجل حديثه حسن لأنهم قد اختلفوا فيه.

راجع في ترجمته: تهذيب الكمال ٥٤١/٢٦ ، وميزان الاعتدال ٣٥١/٦ ، والكافش

١٠٢/٣ وتهذيب التهذيب ٤٨٥/٩ ، والتقريب ٢١٢/٢

قلت: هناك فرق كبير بين تأخير الصلاة، وتأخير الجماعة، فإن الجماعة تؤخر بحضور الطعام، إذ الطعام لا يستغرق تناوله وقتا طويلا يفوت به وقت الصلاة وهذا الكلام بالطبع إذا كان في الوقت سعة، أما إذات ضيق الوقت بحيث لو أكل خرج وقت الصلاة، فقال النووي: صلى على حاله محافظة على حرمة الوقت ولا يجوز تأخيرها.

قلت: ولا يجوز تأخير الصلاة عن قصد حتى يفوت وقتها، إذ هذا من صفات المنافقين كما بينته في كتابي ملامح المنافقين^(١) والحمد لله.

وعلى هذا فإن الحديث معناه النهي عن تأخير الصلاة التأخير المذموم^(٢) لا عن تأخير الجماعة والله أعلم.

ثانياً: قد يقول قائل: إنه لا يصح تأخير الجماعة بعد الطعام للحديث الذي أخرجه البخاري من حديث أبي أمية الضميري^(٣) قال: رأيت رسول الله -

(١) ص (١٧١).

(٢) والتأخير المذموم هو تأخير الصلاة إلى وقتها الثاني من غير سبب من الأسباب الآتية:
١- اتفاق أهل مسجد على تأخير الصلاة. ٢- ان تكون الصلاة المقتفى على تأخيرها من الصلوات التي يجوز تأخيرها كالظهر والعشاء والفجر. ٣- لا يتخذ تأخير الصلاة عادة وشأنها. ٤- ان يوجد عذر شرعى يبيح الإسلام من أجله تأخير الصلاة كالحر مثلا. ٥- السفر إذ السفر عذر لتأخير بعض الصلوات إلى الأخرى كأن يؤخر الظهر إلى العصر ويؤخر المغرب إلى العشاء. راجع تفصيل ذلك في كتابي ملامح المنافقين / ١٨٤ .

(٣) أخرجه البخاري - في مواطن من صحيحه - منها في كتاب: الطهارة ، باب: من لم يتوضأ من لحم الشاة ٣٧١/١ رقم (٢٠٧) ، كما أخرجه مسلم ، في كتاب: الحيض ، باب: نسخ الوضوء مما مست النار ٤٥/٤ رقم (٩٣) .

﴿... يأكل ذرعاً يحتز منها فدعى إلى الصلاة فقام فطرح السكين فصلى ولم يتوضأ﴾.

فلو كان الطعام رخصة في ترك الجماعة لأكمل النبي ﷺ أكله وأخر الجماعة، خاصة وأنه إمام الناس وهم سينتظرونـه.

الجواب:

تعددت إجابات أهل العلم على ذلك الاعتراض:

١ - فقال بعضهم: الأمر مبني على التفصيل والتفريق بين ما إذا أقيمت الصلاة قبل الشروع في الأكل فعليه أن يبادر إلى الصلاة وبين ما إذا أقيمت الصلاة بعد الشروع في الأكل فليقض نهـته وينته من طعامـه ثم يخرج إلى الصلاة^(١).

٢ - وبعضهم قال: يحتمل تقييده بالإمام، فهذا حكم خاص به، وأنه ينبغي على الإمام أن يترك الطعام ويبادر إلى الصلاة، وعليه بوب البخاري في صحيحه من كتاب الأذان، فقال: باب: "إذا دعى الإمام إلى الصلاة وبيده ما يأكل"^(٢)، وأما المأمور فالامر في قوله "فابدعوا بالعشاء متوجه إليه مطلقاً، ويؤيدـه قوله - عليه الصلاة والسلام - "إذا وضع عشاء أحدكم"^(٣).

(١) فتح الباري ١٩/٢. بتصـرف.

(٢) ١٩٠/٢ مع فتح الباري.

(٣) فتح الباري ١٩٠/٢.

قال ابن حجر^(١): استدل به البخارى على أن الأمر بتقديم العشاء على الصلاة خاص بغير الإمام الراتب.

٣- ونقل ابن حجر^(٢) عن ابن المنير قوله: لعله - ﷺ - أخذ فى خاصة نفسه بالعزيمة، فقدم الصلاة على الطعام، وأمر غيره بالرخصة لأنه لا يقوى على مدافعة الشهوة قوته وأيكم يملك إربه مثله - ﷺ - .

٤- وقيل: إن الصلاة التي دعى إليها النبي - عليه الصلاة والسلام - ليست صلاة المغرب، والحكم بتقديم العشاء خاص بالمغرب قال العينى: ولكن كونها ليست المغرب لم يثبت^(٣).

قلت: ولا يصح أيضاً هذا التوجيه لأن الحكم عام وليس بخاص. وقد وجه البعوى حديث أبي أمية الضمرى هذا بأن المرء إذا كان شديد التوقان إلى الأكل، وكان في الوقت سعة بدأ بالأكل، وإنما بدأ بالصلاه، لأن النبي - ﷺ - ترك الأكل وقال إلى الصلاة لما دعى إليها. نقله العينى عنه^(٤).

وقال الإمام أحمد: يؤول حديث أبي أمية بأن من شرع في الأكل ثم أقيمت الصلاة أنه يقوم إلى الصلاة ولا يتمادى في الأكل، لأنه قد أخذ منه ما يمنعه من شغل البال، وإنما الذي أمر بالأكل قيل من لم يكن بدأ به، لئلا يشغله بالأكل، نقله ابن بطال^(٥).

(١) المرجع السابق ٣٧٢/١.

(٢) المرجع السابق ١٩٠/٢.

(٣) عمدة القارى ١٩٧/٥.

(٤) عمدة القارى ١٩٧/٥.

(٥) شرح ابن بطال على صحيح البخارى ٢٩٦/٢.

وقيل: إن حديث أبي أمية فيه إشارة إلى أن الأمر الذي في حديث عائشة وحديث ابن عمر -رضي الله عنهم- وهو قوله "فابدعوا بالعشاء" محمول على الندب والاستحباب وليس للوجوب - كما فهم منه ابن حزم حتى إنه زعم أن من ترك الأكل وقام إلى الصلاة فصلاته باطلة وليس الأمر كما فهم إذ لو كان تقديم الأكل على الصلاة التي أقيمت واجبا لأنم النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَهُ وَسَلَّمَ- أكله ولا ألقى السكين وبادر إلى الصلاة^(١).

قلت: وهذا أعدل الأجوبة وأقومها إذ به تألف الروايات وتوسّس عليه كل الأجوبة لأن الأمر في قوله: فابدعوا بالعشاء لو كان للوجوب لاضطربت الروايات واختلفت ولما صحت إجابة لأحد عليها. فجاء حديث أبي أمية ليصرف الوجوب إلى بندب أو الإباحة.

العذر الثالث: النسيان الذي يعرض في بعض الأحوال

كما قال ابن حبان^(٢)- وأخرج حديث أبي هريرة - مرفوعا^(٣)- أن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَهُ وَسَلَّمَ- حين قفل^(٤) من غزوة حنين^(٥) سار ليلة حتى إذا أدركه

(١) راجع شرح ابن بطال ٢٩٤/٢ و ٢٩٦ ، وفتح الباري ١٨٨/٢ ، وعمدة القارى ١٩٩/٥ .

(٢) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٤٢٢/٥ .

(٣) أخرجه في صحيحه - كما في الإحسان - كتاب: الصلاة ، باب: فرض الجماعة والأذار ، التي تبيح تركها ٤٢٢/٥ رقم (٢٠٦٩) والحديث أخرجه مسلم ، في كتاب: المساجد ، باب: قضاء الفائنة واستحباب تعجيله ١٨١/٥ رقم (٣٠٩) .

(٤) قفل: أي رجع. شرح النووي ١٨١/٥ .

(٥) غزوة حنين: هي الغزوة المعروفة التي وقعت سنة (٥٨هـ) وكانت بين المسلمين، وبين هوازن وغطفان ، وفيها نصر الله المسلمين نصراً مؤزراً بعد أن كادوا أن يهزموها

الكري^(١)، عَرَس^(٢) وَقَالْ لِبَلَّا: "اَكَلُّ لَنَا اللَّيْلَ"^(٣) فَصَلَى بَلَّا مَا قَدِرَ لَهُ، وَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - وَأَصْحَابُهُ فَلَمَّا تَقَرَّبَ الصَّبَحُ اسْتَسْنَدَ بَلَّا إِلَى رَاحْلَتِهِ يَوْاجِهُ الْفَجْرَ، فَغَلَبَتْ بَلَّا عَيْنَاهُ، وَهُوَ مَسْتَسْنَدٌ إِلَى رَاحْلَتِهِ، فَلَمْ يَسْتِيقَظْ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - وَلَا بَلَّا، وَلَا أَحَدٌ مِّنْ أَصْحَابِهِ حَتَّى ضَرَبَهُمُ الْشَّمْسُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - أَوْلَاهُمْ أَسْتِيقَاظًا فَفَزَعَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - وَقَالَ: "أَى بَلَّا" فَقَالَ بَلَّا: أَخْذُ بِنَفْسِي الَّذِي أَخْذُ بِنَفْسِكَ بِأَبِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: "اَفْتَادُوكُمْ رُواحَلَكُمْ"^(٤) ثُمَّ تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - وَأَمْرَ بَلَّا، فَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَقَالَ: "مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلِيَصْلِها إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي»"^(٥)

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ^(٦) - مِنْ حَدِيثِ أَنْسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُخْتَصِرًا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَالَ مِنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا فَكَفَّارَتْهَا أَنْ يَصْلِيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا "

لاغترارهم بكثتهم تهذيب سيرة ابن هشام / ٢٠٨ والثابت في روایة مسلم أنها غزوة خير = وهذا هو الصحيح الذي صححه أبو الوليد الباقي ، وابن عبد البر ، والقاضي عياض ، والنوعي ، وقال: قول من رواه فقال: "غزوة حنين" غريب ضعيف شرح النوعي ١٨١/٥ وقد مال ابن حبان إلى تصحيح روایة من قال "حنين" فقال: والنفس إلى أنه حنين أميل ، لأن أبي هريرة شهد حنيناً ولم يشهد خير الإحسان ٤٢٥/٥ بتصرف قلت: يحتمل تعدد القصى والحدث والله أعلم.

(١) الكري: النوم. نووى ١٨٢/٥.

(٢) عَرَسْ: مِنَ التَّعْرِيسِ ، وَالتَّعْرِيسُ: هُوَ نَزُولُ الْمَسَافِرِ لِيَلًا لِلنَّوْمِ وَالاسْتِرَاحَةِ، وَقِيلُ: هُوَ النَّزُولُ لِلِّاسْتِرَاحَةِ فِي أَىْ وَقْتٍ كَانَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارًا. نووى ١٨٢/٥.

(٣) في روایة مسلم "اَكَلُّ لَنَا الْفَجْرَ" والمُعْنَى ارْقَبَ لَنَا الْفَجْرَ وَاحْرَسَهُ. نووى.

(٤) أَىْ سِرُورًا بِهَا وَانْتَقَلُوا عَنْ هَذَا الْمَكَانِ. المَرْجَعُ السَّابِقُ.

(٥) سورة طه الآية رقم (١٤).

(٦) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، كِتَابُ الْمَسَاجِدِ بَابُ: قَضَاءِ الْفَائِتَةِ... ١٩٣/٥ رَقْمُ (٣١٥).

وفي رواية^(١) "إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها، فليصلها إذا ذكرها، فإن الله تعالى يقول: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي».

وفي رواية ثالثة^(٢) "من نسى صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفاره لها إلا ذلك".

ومقصود من هذه الأحاديث أن النسيان - وهو جبلة في الإنسان - عذر في ترك الجماعة والتخلف عنها، يرفع الإثم والحرج عن تركها بسببه، كما ينفي وصف النفاق أيضاً عن ترك الجماعة بسببه كذلك.

- كما يفيد ظاهر الحديث - أيضاً - أن من نسى صلاة من الصلوات المفروضة فعليه أن يؤديها في الوقت الذي تذكرها فيها، ولا يؤخرها، لأن العمر ليس بالمضمون.

- كما يستفاد من الحديث أن قضاء الصلاة الفائتة ينبغي أن تكون معلومة ومحددة وإلا فلا يصح قضاوها إذا كانت مبهمة، ومن ثم فلا يصح القضاء للفوائد المبهمة ويجب عليه أن يتوب من ذلك الذنب لأنه لا يصح إبهام النية في شيء من العبادات^(٣).

(١) أخرجها مسلم - أيضاً - بالتاريخ السابق رقم (٣١٦).

(٢) أخرجها مسلم: بالتاريخ السابق نفسه برقم (٣١٤).

(٣) لحديث "إنما الأعمال بالنیات" متفق عليه من حديث عمر. أخرجه البخاري في أول صحيحه، كتاب: بدء الوحى، باب: ١٥/١ رقم (١)، ومسلم ، كتاب: الإمارة ، باب: قوله إنما الأعمال بالنیات.. ١٣/٥٣ رقم (١٥٥) قال عياض: فيه دليل على أن ما عمل غير نية غير جائز ولا لازم. إكمال المعلم ٦/٣٣٢ وقال النووي: فائدة ذكر قوله "إنما

- لا في الحج^(١) على خلاف بينهم في ذلك.

العذر الرابع: النوم:

وهذا لم يذكره ابن حزم ولا ابن حبان في الأعذار المبيحة للمسلم التخلف عن الجماعة في المسجد ودليله الأحاديث الواردة في العذر الثالث وهو النسيان، ومنها "من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصلحها إذا ذكرها" ومن الدلة لهذا العذر حديث أبي قتادة قال: ذكروا للنبي ﷺ نوّمهم عن الصلاة؟ فقال: إنه ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة، فإذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلحها إذا ذكرها".^(٢)

=لامرئ ما نوى "بعد قوله "إنما الأعمال بالنيات" بيان أن تعين النية شرط ، فلو كان على إنسان صلاة مقضية لا يكفيه أن ينوي الصلاة الفائتة بل يتشرط أن ينوي كونها ظهرًا أو غيرها ، ولو لا اللفظ الثاني لاقتضى الأول صحة النية بلا تعين أو أوهم ذلك أ.هـ
شرح النووي على مسلم ١٣/٥٤.

(١) لحديث جابر أن النبي ﷺ قال لعلى حين قدم من اليمن "بم أهلكت" قال: بما أهل به النبي ﷺ [أخرجه مسلم، كتاب: الحج ، باب: بيان وجوه الإحرام رقم (١٤١) ورقم (١٤٥)] فقد أبهم على وكذا أبو موسى ، [أخرجه مسلم كذلك في كتاب: الحج من صحيحه برقم (١٥٤)] ، نيتهما بالحج لأنهما أهل بما أهل به رسول الله ﷺ وأقرهما النبي ﷺ . ولهذا قال النووي: هذان الحديثان يعني حديث على وحديث أبي موسى متافقان على صحة الإحرام ملتفا ، وهو أن يحرم إحراما كإحرام فلان فينعقد إحرامه ويصير محرا بما أحرب به فلان أ.هـ شرح النووي ٨/٦٤ . وقال عياض: أخذ بظاهر هذين الحديث الشافعي وجوز الإهلال بالنسبة المبهمة.. قال: وخالقه سائر العلماء. إكمال المعلم ٤/٢٥٩ ولم يرض النووي بهذه المخالفة وصوب جواز الإهلال بالنسبة المبهمة. نووي ٨/٦٥ . قلت: والقول ما قاله النووي لوضوح دليله وصرحته في المقصود.

(٢) أخرجه الترمذى سواللله له- في كتاب: المواقف ، باب ما جاء في النوم عن الصلاة رقم (١٧٧) . وقال أبو عيسى: حسن صحيح وقد اختلف أهل العلم في الرجل ينام

وتدكر الروايات أن النوم نزل برسول الله - ﷺ - كما نزل بهم فلما شق عليهم قال لهم النبي عليه الصلاة السلام "ليس في النوم تغريط" فقد أخرج الإمام مسلم وغيره^(١) من حديث أبي قتادة - رضي الله عنه - قال: خطبنا رسول الله - ﷺ - فقال: "إنكم تسيرون عشيتكم، وتأتون الماء - إن شاء الله - غداً فانطلق الناس لا يلوى أحد على أحد^(٢)، قال أبو قتادة: فبينما رسول الله - ﷺ - يسير حتى ابهار الليل^(٣) وأنا إلى جنبه، قال: فَنَعَسَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - فَمَالَ عَنْ رَاحْلَتِهِ، فَأَتَيْتَهُ فَدَعَمْتَهُ^(٤) من غير أن أوقظه، حتى اعتدل على راحلته، قال: ثم سار حتى تَهُورَ اللَّيلُ^(٥) مال عن راحلته، قال: فَدَعَمْتَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ أَوْقَظَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ أَعْتَدَ عَلَى رَاحْلَتِهِ.

= عن الصلاة أو ينساها فيستيقظ أو يذكر وهو في غير وقت صلاة، عند طلوع الشمس أو عند غروبها ، فقال بعضهم: يصليها إذا استيقظ أو ذكر ، وإن كان عند طلوع الشمس أو عند غروبها وهو قول أحمد وإسحاق والشافعى ومالك. وقال بعضهم: لا يصلى حتى تطلع الشمس أو تغرب أ.هـ كما أخرجه النسائى، كتاب المواقف، باب: فيمن نام عن صلاة المسند ٢٩٨/٥ رقم (٢٢٥٩٩) و ٣٠٢/٥ (٢٢٦٢٨) وأبو داود مختصرا- في كتاب ٢٩٤ وابن ماجه ، كتاب: الصلاة ، باب: من نام عن الصلاة أو نسيها ١٢٨/١ رقم (

. ٦٩٨

(١) أخرجه مسلم، في كتاب: المساجد، باب: قضاء الفائنة ١٨٣/٥ رقم (٣١١)، وأحمد في المسند ٢٩٨/٥ رقم (٢٢٥٩٩) و ٣٠٢/٥ (٢٢٦٢٨) وأبو داود مختصرا- في كتاب الصلاة، باب: فيمن نام عن الصلاة أو نسيها ١١٩/٢ (٤٣٧) .

(٢) المقصود أنهم يسرون بسرعة لا يأبهون لشيء يؤخرهم كى لا يدركهم العطش قبل أن يصلوا إلى الماء غداً كما وعدهم رسول الله - ﷺ - .

(٣) ابهار الليل: أى انتصف. نووى ١٨٤/٥ .

(٤) فدعنته: أى أقمت ميله.

(٥) تهور الليل: أى ذهب أكثره ، وهو مأخوذ من تهور البناء أى انهدم.

قال ثم سار حتى إذا كان من آخر السحر مال ميلة هي أشد من الميلتين الأوليين حتى كاد ينجلف،^(١) فأتيته فدعنته، فرفع رأسه، فقال: "من هذا؟" قلت: أبو قتادة قال: "متى كان هذا مسيرك مني؟" قلت: ما زال هذا مسيري منذ الليلة. قال: حفظك الله بما حفظت نبيه. ثم قال: "هل ترانا نخفي على الناس؟" ثم قال: "هل ترى من أحد؟" قلت: هذا راكب، ثم قلت: هذا راكب آخر، حتى اجتمعنا فكنا سبعة ركب^(٢). قال: فما رسول الله - ﷺ - عن الطريق فوضع رأسه ثم قال: "احفظوا علينا صلاتنا" فكان أول من استيقظ رسول الله - ﷺ - والشمس في ظهره^(٣) قال: فقمنا فرعون، ثم قال: "فركبنا فسرنا حتى إذا ارتفعت الشمس نزل، ثم دعا بميضاة^(٤) كانت معى، فيها شيء من ماء، قال: فتوضاً منها وضوءاً دون وضوء^(٥)، قال وبقي فيها شيء من ماء، ثم قال لأبي قتادة: احفظ

(١) ينجلف: أي يسقط.

(٢) سيأتي في آخر الحديث أن عمران بن حصين كان أحد السبعة الركب.

(٣) فإن قيل كيف نام النبي - ﷺ - عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس مع قوله - ﷺ - كما ورد في الصحيحين - إن عيني ت تمام ولا ينام قلبي؟ قال النووي: فجوابه من وجهين أحدهما وأشهرهما أنه لا منافاة بين الحديثين لأن القلب إنما يدرك الحسيات المتعلقة به كالحدث والألم ونحوهما، ولا يدرك طلوع الفجر وغيره مما يتعلق بالعين، ويُذكر بها، والعين نائمة والقلب يقطن الثاني: أنه كان له - ﷺ - حالان: أحدهما ينام فيه القلب، وصادفه هذا الموضع، والثانية لا ينام وهذا هو الغالب من أحواله عليه الصلاة والسلام. وهذا التأويل ضعيف، والمعتمد الأول. نووى ١٨٤/٥.

(٤) الميضاة - بكسر الميم: الإناء يتوضأ به.

(٥) أي وضوءاً حفيقاً مع أنه أسبغ الأعضاء.

عليها ميضاًتك، فسيكون لها نبأ^(١) ثم أذن بلال بالصلاه، فصلى رسول الله - ﷺ - ركعتين، ثم صلى الغداة^(٢)، فصنع كما كان يصنع كل يوم، قال: وركب رسول الله - ﷺ - وركبنا معه، قال: فجعل بعضنا يهمس إلى بعض: ما كفاره ما صنعوا بتفريطنا في صلاتنا؟ ثم قال: "أما لكم في أسوة" ثم قال أما إنه ليس في النوم تفريط، إنما التفريط على من لم يصل الصلاه حتى يجيئ وقت الصلاه الأخرى، فمن فعل ذلك فليصلها حين ينتبه لها، فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها^(٣)، ثم قال: "ما ترون الناس صنعوا؟" قال: ثم قال: "أصبح الناس قدروا نبيهم، فقال أبو بكر وعمر: رسول الله - ﷺ - بعذكم، لم يكن ليخلُّكم وقال الناس: إن رسول الله - ﷺ - بين أيديكم فإن يطيعوا أبا بكر وعمر

(١) في هذا الحديث من دلائل النبوة أمور، هذا منها.

(٢) يعني صلاة الفجر.

(٣) الظاهر من الحديث أن من نام عن الصلاه فعليه أن يتضيئاً مرتين، مرة حين ينتبه لها، ومرة في مثل وقتها من الغد، وهذا الظاهر ليس مراداً بل المعنى أن من فاتته صلاة لنوم أو نسيان فتنبه لها أو تذكرها فليصلها في الوقت الذي تذكرها وتنبه لها فيه ، فإذا كان اليوم التالي فعليه أن يصلى كل صلاة في وقتها المعمود بها ولا يجوز له تأخير الصلاه التي قضاهما إلى مثل الوقت الذي قضاهما فيه بل يصليها في وقتها ولا يؤخرها فمثلاً لو نام عن صلاة الظهر ثم استيقظ بعدما دخل العصر فعليه أن يصل إليها في ذلك الوقت وهو وقت العصر ، فإذا كان من غد فعليه أن يصلى الظهر في وقت الظهر المعروف لها ولا ينقل وقتها إلى العصر كما فعل بالأمس لأن ما فعله كان رخصة وليس نقلًا للصلاه عن وقتها وهذا هو المختار لدى المحققين ويقوى هذا التوجيه ويدفع ما سواه حديث عمران ابن حصين في المسند ٤١/٤، أنهم قالوا له - ﷺ - لا نعيدها في وقتها من الغد؟ قال: أينهاكم ربكم تبارك وتعالى عن الربا ويقبله منكم". بتصرف من إكمال المعلم ٦٧٣/٢ والنحوى

يرشدوا^(١) قال: فانتهينا إلى الناس حين امتد النهار، وحمرى كل شئ وهم يقولون يا رسول الله هلکنا عطشا، فقال: "لا هلك عليكم"^(٢) ثم قال: أطلقوا لى غمرى^(٣) قال: ودعا بالميسأة، فجعل رسول الله - ﷺ - يصب، وأبو قتادة يسقيهم، فلم يعُدْ أن رأى الناس ماء في الميسأة تكابوا عليها، فقال رسول الله - ﷺ - أحسنوا الملا^(٤)، كلکم سيروى "قال: فعلوا فجعل رسول الله - ﷺ - يصب وأسقیهم، حتى ما بقى غيري وغير رسول الله - ﷺ - قال لي: "اشرب" فقلت: لا أشرب حتى تشرب يا رسول الله. قال: إن ساقى القوم آخرهم شربا" قال: فشربت، وشرب رسول الله - ﷺ - قال: فأتى الناس الماء جامين رواء.^(٥)

(١) ومعنى هذا الكلام أن النبي - ﷺ - لما صلی الصبح بعد ارتفاع الشمس، بالركب اليisser الذي لحق به وكان بقية الناس قد سبقوه النبي - ﷺ - ومن معه إلى موطن الماء الذي أخبرهم عنه عليه الصلاة والسلام - قال لهم عليه الصلاة والسلام. ما تظنون الناس يقولون فينا. فسكت الركب ولم يتكلم منهم أحد فقال النبي - ﷺ - أما أبو بكر وعمر فقولان للناس: إن النبي - ﷺ - لم يتقىكم ولا تطيب نفسه أن يخالفكم وراءه ويتقدم بين أيديكم، فينبغي لكم أن تنتظروه حتى يلحقكم وقال باقى الناس: إنه سبقكم فأدركوه، فغن أطاعوا أبا بكر وعمر رشدوا فغنهم على الصواب. نووى ١٨٧/٥ بتصرف.

(٢) هلك بصم الهاء وهو من الهلاك، وهذا من معجزاته - ﷺ - ودلائل نبوته في هذا الحديث.

(٣) أطلقوا لى غمرى: أى ائتونى قدحى، لأن غمرى بضم الغين المعجمة، وفتح الميم، وبالراء هو القدح الصغير.

(٤) الملا - بفتح الميم واللام وآخره همزة منصوب بـأحسنوا ومعناه الخلق والعشرة والمعنى: أحسنوا عشرتكم ببعضكم.

(٥) جامين رواء: أى نشطاء مستريحين.

قال عبد الله بن رباح^(١): إني لأحدث هذا الحديث في مسجد الجامع^(٢) إذ
 قال عمران ابن حصين: انظر أيها الفتى كيف تحدث فإني أحد الركوب تلك
 الليلة. قال: فللت أعلم بالحديث^(٣). فقال: ممن أنت؟ قال: من الأنصار.
 قال: حدث فأنت أعلم بحديثكم. قال فحدثت القوم فقال عمران: لقد شهدت تلك
 الليلة، وما شعرت أن أحداً حفظه كما حفظته"^(٤)

متى يكون النوم عذراً؟

أجمع العلماء على أن النائم ليس بمكلف^(٥)، ولا إثم عليه لحديث عائشة -
 رضي الله عنها سرفوعاً^(٦) - رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ، وعن
 المبتلى حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يكبر.

(١) الرواى عن أبي قتادة.

(٢) مسجد الجامع: من باب إضافة الموصوف إلى صفتة، وقد أجاز ذلك الكوفيون من غير
 تقدير ، وأما البصريون فلا يجوز ذلك عندهم إلا بتقدير ، هو المكان فيكون الكلام مسجد
 المكان الجامع نووى ١٩٨/٥.

(٣) وهذا من أدب التابعين مع الصحابة، ومن أدب التلميذ مع الشيخ أن لا يحدث في وجوده
 أو وجود من هو أولى منه إلا بإذنه.

(٤) حفظه: بضم الناء وفتحها، قال النووى: وكلاهما حسن. قلت: وحديث عمران بن حصين
 أخرجه مسلم ، في كتاب: المساجد، باب: قضاء الفائنة ١٨٩/٥ رقم (٣١٢).

(٥) شرح النووى ١٨٦/٥.

(٦) أخرجه أبو داود، كتاب: الحدود، باب: في المجنون يسرق أو يصيب حدًا ١٣٩/٤ رقم
 (٤٣٩٨)، والنمساني، كتاب: الطلاق، باب: من لا يقع طلاقه من الأزواج ١٥٦/٦ ، وابن
 ماجه، كتاب: الطلاق، باب: طلاق المعنوه والصغرى والنائم ٦٥٨/١ رقم (٢٠٤١)
 وصححه السيوطى في الجامع الصغير ٢٤/٢.

وقد ذكرنا أن النوم عذر يرفع الإثم عمن تخلف عن صلاة الجماعة، أو آخر الصلاة عن وقتها. ولكن لا يفوتنا هنا أن نتبه على أنه ليس كل نوم يصح أن يكون عذراً لرفع الإثم عمن ترك الجماعة، أو آخر الصلاة، لأنه قد ينام المرء عن الصلاة ويكتب عليه وزرها، وقد ينام عنها ولا شيء عليه، فمتى يكون النوم عذراً في ذلك؟

أقول: إذا نام المرء من الليل وهو لا ينوي الاستيقاظ لصلاة الفجر، بل قد عزم أمره على أن يقوم بعد طلوع الشمس قبل موعد العمل بقليل كي يأخذ قسطاً أوفراً وحظاً أكبر من النوم والراحة في زعمه ثم هو يكلف زوجه أو أحد أولاده أو أقاربه أو حتى أحد أصحابه أن يوقظه في ذلك الوقت الذي عزم عليه، وربما يضبط آلة التبيه وتسمى المنبه على ذلك الوقت، فإن أخطأ أحد وأيقظه لصلاة الفجر أو بعدها بقليل هاج وماج وأرغى وأزبد وقال لا يزال الوقت مبكراً، أنا لا أذهب إلى العمل الآن، لماذا أيقظتني؟! حرام عليكم يا ناس.

والحق أن الحرمة عليه هو، ونومه وبال عليه، وإثم عظيم، فعن ابن مسعود -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَهُ وَسَلَّمَ- رجل نام ليلة حتى أصبح؟ فقال: ذاك رجل بالشيطان في أذنيه، أو قال أذنه.

(١) أخرجه البخاري، كتاب: التجهد، باب: إذا نام ولم يصل بالشيطان في أذنه ٣٤/٣ رقم ١١٤٤، وفي: بدء الخلق، باب: صفة إيليس وجندوه ٣٨٦/٦ رقم (٣٢٧٠)، ومسلم ، في كتاب: صلاة المسافرين، باب: الحث على صلاة الوقت وإن قلت ٦٣/٦ رقم .(٢٠٥)

وفي رواية^(١) "ذكر عند النبي - ﷺ - رجل فقيل: مازال نائماً حتى أصبح، ما قام إلى الصلاة فقال: بالشيطان في أذنه.

وفي رواية عن أبي هريرة^(٢) أن رجلاً جاء إلى النبي - ﷺ - فقال: إن فلاناً نام البارحة ولم يصل شيئاً حتى أصبح فقال: "بالشيطان في أذنه. قال يونس: قال الحسن: إن بوله والله ثقيل.

وقال ابن مسعود^(٣): بحسب الرجل من الخيبة والشر أن ينام حتى يصبح، وقد قال الشيطان في أذنه"^(٤).

(١) أخرجها البخاري في كتاب التهجد. برقم (١١٤٤).

(٢) أخرجها أحمد في المسند ٢٦٠/٢ رقم (٧٥٢٨) و ٤٢٧/٢ رقم (٩٥١٢). وفيها انقطاع لأن الحسن البصري لم يسمع من أبي هريرة شيئاً. علل ابن المديني /٦١.

(٣) ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح ٣٥/٣ ، وعزاه إلى محمد بن نصر، وقال ابن حجر: وهو موقوف صحيح الإسناد.

(٤) اختلف الناس في تفسير بول الشيطان في أذن النائم عن الصلاة إلى عدة أقوال قائمة على مذهبين أحدهما: حمل اللفظ على الحقيقة، وثانيهما: حمل اللفظ على المجاز، وتأويله على معنى مناسب. وإليك أقوال أهل العلم في ذلك:

أ- هو على الحقيقة وليس ذلك بعيداً ، بل لا مانع منه ، لأنه ثبت أن الشيطان يأكل ويشرب، وينكح فلا مانع من أن يقول.

ب- وقيل هو على الاستعارة لا على الحقيقة، وهو عبارة عن الطوع وفعل أقبح بالنؤام ومن يذله ويقهره.

ج- وقيل هو كناية عن سد الشيطان لأن الذي ينام عن الصلاة حتى لا يسمع الذكر.

د- وقيل هو كناية عن ازدراء الشيطان به.

وقد يكون النوم غفلة تنشر الأوزار بسبب العقد التي عقدها الشيطان على قافية المرء عند نومه، ولا يتجرأ الشيطان إلا على أهل الغفلة والفساد فيعقد على قافيتهم عقد الخبيثة.

ففي الصحيحين عن أبي هريرة^(١)، أن رسول الله - ﷺ - قال يعقد الشيطان على قافيه رأس أحدهم - إذا هو نام - ثلاث عقد، يضرب على مكان كل عقدة: عليك ليل طويل فارقد. فإن استيقظ فذكر الله انحلت عقدة، فإن توضأ

= هـ - وقيل هو مثل مضرور للغافل عن القيام بقل النوم ، كمن وقع البول في أذنه لفتقل أذنه وأفسد حسه ، والعرب تكى عن الفساد بالبول.

و - وقيل معناه أن الشيطان استولى عليه واستخفا به حتى اتخذه كالكنيف المعد للبول إذ من عادة المستخف بالشيء أن يبول عليه.

ز - وقيل معناه أن الشيطان ملا سمعه بالأباطيل فحجب سمعه عن الذكر.

قلت: والراجح حمل اللفظ على الحقيقة، لأن المواقف لظاهر النص وتحققه به كل الأقوال بعده لأنها لازمة له ثم إنه لا توجد ضرورة ملحة تدعونا إلى صرف اللفظ عن ظاهره ، ولهذا قال الحسن البصري إن بوله والله لتفيل. يراجع إكمال المعلم ١٣٩/٣ ، وشرح النووي ٦٤/٦ ، وفتح الباري ٣٥/٣. فإن قلت: لماذا خص الأذن بالذكر؟ قلنا لأنها حاسة الانتباه ، وقيل: إشارة إلى نقل النوم. قلت بل ذلك هو البديل لمن صم أذنه عن سماع الذكر أن تكون مبولة وكنيفا للشيطان.

وخص البول بالذكر لأنه أسهل مدخلا في التجاويف ، وأسرع نفوذا في العروق ، فيورث الكسل في جميع الأعضاء. انظر: شرح النووي ٦٤/٦ ، وفتح الباري ٣٥/٣.

(١) أخرجه البخاري، كتاب: التهجد، باب: عقد الشيطان على قافيه الرأس إذا لم يصل بالليل ٣/٣ رقم (١١٤٢) ، وفي كتاب: بدء الخلق ، باب: صفة إيليس وجندوه ٦/٣٨٦ رقم (٣٢٦٩) ، ومسلم ، كتاب: صلاة المسافرين ، باب: الحث على صلاة الوقت وإن قلت ٦/٦٥ رقم (٢٠٧).

انحلت عقدة، فإن صلی انحلت عقدة، فأصبح نشيطا طيب النفس، وإلا أصبح خبيث النفس كسلان".

ففي هذا الحديث يذكر النبي ﷺ المشكلة وحلها، والمشكلة هي عقد الشيطان على قافيه النائم ثلاث عقد ويضرب على كل عقد قائلا عليك ليل طويل فارقد.

وأما الحل فيتمثل في وسائل ثلاثة أحدها: ذكر الله تعالى عند الاستيقاظ.

وثانيها: الوضوء للصلوة.

وثالثها: الصلاة.

وكل هذه الوسائل تتحقق لمن قام لصلاة الفجر وإن لم يستيقظ لقيام الليل.
بهذه الوسائل الثلاث تُحل عقد الشيطان الثلاثة، وينتهي كيده في هذه
الحالة.

أما إذا نام العبد ولم يستيقظ لقيام الليل ولا لصلاة الفجر، فإنه يصبح
خبيث النفس كسلان بسبب العقد الثلاثة، مضافا إلى كسله خبث نفسه ووزر ترك
الجماعة وتأخير الصلاة وهذا كله إذا كان نومه على غير السنة.

فإما إذا كان نومه على السنة فهو نوم شرعى يرفع إثم ترك الجماعة
وإثم تأخير الصلاة وأغلبظن عندي إنه بهذا النوم الشرعى لا يصبح خبيث
النفس كسلان. (١)

(١) قررت هذا للتوفيق بين الروايات لأن ظاهر النص الذى معنا وهو قوله "يعقد الشيطان
على قافيه رأس أحدكم" يقتضى العموم حتى قيل إنه يقتضى التعميم فى المخاطبين -
يعنى المسلمين - ومن فى معناهم فهل يشمل المسلم والكافر؟ قلت: يخص المسلم وحده

فإن قلت: ما هو النوم الشرعي المطلوب؟ أقول: هو كل نوم تحققت فيه الشروط الآتية:

١- أن يكون النوم عن الصلاة التي تأتي في غير وقت النوم المعتادة، كصلاة الظهر مثلاً - أو صلاة المغرب، أما إذا كانت الصلاة تأتي في وقت نوم معتاد كصلاة الفجر - مثلاً - فالواجب على المسلم أن يأخذ بأسباب الاستيقاظ التي سندكرها بعد - إن شاء الله.

فإن أخذ بها وعزم على الاستيقاظ ومع ذلك لم يقم، في حرج عليه، ونومه صدقة عليه من ربه جل وعلا^(١).

= لأنه هو الذي ينتظر منه أن يقوم للصلاه ، وأما الكافر فلا. ولكن ينبغي سؤال هو هل تشمل عقد الشيطان على قافية الرأس كل المسلمين، أم يمنع من تلك العقد بعضهم؟ رأيان للعلماء في ذلك فمن أخذ بالظاهر في قوله "أحدكم" قال بالعموم ، وعليه فلا يسلم من عقد الشيطان أحد. ومن قال إن ذلك العموم مخصوص بمن صلى العشاء في جماعة لأنه ثبت عنه - عليه - أن من صلى العشاء في جماعة كان كمن قام نصف الليل ومن صلى الفجر كان كمن قام كل الليل "رواه مسلم - وسوف يأتي تخرجه إن شاء الله - لأن مسمى قيام الليل يحصل للمؤمن بقيام بعضه فحينئذ يصدق على من صلى العشاء في جماعة أنه قام الليل والعقد المذكورة تتحل بقيام الليل فصار من صلى العشاء في جماعة كمن قام الليل في حل عقد الشيطان كذلك يخصص ذلك العموم بمن قرأ آية الكرسي عند نومه فقد ثبت أنه يحفظ من الشيطان حتى يصبح. وانظر فتح الباري ٣٠/٣١ .

(١) فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله - عليه - ما من أمرٍ تكون له صلاة بليل فغلبه عليها نوم ، إلا كتب الله له أجر صلاته وكان نومه صدقة عليه " أبو داود كتاب: التطوع ، باب: من نوى القيام فنام ٢/٣٤ رقم (١٣١٤) والنمسائي ، كتاب: قيام الليل ، باب: من كان له صلاة بالليل فغلبه عليها نوم ٣/٢٥٧ ، ومالك في الموطأ ، كتاب: صلاة الليل ، باب: ما جاء في صلاة الليل ١/١١٧ رقم (١) .

٢ - أن ينلام على السنمة فينام متوضئاً، على شقة الأيمن، ذاكرا ربه تعالى بأذكار النوم الواردة في ذلك، وكلما تعار وتقلب ذكر ربه تبارك وتعالى^(١).

٣ - أن تغلب المرء عيناه من تعب أو سفر، فينام وهو لا يقصد النوم في هذا الوقت، وإنما غلبه النوم في غير وقته المعتمد.

٤ - الأخذ بأسباب الاستيقاظ وهي:

أ - أن ينام مبكراً.

ب - أن يوصي أحدا بإيقاظه كما كان النبي ﷺ يفعل. كما مر في حديث أبي هريرة قوله "أكلأ لنا الفجر يا بلال" ^(٢) وفي حديث أبي قتادة قوله "احفظوا علينا صلاتنا" ^(٣)

ج - أو يضبط المنبه على الوقت الذي يقوم فيه لاداء الصلاة في وقتها مع الجماعة.

(١) راجع في ذلك عمل اليوم والليلة للنسائي، باب: ما يقول إذا أراد أن ينام / ٤٧٤ أرقام (٧٤٧: ٧٥١) وباب: ما يقول إذا أوى إلى فراشه / ٤٩٤ الأرقام (٧٥٢: ٧٦٤) والرقم (٧٦٥: ٧٩٩) والأرقام (٨٠٥: ٨٢٣) طبعة مؤسسة الرسالة وكذا عمل اليوم والليلة لابن السنى / ٢٥٩ باب: ما يسأل إذا أوى إلى فراشه من الرؤيا الأرقام (٧٤٣: ٧٤٦) وكذا الأبواب بعد ، أرقام الأحاديث (٧٤٧: ٧٦٣) طبعة دار المعرفة وكذا يراجع كتاب الأذكار للنووى ، باب: ما يقول إذا أراد النوم / ١٦٠: ١٧٦ طبعة مؤسسة الرسالة.

(٢) تقدم في ص () .

(٣) تقدم في ص () .

د- أن يغير المكان الذي ينام فيه دائماً عن الصلاة. فلو كان ينام في حجرة معينة، أو مكان معين وكلما نام فيه لا يقوم للصلاه فعليه أن يغير هذا المكان، فعن أبي هريرة^(١) قال: عرسنا مع نبى الله - ﷺ - فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس فقال النبى - ﷺ - "لِيأَخْذَ كُلَّ رَجُلٍ بِرَأْسِ رَاحَتِهِ فَإِنْ هَذَا مَنْزِلٌ حَضَرْنَا فِيهِ الشَّيْطَانَ". قال "فَعَلَنَا ثُمَّ دَعَا بِالْمَاءِ فَتَوَضَأَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ أَقِيمَتِ الصلوة فصلى الغداة.

وقد تقدم^(٢) في حديث أبي قتادة أن النبى - ﷺ - أمرهم أن يركبوا رواطهم ويرحلوا عن المكان الذي أدركهم النوم فيه حتى ناموا عن الصلاة. قال العلماء^(٣): وفيه استحباب اجتناب مواضع الشيطان.

هـ- إذا كان نومه قريباً من الصلاة بحيث لا يكون بين بين وقت الصلاة وبين لحظة نومه وقتاً كافياً للراحة والنوم - فعليه أن ينام على هيئة لا يتمكن منه النوم فيها، فيكون نومه خفيفاً ففيتمكن من الاستيقاظ للصلاه بفضل الله. فعن أبي قتادة^(٤) - ؓ - قال: كان رسول الله - ﷺ - إذا كان في سفر فعرس بليل اضطجع على يمينه وإذا عرس قبيل الصبح نصب ذراعه ووضع رأسه على كفه".

(١) أخرجه مسلم ، كتاب: المساجد ، باب: قضاء الفائنة.. ١٨٣/٥ رقم (٣١٠) وأبو داود ، كتاب: الصلاة ، باب: في من نام عن الصلاة أو نسبها ١١٩/١ رقم (٤٣٦) واللفظ لمسلم.

(٢) ص () .

(٣) شرح النووي ١٨٣/٥ .

(٤) أخرجه مسلم ، كتاب: المساجد ، باب: قضاء الفائنة.. ١٩٢/٥ رقم (٣١٣) .

العذر الخامس: الخوف:

كأن يخاف الإنسان على نفسه أو ماله وهو في طريقه إلى المسجد أو يخاف على أهله عدوا إن تركهم وخرج، ولديه حديث ابن عباس^(١) أن رسول الله - ﷺ - قال: "من سمع المنادى فلم يمنعه من ابتعاه عذر" قالوا: وما العذر؟ قال: "خوف أو مرض لم تقبل منه الصلاة التي صلى".

وقد ذكر ابن حزم^(٢) هذا العذر ضمن الأعذار المبيحة للرجال التخلف عن الجماعة في المسجد، وكذلك ذكره ابن حبان^(٣) في تلك الأعذار فقال: "ذكر العذر السادس، وهو خوف الإنسان على نفسه وماله في طريقه إلى المسجد أ.هـ.

ثم أخرج فيه حديث محمود بن الربيع^(٤) أن عتبان بن مالك - من شهد بدرًا من الأنصار - أتى رسول الله - ﷺ - فقال: يا رسول الله إني قد انكرت بصرى وأنا أصلى لقومي وإذا كان الأمطار سال الوداع الذي بيني وبينهم، ولم أستطع أن آتى مسجدهم فأصلى بهم، وددت أنك

(١) خرجه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي، وقد نقدم ص ().

(٢) المحلى ١٣١/٤.

(٣) كما في الإحسان ٤٣١/٥.

(٤) صحيح ابن حبان - كما في الإحسان: الصلاة، باب: فرض الجماعة والأعذار التي تبيح تركها ٤٣١/٥ رقم ٢٠٧٥ والحديث قد أخرجه البخاري في مواطن من صحيحه ، منها في كتاب: الصلاة، باب: المساجد في البيوت ٦١٨/١ رقم (٤٥٢)، ومسلم ، كتاب: الإيمان ، باب: الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا ٢٤٢/١ رقم (٥٤) وفي كتاب: المساجد، باب: الرخصة في التخلف عن الجماعة لعذر ١٥٨/٥ رقم (٢٦٣).

يا رسول الله تأتى فتصلی فى بيته حتى أتخذه مصلى، قال: فقال رسول الله - ﷺ - "سأفعل"^(١) قال عتبان: فغدا رسول الله - ﷺ - وأبو بكر الصديق حين ارتفع النهار فاستأذن رسول الله - ﷺ - فأذنت له، فلم يجلس حين دخل البيت، ثم قال: "أين تحب أن أصلى من بيتك؟" قال: فأشرت إلى ناحية من البيت فقام رسول الله - ﷺ - فكبر فقمنا وراءه فصلى ركعتين، ثم سلم قال وحسناه على خزيرة^(٢) صنعها له "استدل به العلماء على الرخصة في التخلف عن الجماعة لعذر.

فقال النووي^(٣): فيه سقوط الجماعة للعذر وقال ابن حجر^(٤): فيه جواز التخلف عن الجماعة في المطر والظلمة ونحو ذلك.

والاستدلال به على عذر الخوف على النفس واضح، فإن كان المرء يخشى على نفسه أو ماله من لص أو حيوان مفترس أو غير ذلك فله أن يصلى في بيته ويختلف عن الجماعة. ولا حرج عليه. ساعئذ. وقال إبراهيم النخعي^(٥): ما كانوا يرخصون في ترك الجماعة إلا لخائف أو مريض.

(١) عند الشيخين "سأفعل إن شاء الله".

(٢) الخزيرة: نوع من الطعام عبارة عن قطع لحم صغيرة يصب عليها ماء كثير ، فإذا نضج ذر عليه الدقيق فإن لم يكن فيها لحم غهي عصيدة ، وقيل هي طبيخ يتذ من دقيق ودسم . وقيل إذا كان من دقيق فهي حريرة وإذا كان نخالة فخزيرة النهاية ٢٧/٢ .

(٣) شرح النووي على مسلم ١٦١/٥ .

(٤) فتح الباري ٦٢٢/١ .

(٥) ذكره ابن بطال في شرحه على البخاري ٢٩٢/٢ .

العذر السادس: البرد الشديد المؤلم والريح الشديد:

ذكره ابن حزم^(١) في الأعذار المبيحة للرجال التخلف عن صلاة الجمعة، وكذلك ذكره فيها ابن حبان^(٢) واستدل له بحديث ابن عمر^(٣) أنه نزل بضجنان^(٤) في ليلة باردة فأمرهم أن يصلوا في الرحال وحدثنا^(٥) أن رسول الله -^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}- كان إذا نزل في موضع في الليلة الباردة أمرهم أن يصلوا في الرحال.

كما استدل لذلك ابن حبان -أيضاً- بما أخرجه عن ابن عمر^(٦) أنه وجد ذات ليلة برداً شديداً، فإذا من معه، فصلوا في رحالهم وقال: إنّي رأيت رسول الله -^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}- إذا كان مثل هذا أمر الناس أن يصلوا في رحالهم.

. ٤٣١/٤ .

(١) المحلى . ٤٣٣/٥ .

(٢) كما في الإحسان .

(٣) أخرجه ابن حبان -كما في الإحسان- في كتاب: الصلاة ، باب: فرض الجمعة والأعذار التي تبيح تركها ٤٣٣/٥ رقم (٢٠٧٧). والحديث أخرجه البخاري، في كتاب: الأذان، باب: الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة.. ١٣٣/٢ رقم (٦٣٢) وفيه باب: الرخصة في المطر والعلة أن يصلى في رحله ١٨٤/٢ رقم (٦٦٦)، كما أخرجه مسلم، كتاب: صلاة المسافرين، باب: الصلاة في الرحال في المطر ٢٠٥/٥ رقم (٢٢: ٢٤).

(٤) ضجنان: يفتح الضاد المعجمة، وسكون الجيم، بعدها نون، وبعد ألف نون أخرى، وهو جبل بناحية مكة، على طريق المدينة على بعد بريد من مكة وقيل بينه وبين مكة خمسة وعشرون ميلاً. راجع معجم البلدان ٥١٤/٣ ، وعدة القاري ١٤٦/٥ ، وعنون المعبد ٣٨٨/٢ .

(٥) قال ذلك نافع مولى ابن عمر.

(٦) في صحيحه -كما في الإحسان- في كتاب: الصلاة، باب: فرض الجمعة والأعذار التي.. ٤٣٢/٥ رقم (٢٠٧٦) وإسناده صحيح. والحديث. قد أخرجه أبو داود بنحوه ، في كتاب: الصلاة ، باب: التخلف عن الجمعة في الليلة الباردة ٢٧٩/١ .

وكذلك قال ابن خزيمة^(١) حيث جعل البرد عذرا في ترك الجماعة إلا أنه قيده بالسفر وسيرد تفصيل القول فيه إن شاء الله.

ومعنى في رحالهم أي في الدور والمساكن والمنازل وهي جمع رجل يقال لمنزل الإنسان ومسكنه رحلة وانتهينا إلى رحالنا: أي منازلنا^(٢).

هذا العذر على العموم في الليل والنهار والحضر والسفر:

والاستدلال بالحديث على العذر المذكور واضح إلا أنه يبقى لنا سؤالان:

أحدهما: هل ذلك خاص بالليل دون النهار؟

قال بعض أهل العلم: ظاهر الحديث يقتضي اختصاص الأعذار هذه بالليل فقط واستدل على ذلك بما ورد في روایات الحديث من قوله "في ليلة باردة" وفي أخرى "في الليلة الباردة أو المطيرة" وفي ثالثة "إذا كانت ليلة ذات برد ومطر" وفي رابعة "في ليلة باردة ذات مطر أو ذات ريح" فكل الروایات تخص الليل بالذكر دون النهار مما يدل على خصوصية الليل فقط^(٣).

وقال بعضهم^(٤): بل هو على العموم بالليل والنهار على السواء، وخص الليل بالذكر في الروایات المذكورة على التغليب والأعم لأنه غالباً ما يكون الليل أبرد من النهار واستدل على ذلك بما ورد فيه ذكر

(١) صحيح ابن خزيمة ٣/٧٨.

(٢) النهاية ٣/١٩١.

(٣) راجع فتح الباري ٢/١٣٤ ، وعمدة القارى ٥/١٤٦ ، وعون المعبد ٣/٣٨٩ ، يتصرف.

(٤) وراجع صحيح ابن خزيمة ٣/٨٠.

الليل والنهار معاً كما في حديث الباب عند أبي داود^(١) أن ابن عمر قال: نادى منادى رسول الله - ﷺ - بذلك في المدينة في الليلة الباردة والغداة القراءة^(٢) واستدل بما ورد فيه ذكر اليوم على الإطلاق الذي يشمل الليل والنهار معاً.

كما في حديث ابن عباس^(٣) أنه قال لمؤذنة في يوم مطير: إذا قلت "أشهد أن محمداً رسول الله" فلا تقل "حى على الصلاة" قل "صلوا في بيونكم" .. الحديث.

وكما في حديث أبي المليح عن أبيه^(٤) أنهم مطروا يوماً فرخص لهم أن يصلوا في رحالهم .

(١) أخرجه أبو داود، كتاب: الصلاة، باب: لتفاف عن الجماعة في الليلة الباردة ٢٧٩/١ رقم (١٠٦٤) وقال أبو داود: وروى هذا الخبر يحيى بن سعيد النصاري عن القاسم عن ابن عمر عن النبي - ﷺ - وقال فيه: في السفر.

(٢) القراءة: بفتح القاف وضمها أى الباردة والمعنى في صلاة الصبح في اليوم البارد. النهاية ٣٤/٤

(٣) أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: الكلام في الأذان ١١٦/٢ رقم (٦٦٦) . وباب: هل يصلى الإمام بمن حضر؟ وهل يخطب الجمعة في المطر ١٨٤/٢ رقم (٦٦٨) . وفي كتاب: الجمعة، باب: الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر ٤٤٦/٢ رقم (٩٠١) . كما أخرجه مسلم، كتاب: صلاة المسافرين، باب: الصلاة في الرحال في المطر ٢٠٦/٥ رقم (٢٦) .

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٧٤/٥ ، وأبو داود، كتاب الصلاة باب: الجمعة في اليوم المطير ٢٧٨/١ رقم (١٠٥٧) و (١٠٥٩) ، وابن ماجة في كتاب: الإقامة، باب: الجمعة في الليلة المطيرة ٣٠٢/١ رقم (٩٣٦) ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان - كتاب: الصلاة، باب: "فرض الجمعة..." ٤٣٥/٥ رقم (٢٠٧٩) . وإن شد صحيحاً.

فحمل الروايات على العموم أولى من تقييدها بالليل فقط لوجود المشقة
في الليل والنهار مع وجود العذر عند الذهاب إلى المسجد لحضور الجمعة وإن
كان وجودها في الليل أكد وأشد وقد نقل ابن بطال^(١) الإجماع على هذا وإن كان
ابن حجر^(٢) رد دعوه الإجماع على ذلك بأن المعروف عن الشافعية أن الريح
عذر في الليل فقط.

ثبوت ذكر الريح:

قال ابن حجر: ولم أر في شيء من الأحاديث الترخيص لعذر الريح صريحاً
لكن القياس يقتضي ذلك.

قلت: بل ورد ذلك صريحاً في حديث ابن عمر^(٣) أنه قال: كان رسول
الله - ﷺ - ينادي مناديه في الليلة المطيرة أو الليلة الباردة ذات الريح "صلوا في
رحالكم". وهو حديث الباب ولكن لم يرد ذكر الريح فيه إلا عند ابن ماجة.
وإسناده صحيح.

وقد جاء ذكر الريح كذلك في رواية ابن حبان^(٤) فأخرج حديث الباب
وفيه أن ابن عمر أذن بالصلاحة في ليلة ذات برد وريح.. الحديث.

(١) شرح ابن بطال على البخاري ٢٩١/٢. وقابل بفتح الباري ١٣٤/٢ وعمدة القاري ١٤٦/٥.

(٢) فتح الباري ١٣٤/٢.

(٣) أخرجه ابن ماجه، في كتاب: الإقامة، باب: الجمعة في الليلة المطيرة رقم ٣٠٢/١ (٩٣٧).

(٤) صحيح ابن حبان - كما في الإحسان - كتاب: الصلاة، باب: فرض الجمعة ٤٣٤/٥ رقم ٢٠٧٨ (وإسناده صحيح).

إلا إذا كان معنى قول ابن حجر أنه لم ير ذكر الريح في شيء من الأحاديث أى منفرداً عن البرد.

السؤال الثاني: هل تعتبر تلك الأعذار في السفر والحضر أم هي خاصة بالسفر فقط؟ هل يعد المطر والبرد وما في معناهما كالريح عذراً في السفر فقط أم ذلك عذر في الحضر والسفر على السواء؟

اختلاف العلماء في ذلك على قولين^(١):

أحدهما رأى مالك: وهو أن ذلك عذر في السفر فقط، فقد روى ابن قانع أنه قيل لمالك اختلف عن الجمعة في اليوم المطير؟ قال: ما سمعت. قيل له: في الحديث "ألا صلوا في رحالكم"؟ قال: ذلك في السفر.

واستدل على ذلك بما ورد في حديث الباب أن رسول الله - ﷺ - كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة أو ذات مطر في السفر أن يقولوا "ألا صلوا في رحالكم".

قال ابن حجر^(٢): قوله "في السفر" ظاهر اختصاص ذلك بالسفر.

ثانيهما: وهو رأى الجمهور الذين خالفوا الإمام مالك فقالوا: إن ذلك جائز في السفر والحضر، واستدلوا على ذلك بإطلاق لفظ الصلاة الوارد في بعض الروايات، وبما ورد في حديث الباب عند أبي داود أن ابن عمر قال: نادى مناد رسول الله - ﷺ - بذلك في المدينة.. الحديث وذلك يعني أنه في الحضر.

(١) راجع فتح الباري ١٣٤/٢ ، وعون المعبد ٣٩٣/٣.

(٢) فتح الباري ١٣٤/٢ .

وحاول ابن حجر^(١) أن يتخذ موقفاً وسطاً بين الرأيين
فقال: قاعدة حمل المطلق على المقييد تقتضي أن يختص ذلك
بالسفر مطلقاً، ويلحق به من تلقاءه بذلك مشقة في الحضر دون
من لا تلقاء له.

وقال النووي^(٢): في هذه الأحاديث دليل على تخفيف أمر
الجماعة في المطر ونحوه من الأعذار، وأنها متأكدة إذا لم يكن
عذر وأنها مشروعة لمن تكلف الإتيان إليها وتحمل المشقة. أ.هـ

قلت: والراجح من ذلك رأى الجمهور وأن ذلك عذر في
الحضر والسفر، لرفع الحرج عن الأمة، وإن كان ذلك يتتأكد في
السفر بلا خلاف بينهم.

واختار ابن عبد البر رأى الجمهور فقال^(٣): والسفر عندي والحضر في
ذلك سواء لأن السفر إنما دخل بالنص دخل الحضر بالمعنى لأن العلة من المطر
والآذى قائمة فيهما.

وقال: وفي حديث ابن عمر من الفقه^(٤): الرخصة في التخلف عن
الجماعة في الليلة المطيرة ولاريح الشديدة، وفي معنى ذلك كل عذر مانع وأمر
مؤذن.

(١) المرجع السابق.

(٢) شرح النووي ٢٠٧/٥.

(٣) الاستذكار ٤٤٦/١.

(٤) المرجع السابق نفسه.

العذر السابع: المطر الشديد أو الخفيف المؤذى وغير المؤذى:

المطر سواء كان خفيفاً أو ثقيلاً طين الأرض وأوحلهما أو لا يعد عذراً
لترك الجماعة في المسجد.

ذكره في الأعذار المبيحة لترك صلاة الجماعة كل من ابن حزم^(١) وابن
حبان^(٢) وابن خزيمة^(٣).

والدليل على ذلك عدة أحاديث:

الأول: حديث ابن عمر^(٤) أنه أذن بالصلاحة في ليلة ذات برد وريح،
وقال: ألا صلوا في الرحال، ثم قال: إن رسول الله - ﷺ - كان يأمر المؤذن إذا
كانت ذات برد ومطر يقول "ألا صلوا في الرحال".

والثاني: عن أبي المليح بن أسامة بن عمير الهمذاني عن أبيه أنه^(٥) قال:
أصابنا مطر بحنين فنادى رسول الله - ﷺ - "أن صلوا في رحالكم".

(١) المحلى ١٣١/٤.

(٢) كما في الإحسان ٤٣٤/٥.

(٣) صحيح ابن خزيمة ٧٨/٣ و ٨٠.

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان ، كتاب: الصلاة ، باب: فرض
الجماعة ، والأعذار التي تبيح تركها ٤٣٤/٥ رقم (٢٠٧٨). والحديث في الموطأ ، في
كتاب: الصلاة ، باب: النداء في السفر وعلى غير وضوء ٧٣/١ رقم (١٠) وهو في
الصحيحين وقد نقدم تخریجه منهما ص ().

(٥) أخرجه ابن حبان - كما في الإحسان - كتاب: الصلاة ، باب: فرض الجماعة.. ٤٣٦/٥
رقم (٢٠٨١). والحديث أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب: الجمعة في اليوم المطير

الثالث: حديث ابن عباس في الصحيحين^(١) أنه قال المؤذنة في يوم مطير: إذا قلت: أشهد أن محمدا رسول الله " فلا تقل " حى على الصلاة " قل " صلوا في بيوتكم... الحديث"

قلت: قد يحمل لفظ المطر في تلك الأحاديث على المطر التقيل الذي يبل الأرض ويطينها، وقد يقول بهذا بعض الناس. ثم يقول: فكيف أدخلت المطر الخيف في ذلك العموم المخصوص؟

قلت: لم يرد ما يخص عمومه. بل قد ورد ما يصرح بأن المطر الخيف - أيضا - عذر في ترك صلاة الجماعة في المسجد فعن أبي المليح عن أبيه^(٢) قال: كنا مع رسول الله ﷺ - زمان الحديبية، وأصابنا مطر لم يبل أسفل نعالنا، فنادى رسول الله ﷺ - أن صلوا في رحالكم .

وقال ابن حبان في ترجمته^(٣): ذكر البيان بأن حكم المطر القليل وإن لم يكن مؤذيا فيما وصفنا حكم الكثير المؤذى منه.

(١) رقم ٢٧٨/١ ، والنسائي ، كتاب: الإمامة، باب: العذر في ترك الجماعة

(٢) وأحمد في المسند ٧٤/٥ ، وابن خزيمة في صحيحه ٨٠/٣ رقم ١٦٥٨ .

(٣) تقدم تخریجه عن قریب ص () .

(٤) أخرجه ابن حبان - كما في الإحسان - كتاب: الصلاة، باب: فرض الجماعة... رقم ٤٣٥/٥ . ورقم (٢٠٧٩). والحديث أخرجه أبو داود ، كتاب: الصلاة ، باب: الجمعة في اليوم المطير ٢٧٨/١ رقم (١٠٥٩) . وإسناده صحيح. وانظر في المحل ١٣٢/٤ .

(٥) كما في الإحسان ٤٣٨/٥ .

وفي رواية عند ابن خزيمة^(١) ما يؤكد ما ذكرت بأن أبي المليح فهم أن المطر التقليل هو وحدة الذي يعتبر عذرًا لترك صلاة الجماعة في المسجد فلما دخل على أبيه بعد أدائه الصلاة في ليلة مطيرة صاح له فمه ذلك بأن المطر الخفيف والتقليل في ذلك سواء. فعن أبي المليح أنه قال: خرجت في ليلة مظلمة إلى المسجد لصلاة العشاء، فلما رجعت، استفتحت، فقال أبي: من هذا؟ قالوا: أبو مليح. قال: لقد رأينا مع رسول الله - ﷺ - زمان الحديبية وأصابتنا سماء لم تبل مليح. قال: فنادى منادى رسول الله - ﷺ -، أن صلوا في رحالكم.

هل يشترط اجتماع المطر مع البرد لاعتبار العذر في ترك الجماعة؟

لا يشترط هذا لذاك، بل سواء في ذلك اجتماع البرد مع المطر، أو انفراد كل واحد منها عن الآخر بدليل حديث ابن عمر في العذر السابق^(٢) أنه أذن بضجنان في ليلة باردة، وقال لأصحابه صلوا في رحالكم، فإن رسول الله - ﷺ - كان يأمر المؤذن يؤذن في الليلة المطيرة أو الباردة ويأمر أصحابه "أن صلوا في رحالكم".

فإن قيل: ورد في إحدى رواياته "أنه كان يفعل ذلك في الليلة المطيرة والباردة في السفر"^(٣) فهذه تحتمل اشتراط اجتماعها لاعتبارهما عذراً. قلت: رد

(١) أخرجه في صحيحه ، كتاب: الصلاة ، باب: إباحة ترك الجماعة في السفر ، والأمر بالصلاحة في الرحال في المطر القليل غير المؤذن بمثيل الذي ذكرت قبل رقم ٨٠/٣ (١٦٥٧). كما أخرجه ابن ماجه بنحوه في كتاب: الإقامة ، باب: الجماعة في الليلة المطيرة رقم ٣٠٢ (٩٣٦). وإن شدّه صحيح.

(٢) تقدم تخریجه ص () .

(٣) صحيح ابن خزيمة (١٦٥٥) .

ذلك ابن خزيمة^(١) فقال: هذه اللفظة "في الليلة المطيرة والباردة" تحتمل معنين أحدهما: أن تكون الليلة مطيرة وباردة جميا، وتحتمل أن يكون أراد الليلة المطيرة والليلة الباردة أيضا، وإن لم تجتمع العلتان جميا في ليلة واحدة. ثم قال وخبر حماد بن زيد^(٢) دال على أنه أراد أحد المعنين، كانت الليلة مطيرة أو كانت باردة. أ.هـ

قوله: "ألا صلوا في رحالكم" الأمر فيه للإباحة:

ودليله حديث جابر^(٣) رضي الله عنه - قال: كنا مع رسول الله - ﷺ - في سفر فمطرنا فقال ليصل من شاء في رحله .

"ولو كان الأمر في قوله "صلوا في رحالكم" محمولا على الوجوب " لكان الذي يشهد صلاة الجمعة بالمسجد في المطر عاصيا - كما قال ابن خزيمة^(٤) - ولهذا صرف الأمر فيه من الوجوب إلى الإباحة يعني من شاء أن

(١) صحيح ابن خزيمة ٧٩/٣ .

(٢) هو حديث ابن عمر المتقدم الوارد بلفظ "المطيرة أو الباردة" .

(٣) أخرجه مسلم، كتاب: صلاة المسافرين، باب: الصلاة في الرحال في المطر ٢٠٦/٥ رقم ٢٧٩/١ ، وأبو داود ، كتاب: الصلاة ، باب: التخلف عن الجمعة في الليلة الباردة ٢٥/١ ، والترمذى في كتاب: الصلاة ، باب: ما جاء إذا كان المطر فالصلاحة في ١٠٦٥ . حسن صحيح ، وقد رخص أهل العلم في القعود عن الرحال ٢٦٣/٢ رقم (٤٠٩) وقال: حسن صحيح ، كما أخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الجمعة والجمعة في المطر والطين. كما أخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان - كتاب: الصلاة، باب: فرض الجمعة.. ٤٣٧/٥ رقم (٢٠٨٢) وابن خزيمة في صحيحه ٨١/٣ رقم (١٦٥٩) .

(٤) حيث خرج الحديث في كتاب: الصلاة من صحيحه ، ثم بوب عليه فقال: باب: ذكر الخبر المقتضى للفظة المختصرة التي ذكرتها من أمر النبي - ﷺ - بالصلاحة في الرحال ،

يتكلف الإيتان إلى المسجد أثناء المطر فلا حرج عليه، بل هو مأجور إن شاء الله تعالى. لحديث أخرجه ابن خزيمة^(١) عن عبد الرحمن بن أبي سلمة قال: فلما توفي أبو هريرة قلت: والله لو جئت أبا سعيد الخدري، فأتيته، فذكر حديثاً طويلاً في قصة العراجين^(٢)، قال: ثم حاجت السماء^(٣) من تلك الليلة، فلما خرج رسول الله - ﷺ - لصلاة العشاء برفقة، فرأى قتادة بن النعمان، فقال: "ما السر يا قتادة؟"^(٤) فقال: علمت يا رسول الله أن شاهد الصلاة الليلة قليل، فأحببت أن

=والدليل على أن أمر النبي - ﷺ - بذلك أمر إباحة ، لا أمر عزم يكون متعديه عاصياً إن شهد الصلاة جماعة في المطر .٨١/٣.

(١) في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: إيتان المساجد في الليلة المطيرة المظلمة والدليل على أن الأمر بالصلاحة في الرحالة في مثل تلك الليلة أمر إباحة له لا حتم ٨١/٣ رقم (١٦٦٠)، كما أخرجه أحمد في المسند ٦٥/٣ رقم (١١٦٤٢) بأئمه وذكر فيه قصة العراجين. قلت: وإن ساده حسن فيه فليوح بن سليمان الخزاعي ، قال ابن حجر عنه: صدوق كثير الخطأ ، مات سنة (١٦٨). التقريب ١١٤/٢.

(٢) العراجين جمع عرجون ، وهو العود الأصفر الذي تتفرع منه شماريخ البلح ، ويطلق كذلك إذا أصفر وبيس واعوج. مشارق الأنوار ٦٢/٢ ، والنهاية ١٨٤/٣.

=وقصة العراجين كما رواها أحمد في المسند ٦٥/٣ أن أبا سلمة لما دخل على أبي سعيد وجده يقوم عراجين. فقلت يا أبا سعيد ما هذه العراجين التي أراك تقوم؟ قال هذه عراجين جعل الله لنا فيها بركة ، كان رسول الله - ﷺ - يحبها ويختصر بها (أى يعتمد عليها) فكنا نقومها ونأتيها بها فرأى بزاقاً في قبله المسجد وفي يده عرجون من تلك العراجين فحكه ، وقال: إذا كان أحدهم في صلاته فلا يبصق أمامه.. الحديث.

(٣) حاجت السماء: أى تغيمت وكثرت ريحها ، وثارت ، وأمطرت. النهاية ٢٤٧/٥ ، والقاموس ٢٧٠/.

(٤) السرّ هو السير ليلاً، فهو - ﷺ - يسأله عن سبب سيره وخروجه في مثل هذه الليلة المطيرة المظلمة. القاموس ١٦٦٩ (سرّ).

أشهدوا. قال: "إذا صليت فثبتت حتى أمر بك" فلما أتصرف أعطيه العرجون،
قال: "خذ هذا فسيضيئ لك أمامك عشرًا، وخلفك عشرًا، فإذا دخلت بيتك فرأيت
سودا في زاوية البيت فأضربه قبل أن تكلم، فإنه الشيطان" قال: فعل، فنحن
نحب العراجين لذلك.

العذر الثامن: الظلم الدامس:

الظلم الشديد الذي يرى فيه المرء طريقه، ويخشى العثار أو الوقوع في
حفرة أو غيرها يعتبر عذراً لترك صلاة الجماعة في المسجد، وسواء في ذلك
الحضر والسفر. وإن كان ابن خزيمة قيده بالسفر فقال^(١): باب إباحة ترك
الجماعة في السفر في الليلة المظلمة، وإن لم تكن باردة ولا مطيرة. أ. هـ ولكن
قدمت أن الأذى الموجود في السفر قائم كذلك في الحضر وإن كان في السفر أشد
ولهذا يظل ذلك عذراً في الحضر والسفر على السواء - كما أطلقه ابن حبان^(٢)
حيث قال: ذكر العذر التاسع: وهو وجود الظلمة التي يخاف المرء على نفسه
العثر منها.

ودليل ذلك العذر حديث ابن عمر - رضي الله عنهم^(٣) - قال: كنا إذا كنا
مع رسول الله - ﷺ - في سفر، وكانت ليلة ظلماء، أو ليلة مطيرة أذن مؤذن
رسول الله - ﷺ - أو نادى مناديه: أن صلوا في رحالكم .

(١) صحيح ابن خزيمة . ٣٠/٧٩ .

(٢) كما في الإحسان . ٥/٤٣٩ .

(٣) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، كتاب: الصلاة ، باب: إباحة ترك الجماعة في السفر في
الليلة المظلمة... رقم ١٦٥٦) ، وابن حبان - كما في الإحسان ، كتاب: الصلاة ،

فإن قلت: لا يعتبر هذا العذر لوجود الكهرباء والأنوار التي تبدد ظلام الليل.

قلت: بل العذر قائم ما وجدت ظروفه، فإن انتفت انتفى، وإنما العمل إذا انقطع التيار الكهربائى وساد الظلم؟!

العذر التاسع: وجود الحاجة للإنسان:

فإذا حضرت الصلاة، وقد حضر الإنسان بوله وغائه فقد وجب عليه أن يقضى حاجته بدخوله الكنيف ويعد ذلك عذرا لتخلفه عن الجماعة، وعبر عن ذلك ابن حبان فقال^(١): العذر الخامس: وهو وجود المرء حلقة الإنسان في نفسه. وقال ابن خزيمة^(٢): باب: الرخصة في ترك الجماعة إذا كان المرء حافنا.

ودليل ذلك العذر أن عبد الله بن الأرقم^(٣) كان يوم أصحابه، فحضرت الصلاة يوما، فذهب لحاجته، ثم رجع، فقال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: "إذا وجد أحد الغائب فليبدأ به قبل الصلاة".

=باب: فرض الجماعة.. ٤٣٩/٥ رقم (٢٠٨٤). قلت: إسناده صحيح. وأصله في الصحيحين. وقد تقديم في ص ().

(١) الإحسان ٤٢٧/٥.

(٢) صحيح ابن خزيمة ٣/٦٧.

(٣) أخرجه ابن حبان - كما في الإحسان - كتاب: الصلاة، باب: فرض الجماعة.. ٥/٤٢٧ رقم (٢٠٧١) والحديث أخرجه مالك لففي الموطأ ، كتاب: قصر الصلاة في السفر ، باب: النهي عن الصلاة والإنسان يريده حاجته ١/٢٥٩ رقم (٤٩). وأبو داود ، كتاب: الطهارة ، باب: أ يصلى الرجل وهو حاقد ١/٢٢ رقم (٨٨) ، والترمذى: في كتاب: الطهارة ، باب: ما جاء إذا أقيمت الصلاة ووجد أحدكم الخلاء فليبدأ بالخلاء ١/٢٦٢ رقم (١٤٢) وقال أبو عيسى حسن صحيح. كما أخرجه النسائي ، في كتاب: الإمامة ، باب: العذر في ترك

وفي رواية^(١): أن عبد الله بن الأرقم كان يسافر^(٢)، فيصحبه قوم يقتدون به، وقال: وكان يؤذن لأصحابه ويؤمهم. قال: فنودى بالصلوة يوماً، ثم قال: يؤمكم أحدكم، فإني سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: "أراد أحدكم الخلاء وأقيمت الصلاة فليبدأ بالخلاف".

قلت: وله دليل آخر في الصحيحين^(٣) من حديث المغيرة بن شعبة قال: غزوت مع رسول الله - ﷺ - تبوك، قال: فتبرر رسول الله - ﷺ - قبل الغائط فحملت معه إداوة قبل صلاة الفجر، فلما رجع رسول الله - ﷺ - إلى أخذت أهريق على يديه من الإداوة وغسل يديه ثلاثة مرات، ثم غسل وجهه، ثم ذهب يخرج جبته عن ذراعيه فضاق كما جبته، فأدخل يديه في الجبة حتى أخرج ذراعيه من أسفل الجبة، وغسل ذراعيه إلى المرفقين ثم توضأ على خفية، ثم أقبل. قال المغيرة: فأقبلت معه حتى نجد الناس قد قدموا عبد الرحمن بن عوف فصلى لهم فأدرك رسول الله - ﷺ - إحدى الركعتين، فصلى مع الناس الركعة الآخرة، فلما سلم عبد الرحمن بن عوف قام رسول الله - ﷺ - يتم صلاته، فأفزع ذلك المسلمين،

=الجماعية ١١٠/٢ ، وابن ماجه ، كتاب: الطهارة ، باب: ما جاء في النهي للحاقن أن يصلى ٢٠٢/١ رقم (٦٦).

(١) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ٧٦/٣ رقم (١٦٥٢).

(٢) عند أبي داود أن سفره هذا كان لحج أو عمرة.

(٣) أخرجه البخاري في مواطن من صحيحه منها كتاب: الضوء، باب: الرجل يوضئ صاحبه ٣٤٢/١ رقم (١٨٢) ومسلم - واللفظ له - كتاب: الطهارة ، باب: المسح على المخفيين ١٧١/٣ رقم (٨١) ، وفي كتاب: الصلاة ، باب: تقديم الجماعة من يصلى بهم إذا تأخر الإمام ولم يخالفوا مفسدة بالتقديم ١٤٦/٤ رقم (١٠٥).

فأكثروا التسبيح، فلما قضى النبي - ﷺ - صلاته أقبل عليهم، ثم قال: أحسنتم " أو قال: " قد أصيتم " يغبطهم أن صلوا الصلاة لوقتها ". وهو واضح في تأخر النبي - ﷺ - عن الصلاة بسبب قضاء حاجته وكان عمر بن الخطاب^(١) يقول: لا يصلين أحدكم وهو ضام بين وركيه.

لهذا قال ابن حبان^(٢): ذكر البيان بأن المقصود فيما وصفنا من حاجة الإنسان هو أن يشغله عن الصلاة دون ما لا يتأذى بها، وأخرج عن أبي هريرة^(٣) أن رسول الله - ﷺ - قال: " لا يصل أحدكم وهو يدافعه الأخباث ".

وعن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت^(٤): سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: " لا يقوم أحدكم إلى الصلاة وهو بحضرة الطعام، وفى هو يدافعه الأخباث ".

قال ابن حبان^(٥): المرء مزجور عن لاصلاة عند وجود البول والغائط والعلة المضمرة في هذا الزجر، هي أن يستعجله أحدهما حتى لا يتهيأ له أداء الصلاة على حسب ما يجب من أجله. والدليل على هذا تصريح الخطاب " ولا

(١) أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب: قصر الصلاة في السفر ، باب: النهي عن الصلاة والإنسان يريد حاجته ١/٢٦٠ رقم (٥٠).

(٢) الإحسان ٥/١٢٨.

(٣) في صحيحه، كما في الإحسان - كتاب: الصلاة ، باب: فرض الجمعة.. ٥/٤٢٨ رقم (٢٠٧٢). وإسناده حسن.

(٤) أخرجه ابن حبان - كما في الإحسان - في كتاب: الصلاة ، باب: فرض الجمعة... ٥/٤٢٩ رقم (٢٠٧٣). والحديث أخرجه مسلم ، كتاب: المساجد ، باب: كراهة الصلاة بحضور الطعام.. ٥/٤٦ رقم (٦٧). وأحمد في المسند ٦/٤٣. وقد تقدم في ص ().

(٥) الإحسان ٥/٤٣٠-٤٣١.

يُدافعه الخيان " ولم يقل: " ولا هو يجد الأخرين " ، والجمع بين الأخرين فقصد به وجودهما معا وانفراد كل واحد منها لا اجتماعهما دون الانفراد.أ.هـ.

حكم من صلى وهو حاقن إلى أن أكمل صلاته:

قال أبو عيسى الترمذى^(١): إذا أقيمت الصلاة، ووجد أحدكم الخلاء فليبدأ بالخلاء، هو قول غير واحد من أصحاب النبي - ﷺ - والتابعين وبه يقول أحمد وإسحاق. قالا: لا يقوم إلى الصلاة وهو يجد شيئاً من الغائط والبول، وإن دخل في الصلاة فوجد شيئاً من ذلك فلا ينصرف ما لم يشغله وقال بعض أهل العلم: لا بأس أن يصلى وبه غائط أو بول ما لم يشغله ذلك عن الصلاة.أ.هـ.

وقال ابن عبد البر^(٢): أجمع العلماء على أنه لا ينبغي لأحد أن يصلى وهو حاقن إذا كان حفنه ذلك يشغله عن إقامة شيء من فروض الصلاة وإن قل.

واختلفوا فيما بين صلاته وهو حاقن إلا أنه أكمل صلاته: ^(٣)

فقال مالك: إذا شغله ذلك فصلى كذلك فإني أحب أن يبعد في الوقت وبعده.

وبالكرابة قال الشافعى وأبو حنيفة وغيرهما فقالوا: يكره أن يصلى وهو حاقن، وصلاته جائزه مع ذلك إن لم يترك شيئاً من فروضها. وهو قول عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وعلى، وابن عباس حيث قال: لأن أصلى وهو في ناحية من ثوابي أحب إلى من أصلى وأنا أدافعه.

(١) سنن الترمذى ٢٦٤ / ١ ، كتاب: الطهارة ، باب: إذا أقيمت الصلاة ووجد أحدكم الخلاء.

(٢) الاستذكار ٢/٢٨٦.

(٣) المرجع السابق ٢/٢٨٦ - ٢٨٨ . بتصرف.

وبه يقول من التابعين سعيد بن جبير، ونافع مولى ابن عمر، وعكرمة
مولى ابن عباس وغيرهم، فكل هؤلاء يكرهون للحاقن الصلاة.

ورخص للحاقن بالصلاحة من الصحابة المسور بن مخرمة ^(٣)- وجماعة
من التابعين. فقال طاوس: إنا لنصره صرّاً، ونضغطه ضغطاً. وقال إبراهيم
النخعي: لا بأس به ما لم يعجله عن الركوع والسجود. وأطلق قوم منهم عطاء
بن أبي رباح والشعبي - فقالوا: لا بأس أن يصلى وهو حاقن.

وقال رجل لعطاء: أجد العصر من البول وتحضر الصلاة فأصلى وأنا
أجده؟ قال نعم إذا كنت ترى أنك تحبسه حتى تصلي. أ.هـ.

وخلاصة القول في ذلك ما قاله أبو عمر بن عبد البر ^(٤): وقد
أجمعوا أنه لو صلى بحضره الطعام فأكملا صلاته ولم يترك من
فرائضها شيئاً أن صلاته مجزئة عنه، وكذلك إذا صلى حافنا فأكملا
صلاته وفي هذا دليل على أن الصلاة بحضور الطعام مكرهة إنما هي
لئلا يشغل قلب المصلي بالطعام في فهو عن صلاته ولا يقمعها بما يجب
عليه فيها ، وكذلك الحاقن.

وإن كنا نكره لكل حاقن أن يبدأ بصلاته في حالته، فإن فعل وسلمت
صلاته جزء عنده، وبئس ما صنع. والمرء أعلم بنفسه فليس أحوال الناس في
ذلك سواء، ولا الشيخ في ذلك كالشاب. والله أعلم. انتهى كلامه، وهو كلام جيد
نفيس فيه بيان للمسألة وتفصيل لها.

(٤) الاستذكار ٢٨٧/٢.

العذر العاشر: السمن المفترط:

والمقصود به السمن الذى يمنع المرء متابعة المشى إلى المسجد، أو لا يمنع المشى ولكنه يصل إلى المسجد بمشقة بالغة. فهذا عذر يبيح لصاحبته التخلف عن حضور الجماعة في المسجد.

ودليل ذلك ما أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث أنس^(١) قال: قال رجل من الأنصار - وكان ضخما - للنبي ﷺ - إنني لا أستطيع الصلاة معك ، فلو أتيت منزلي فصليت فيه فأقتدى بك ، فصنع الرجل له طعاما ودعاه إلى بيته، فبسط له طرف حصير لهم فصلى عليه ركعتين . قال: فقال فلان ابن الجارود^(٢) لأنس: أكان النبي ﷺ يصلى الضحى؟ قال: ما رأيته صلاتها غير ذلك اليوم.

من الرجل؟

زعم ابن حجر: أن الرجل الضخم الذي دعا رسول الله ﷺ - للصلاة في بيته هو عتبان بن مالك. بل جزم بهذا في موضعين^(٣). وفي موضع آخر جعله محتملا ولم يجزم به

(١) أخرجه في صحيحه - كما في الإحسان - كتاب: الصلاة، باب: فرض الجماعة.... رقم ٤٢٦٥ . والحديث قد أخرجه البخاري ، كتاب: الأذان ، باب: هل يصلى الإمام بمن حضر؟ ... رقم ١٨٥/٢ . وفي كتايب التهجد ، باب: صلاة الضحى في الحضر .. رقم ٦٨/٣ . وفي كتاب: الأدب ، باب: الزيارة.. رقم ٥١٥/١٠ . كما أخرجه أبو داود ، كتاب: الصلاة ، باب: الصلاة على الحصير ١٧٦/١ . رقم ٦٠٨٠ . وأحمد في المسند ١٣٠/٣ .

(٢) قال ابن حجر: كأنه عبد الحميد بن المنذر بن الجارود. البصرى ، فتح البارى ١٨٦/٢ .

(٣) فتح البارى ٦٨/٣ و ٥١٥/١٠ .

فقال^(١): هو محتمل لنقارب القصتين، لكن لم أر ذلك صريحاً.
ووقع في رواية ابن ماجه^(٢) "أنه بعض عمومة أنس، قال:
وليس عتبان عمأ لأنس إلا على سبيل المجاز، لأنهما من قبيلة
واحدة، وهي الخزرج ولكن كل منهما من بطون. ورد ذلك العينى
فقال^(٣): هو مبهم لا يفسر بهذا الاحتمال. ثم ترك العينى الأمر
معقاً لم يجزم فيه بشئ ف قال: من هو هذا القائل؟ ينظر فيه.

قلت: ولا يتربّ على الجهل به حكم ولا كبير معنى، وقد ذكرت
اختلافهم فيه لبيان أن الجهل به لا يضر. ومعنى قوله "إنى لا أستطيع الصلاة
معك" أى في الجماعة في المسجد.^(٤)

السمن عذر:

لقوله "وكان رجلا ضخما" أى سميناً، والضخم هو الغليظ من كل
شيء.^(٥)

وفي هذا الوصف إشارة إلى علة تخلفه. وقد عده ابن حبان من الأعذار

(١) المرجع السابق . ١٨٦/٢ .

(٢) أخرجه ابن ماجه ، في كتاب: المساجد ، باب: المساجد في الدور ٢٤٩/١ رقم (٧٥٦)
وابن سناه حسن كما في الزوائد / ١٢٩ رقم (٢٥٤).

(٣) عمدة القاري ١٩٥/٥ .

(٤) فتح الباري ١٨٦/٢ ، وعمدة القاري ١٩٥/٥ .

(٥) المرجع السابق .

المرخصة في التأخير عن الجمعة^(١) قال ابن حجر وقال العلامة^(٢) لغيره
ترك الجمعة لأجل السمن.

قلت: وقد بوب عليه البخاري فقال: هل يصلى الإمام بعد عذر؟ قال:
يقول ابن السمن عذر للتخلف عن صلاة الجمعة، ولهذا قال العلامة ابن حجر^(٣)
ومطابقته لهذه الترجمة إما من جهة ما يلزم من الرخصة لمن له عذر أن يتخلف
عن الحضور، فإن ضرورة مواظبيه - على الصلاة بالجمعة أن يصلى، بعده
بقي. وإما من جهة ما ورد من قول أنس - عليه فصل - وصانعها - عليه فصل -
لقوله " وهل يصلى بمن حضر . أ.هـ .

العذر الحادى عشر: أكل الثوم والبصل والكراث لثنا وله بهم ما ذكرت
الراحة باقية:

أكل الثوم والبصل والكراث نهيا عذر بمنع الإنسان
المسلم حضور الجمعة، ويرفع عنه الحرج في ذلك إلا أن يذهب
روائحها الكريهة بشئ يتناوله بعد أكلها مثل الفلفل، والباباوس،
أو يميتها طبخا. فمن أبي سعيد الخدري^(٤) أنس قال: ذكر

(١) فتح الباري ١٨٦/٢.

(٢) عمدة القارى ١٩٦/٥.

(٣) فتح الباري ١٨٦/٢.

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان - كتاب: الصلاة، باب: فرض
الجمعة والأذار التي تبيح تركها ٤٣٩/٥ رقم (٢٠٨٥). والحديث أخرجه مسلم
بنحوه - كتاب: المساجد، باب: نهي أكل الثوم والبصل ونحوهما عن حضور المسجد
٥١/٥ رقم (٧٧ و ٧٦) وأحمد في المسند ١٢/٣، وأبو داود، كتاب: الأطعمة، باب:

المرخصة في التأخر عن الجماعة^(١) قاله ابن حجر: وقال العيني^(٢): فيه جواز
ترك الجماعة لأجل السمن.

قلت: وقد بوب عليه البخارى فقال: هل يصلى الإمام بمن حضر؟. كأنه
يقول إن السمن عذر للتخلف عن صلاة الجماعة. ولهذا قال الحافظ ابن حجر^(٣):
ومطابقته لهذه الترجمة إما من جهة ما يلزم من الرخصة لمن له عذر أن يتخلف
عن الحضور، فإن ضرورة مواظبه⁻ على الصلاة بالجماعة أن يصلى بمن
بقى. وإنما من جهة ما ورد من قول أنس⁻ فصلى وصلينا معه " فإنه مطابق
لقوله " وهل يصلى بمن حضر. أ.هـ.

العذر الحادى عشر: أكل الثوم والبصل والكراث نئًا وشبيهه ما دامت
الراحة باقية:

أكل الثوم والبصل والكراث نئًا عذر يمنع الإنسان
المسلم حضور الجماعة، ويرفع عنه الحرج في ذلك إلا أن يذهب
روائحها الكريهة بشيء يتناوله بعد أكلها مثل القرنفل، والبقدونس،
أو يميتها طبخا. فمن أبي سعيد الخدري^(٤)- قيل له - أنه قال: ذكر

(١) فتح البارى ١٨٦/٢.

(٢) عمدة القارى ١٩٦/٥.

(٣) فتح البارى ١٨٦/٢.

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان - كتاب: الصلاة ، باب : فرض
الجماعة والأعذار التي تبيح تركها ٤٣٩/٥ رقم (٢٠٨٥) . والحديث أخرجه مسلم -
بنحوه - كتاب: المساجد ، باب: نهى أكل الثوم والبصل ونحوهما عن حضور المسجد
٥١/٥ رقم (٧٧ و ٧٦) وأحمد في المسند ١٢/٣ . وأبو داود ، كتاب: الأطعمة ، باب:

عند رسول الله - ﷺ - الثوم والبصل، وقيل: يا رسول الله - وأشد ذلك كله الثوم، أفحمرمه؟

فقال رسول الله - ﷺ -: "كلوه، ومن أكله منكم فلا يقرب هذا المسجد حتى تذهب ريحه". وفي رواية قال أبو سعيد^(١): ذكر عند رسول الله - ﷺ - الثوم، والبصل، والكراث، وقيل: يا رسول الله: وأشد ذلك كله الثوم، أفحمرمه؟ فقال رسول الله - ﷺ -: "كلوه، ومن أكله منكم، فلا يقرب هذا المسجد حتى يذهب ريحه منه".

فحكم الكراث في ذلك حكم الثوم ولا بصل.

فعن جابر^(٢) أنه قال: نهى رسول الله - ﷺ - عن أكل البصل والكراث فغلبت الحاجة فأكلنا منها، فقال: من أكل من هذه الشجرة المنتنة فلا يقربن مسجدنا فإن الملائكة تتأذى مما يتآذى منه الإنسان". وفي رواية عنه^(٣) أن رسول الله - ﷺ - قال: من أكل من هذه البقلة، وقال مرة: من أكل البصل والثوم

= في أكل الثوم ٣٦٠ / ٣ رقم (٣٨٢٣) ، وابن خزيمة في صحيحه ، كتاب: الصلاة ٣ / ٨٤ رقم (١٦٦٧).

(١) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ، كتاب الصلاة ٣ / ٨٥ رقم (١٦٦٩).
(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان - كتاب: الصلاة باب: فرض الجمعة ..
وهو عند مسلم في كتاب: المساجد، باب: نهى آكل الثوم والبصل ٥ / ٤٤٠ رقم (٢٠٨٦).

ونحوهما عن حضور المسجد ٥ / ٤٩ رقم (٧٢).
(٣) أخرجه مسلم، كتاب: المساجد ، باب: نهى آكل الثوم والبصل .. ٥ / ٥٠ رقم (٧٤).

والكراث فلا يقربن مسجدنا فإن الملائكة تتأذى مما يتاذى منه بنو آدم". وفقى رواية قال جابر^(١): إن النبي - ﷺ - كان ينهى عن أكل الكراث والبصل " وزاد في رواية الطبرانى^(٢) " عند دخول المسجد ".

أشياء أخرى لها حكم الثوم:

قال النووي^(٣): قال العلماء: ويلحق بالثوم والبصل والكراث كل ما له رائحة كريهة من المأكولات وغيرها.

قلت: قد جاء في رواية للحديث^(٤) - أن رسول الله - ﷺ - قال: من أكل من هذه الخضروات: الثوم، والبصل، والفجل، فلا يقربن مسجدنا، فإن الملائكة تتأذى مما يتاذى بنو آدم". ولهذا نقل ابن التين عن مالك أنه ألحق الفجل بالثوم وشبهه في الحكم، فقال: الفجل إن كان يظهر ريحه فهو كالثوم ذكره ابن حجر^(٥).

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان - كتاب: الصلاة ، باب: فرض الجماعة .. ٤١/٥ رقم (٢٠٨٧). وإسناده حسن.

(٢) أخرجهما في الصغير ١/٥٦ رقم (١٤١).

(٣) شرح النووي ٥/٤٨.

(٤) من حديث جابر أخرجه الطبراني في الصغير ١/٢١ رقم (٣٧). وقال الهيثمي في المجمع ٢/٢: هو في الصحيح خلا قوله " والفجل " .. ، وفيه يحيى بن راشد البراء البصري وهو ضعيف ، ووثقه ابن حبان، وقال: يخطئ = ويخالف وبقية رجاله ثقات. قلت: ضعفه الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٢/٤٠٠. وقد عزاه الهيثمي إلى الصغير والأوسط ولم أقف عليه في الأوسط.

(٥) فتح الباري ٢/٤٠٠.

وقيده عياض بالجثاء لفقال^(١): وكذلك حكم أكل الفجل
لمن يتتجشى به، أو غير ذلك مما تستقبح رائحته ويتأذى به، وقد
ذكر أبو عبد الله بن المرابط^(٢): أن هذا حكم من به داء البخر في
فيه^(٣)، أو به جرح به رائحة (يعنى كريهة).

وقال المازري^(٤): قال أهل العلم - يؤخذ من هذه
الأحاديث منع أصحاب الصنائع المنتنة، كالحواتين^(٥)
والجزاريين، من المسجد.

وقال ابن حجر^(٦): وزاد بعضهم فألحق أصحاب الصنائع
كالسماك، والعاهات كالمجذوم، ومن يؤذى الناس بلسانه بحكم
أكل الثوم ونحوه. ثم قال: وأشار ابن دقيق العيد إلى أن ذلك كلّه
توسيع غير مرضى.

(١) إكمال المعلم ٤٩٧/٢.

(٢) أبو عبد الله بن المرابط هو محمد بن خلف بن سعيد الأندلسى، المعروف بابن المرابط،
فقيه مالكى ، محدث. مات سنة (٤٨٥). راجع: الصلة لابن بشكوال ٤٩٩ ، والوافى
بالوفيات ٤٦/٣ ، والديباج المذهب ٢٧٣ ، وهدية العارفين ٧٦/٢ ، ومعجم المؤلفين
٢٧٧/٣.

(٣) داء البخر: هو نتن يكون فى الفم يغير رائحته على الدوام. النهاية ١٠٢/١ ، ولسان
العرب ٤٧/٤ (بخر).

(٤) المعلم بفوائد مسلم ١٨١/١.

(٥) لعله يعنى السماكين لما فى ملابسهم من روائح كريهة. لأن الحوت اسم جنس ، لا صفة.
يراجع لسان العرب ٢٧/٢ (حوت).

(٦) فتح البارى ٤٠٠/٢.

ونقل ابن حجر^(١) عن ابن المنير قوله: الحق بعض أصحابنا المذموم
وغيره بأكل الثوم في المنع من المسجد. قال: وفيه نظر، لأن أكل الثوم أدخل
على نفسه باختياره هذا المانع، والمذموم عليه سماوية (يعنى فلا يقاس عليه).

وقال ابن حزم^(٢): ومن العذر للرجال في التخلف عن الجماعة
في المسجد: المرض، والخوف، والمطر، والبرد،..... وأكل الثوم،
أو البصل، أو الكراث ما دامت الرائحة باقية، وينهى أكلوها من حضور
المسجد، ويؤمر بإخراجهم منه ولا بد، ولا يجوز أن يمنع من المساجد
أحد غير هؤلاء، لا مذموم، ولا أبخر، ولا ذو عاهة، ولا امرأة بصغر
معها. أ.هـ

حكم الدخان وشاربه:

أعني بذلك هل يتحقق الدخان بالثوم والبصل في الحكم؟ وهل يخرج من
المسجد شاربه؟ قلت "الدخان في الأصل حرام، فلا يأخذ حكم البصل والثوم في
كونه عذرًا للتخلف عن صلاة الجماعة في المسجد لأن الحرام لا يأخذ حكم
الحلال.

أما عن إخراج شاربه من المسجد فإن من تمسك بظواهر النصوص
فيقول لا يخرج لأنه لم يرد في النص، كما سبق من قول ابن حزم.

ولكنني أقول: إن الواحب على من ابتنى بشرب الدخان أن يتوب إلى الله
تعالى - ويترك هذه العادة الشيئية الخبيثة، وإلا فعليه أن يباعد بين شربه للدخان

(١) المرجع السابق .٣٩٦/٢

(٢) المحطى .١٣١/٤

وبين حضور وقت الصلاة، بأن يجعل بينهما وقتاً كافياً لذهب رائحة الدخان المنتنة، كي لا يؤذى الملائكة ولا المصلين، فإن لم يفعل ارتكب مع إثم الشرب، إثم إذاء الملائكة والمصلين برائحة الدخان الخبيثة.

وعلى ولى الأمر، أو من يمكن من ذلك أن يخرجه من المسجد، بشرط أن لا يحدث منكر أكبر من ذلك.

وإليك أقوال العلماء فى آكل الثوم والبصل ونحوهما وأنه ينبغي أن يمنع من دخول المسجد، وأن يخرج منه إذا دخل، ولك أن تقارن بين العلتين فى الحكم بين الثوم ونحوه وبين الدخان فستجدها واحدة وهى وجود الرائحة الكريهة التي تؤذى الملائكة والمصلين.

قال المازرى: يمنع الدخول لهذه الروائح إلى المسجد، وإن كان خالياً لأنه محل الملائكة، ولأن الملائكة تتاذى مما يتاذى منه بنو آدم كما ورد فى الحديث. نقله عنه عياض.^(١)

وقال عياض- فى قول عمر فى آكل الثوم والبصل-: قول عمر "لقد رأيت رسول الله -ص- إذا وجد ريحها من الرجل فى المسجد، أمر به فأخرج إلى البقىع"^(٢). دليل على إخراج من وجدت رائحتهما منه من المسجد، وإخراجه إلى البقىع، بإعادا له عن المسجد ورحابه إذ حكمهما فى أذى المصلين فيها حكم المسجد. ^(٣)

(١) إكمال المعلم ٤٩٩/٢ وانظر شرح النووي ٤٩/٥.

(٢) أخرجه مسلم، فى كتاب: المساجد، باب: نهى آكل الثوم والبصل ونحوهما... رقم ٥١/٥ (٧٨).

(٣) إكمال المعلم ٥٠٠/٢.

وعلى النووي على قول عمر ذلك فقال: فيه إخراج من وجد منه ريح الثوم والبصل ونحوهما من المسجد وإزالة المنكر باليد لمن أمكنه.^(١)

هل يمنع آكل الثوم وشبيهه من مسجد المدينة فقط أم أن الحكم عام في كل المساجد؟

اختلف الناس في ذلك^(٢): فذهب بعضهم إلى أن هذا الحكم خاص بمسجد النبي ﷺ - بالمدينة المنورة لأجل ملائكة الوضوء، وتؤديهم بذلك واحتاج لهذا بقوله في حديث الباب "فلا يقرب هذا المسجد"^(٣) وبقوله "فلا يقربن مسجدنا"^(٤) وفي رواية "فليعتزل مسجدنا وليقعد في بيته"^(٥) وفي رواية "فلا يغشانا في مسجدنا"^(٦).

وذهب جمهور أهل العلم إلى أن النهي عن دخول المساجد لأجل الثوم وشبيهه من الخضروات نهي عام في كل مسجد. واحتجوا لذلك بحديث ابن

(١) شرح النووي .٥٣/٥

(٢) إكمال المعلم ٤٩٧/٢ ، وشرح النووي ٤٧٥ ، والاستذكار ١٥٦/١.

(٣) أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي سعيد الخدري ، وقد تقدم تخریجه ص () .

(٤) من حديث جابر أخرجه مسلم وابن خزيمة وابن حبان ، وقد تقدم تخریجه كذلك ص () . كما أخرجه مسلم ، من حديث أبي هريرة ، في كتاب: المساجد ، باب: نهى آكل الثوم والبصل ونحوهما عن حضور المسجد رقم (٧١).

(٥) من حديث جابر أخرجه مسلم ، بالتلخريج السابق نفيه ٤٩٥ رقم (٧٣).

(٦) أخرجه مسلم من حديث جابر أيضاً برقم (٧٤).

عمر^(١) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: فِي غَزَوَةِ خَيْرٍ "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يَعْنِي الثُّومَ - فَلَا يَأْتِيَنَّ الْمَسَاجِدَ" وَفِي رَوَايَةٍ^(٢) "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ فَلَا يَقْرَبُنَّ مَسَاجِدَنَا حَتَّى يَذْهَبَ رِيحَهَا بَعْنِي الثُّومِ". كَمَا احْتَجُوا -أَيْضًا- بِحَدِيثِ أَنَّسٍ^(٣)-صَدِيقِهِ- أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الثُّومِ. فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبُنَا وَلَا يَصْلِي مَعَنَا".

قَلْتَ: وَيَصْحَّ لِحَجْتِهِمْ كَذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ^(٤)، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْخَبِيثَةِ شَيْئًا فَلَا يَقْرَبُنَا فِي الْمَسَاجِدِ" عَلَى أَنَّ إِلَى فِي قَوْلِهِ "فِي الْمَسَاجِدِ" لِلْجِنْسِ وَلَا يَسْتَدِعُ لِلْعَهْدِ. وَلِهَذَا قَالَ النَّوْوَى^(٥): قَوْلُهُ "فَلَا يَقْرَبُنَّ الْمَسَاجِدَ". هَذَا تَصْرِيفٌ بِنَهْيِي مِنْ أَكْلِ الثُّومِ وَنَحْوِهِ عَنِ دُخُولِ كُلِّ مَسَاجِدٍ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَافَةً. قَلْتَ: وَكَذَلِكَ عَزَّاهُ عَيَاضُ^(٦) إِلَى الْجَمَهُورِ.

وَدَفَعَ أَبْنَ حَمْرَاءَ^(٧) احْتِجاجًا مِنْ أَسْتَدَلَ بِقَوْلِهِ "فَلَا يَقْرَبُنَّ مَسَاجِدَنَا" بِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْحُكْمِ مَسَاجِدُ الْمَدِينَةِ فَقَطْ، لَأَنَّهُ هُوَ الظَّاهِرُ مِنَ الْخَبْرِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي مَوَاضِعٍ مِنْ صَحِيحِهِ أَوْلَاهَا فِي كِتَابِ: الْأَذَانِ، بَابِ: مَا جَاءَ فِي الثُّومِ النَّبَئِ وَالبَصْلِ... ٣٩٤/٢ رَقْمَ (٨٥٣)، وَمُسْلِمٌ، كِتَابُ: الْمَسَاجِدُ، بَابُ: نَهْيٌ أَكْلِ الثُّومِ وَالبَصْلِ.. ٤٧٥/٤ رَقْمَ (٦٨).

(٢) أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ بِالتَّخْرِيجِ السَّابِقِ ٤٨٥/٤ رَقْمَ (٦٩).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِالتَّخْرِيجِ نَفْسِهِ رَقْمَ (٧٠).

(٤) كَذَلِكَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِالتَّخْرِيجِ نَفْسِهِ رَقْمَ (٥٠/٥) ٧٦ رَقْمَ (٧٦).

(٥) شَرْحُ مُسْلِمٍ لَهُ ٤٧٥/٤ - ٤٨.

(٦) إِكْمَالُ الْمَعْلُومِ ٤٩٧/٢.

(٧) فَتْحُ الْبَارِيِّ ٣٩٦/٢.

دفع ذلك فقال "إن المراد بقوله "مسجدنا" هو المكان الذي أعد ليصل إلى فيه مدة إقامته بخبير، لأن هذا القول صدر منه -^{عليه السلام}- عقب فتح خبير - كما في حديث أبي سعيد عند مسلم^(١) قلت: وكذا حديث ابن عمر عند الشيفيين.^(٢)

قال: وقيل إن المراد بالمسجد الجنس، والإضافة إلى المسلمين، أي فلا يقربن مسجد المسلمين، ويردده رواية "في يقربن المساجد". ثم قال: وبهذا يدفع قول من خص النهي بمسجد النبي -^{عليه السلام}- قال: وقد حكاه ابن بطال^(٣) عن بعض أهل العلم وهوأه. وفي مصنف عبد الرزاق^(٤) عن ابن جريح قال: قلت لعطاء هل النهي للمسجد الحرام خاصة أو في المساجد؟ قال: لا بل في المساجد أ.هـ

قلت: رأى الجمهور أقوى دليلا، وأرجح برهانا لأنه يمكننا من الجمع بين الروايات، إذا هو المناسب لمقاصد الشريعة، لأن العلة في النهي عن إيتان جميع المساجد واحدة وهي إيذاء المسلمين والملائكة بالرائحة الكريهة. ولأن مسجد المدينة نموذج لكل المساجد في الأرض

(١) تقدم تخرجه ص () .

(٢) تقدم تخرجه ص () .

(٣) شرح ابن بطال على الباري ٤٦/٢.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة، باب: أكل الثوم والبصل ثم يدخل المسجد ٤٤/١ رقم (١٧٣٧).

ومثال لها فما يجري عليه، يجري عليها إلا ما ثبت من أخذ معاذه
بعض الأحكام - كمضايقة أجر الصلاة فيه^(١)، وشد الرحال إليه،^(٢)

هل يلتحق بالمساجد غيرها من المجامع؟

قال أهل العلم: يلتحق بالمساجد مجتمع الصلاة في غير المساجد،
كمصلى العيددين، والجناز، ونحوها من مجتمع العبادات، وكذلك مجتمع العلم،
والولائم وحلق الذكر. ولا يلتتحق بها الأسواق ونحوها، لأنها ليس لها حرم،
المساجد، ولا هي محل الملائكة، وأنه إن نادى به أحد في السوق تتحلى عنه إلى
غيره وجالس سواه، ولا يمكنه ذلك في المسجد لانتظار الصلاة، والإذفال
بالذكر، وأنه إن خرج من المسجد ربما فاتته الصلاة.^(٣)

قال النووي^(٤): قوله "فلا يقربنا ولا يصل معنا" فيه نهي من
أكل الثوم ونحوه عن حضور مجمع المصليين، وإن كانوا في غير مسجد
ويؤخذ منه النهي عنسائر مجتمع العبادات ونحوها. وقال ابن حجر^(٥):
قوله "فلا يقربن مسجدنا" ليس فيه تقدير النهي بالمسجد، فيستدل بعمومه.

(١) فعن أبي هريرة أن رسول الله - ﷺ - قال: "صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة في غيره من المساجد إلا المسجد الحرام" أخرجه مسلم ، كتاب: الحج ، باب: فضل الصلاة بمسجد مكة والمدينة ١٦٣/٩ رقم (٥٠٦).

(٢) عن أبي هريرة أن رسول الله - ﷺ - قال: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدي هذا ، والمسجد الحرام ، والمسجد الأقصى" . أخرجه مسلم ، كتاب: الحج ، باب: فضل المساجد الثلاثة ١٦٧/٩ رقم (٥١١).

(٣) راجع إكمال المعلم ٤٩٧/٢ و ٤٩٩ ، وشرح النووي ٤٨/٥.

(٤) شرح النووي ٤٩/٥.

(٥) فتح الباري ٣٩٩/٢.

على إلحاد المجامع بالمساجد كمصلى العيد والجنازة، وكان الوليمة، وقد ألحقتها بعضهم بالقياس، والتمسك بهذا العموم أولى قال: ونظيره قوله "وليقعد في بيته" لكن قد علل المنع في الحديث بترك أذى الملائكة، وترك أذى المسلمين، فإن كان كل منهما جزءاً على اختص النهي بالمساجد وما في معناها، وهذا هو الأظهر، وإنما لعم النهي كل مجمع كالأسواق. قال: ويفيد ذلك قوله في حديث أبي سعيد عند مسلم "من أكل من هذه الشجرة شيئاً فلا يقربن في المسجد" أ.هـ.

قلت: وما تقدم نقول: يلحق بالمساجد في ذلك الحكم كل مجمع فيه ذكر الله تعالى، وطاعته، إلا الأسواق لما تقدم ذكره، وأنها مراقب الشيطان، وموضع معاركه. ^(١)

ما الحكم لو اتفق أهل مسجد على أكل ما له رائحة كريهة كالثوم مثلاً؟
قال المازري ^(٢): لم يمنعوا منه بخلاف ما إذا أكل بعضهم - لأن الحكم يختص بهم.

(١) عن سلمان قال: لا تكون - إن استطعت - أول من يدخل السوق ولا آخر من يخرج منها فإنها معركة الشيطان ، وبها ينصب رايته.. الحديث. أخرجه مسلم ، كتاب: فضائل الصحابة ، باب: فضل أم مسلمة ٧/١٦ رقم (١٠٠) ومراقب جمع مربض وهو مكان إقامته ونزله. النهاية ٢/١٦٩ . وقال النووي: قوله "ينصب رايته" إشارة إلى ثبوته هناك واجتماع أعوانه إليه للتحريض بين الناس ، وحملهم على مفاسد كثيرة كالغش والخداع ، والإيمان الخائنة والعقود الفاسدة وغير ذلك من أنواع الباطل ، لها فهي أى السوق موضعه وموضع أعواه. نووى ٦/٧.

(٢) حكاه ابن حجر في فتح الباري ٢/٣٩٩.

ورد ذلك ابن العربي^(١) بأنه يختص بهم وبالملائكة، ولأن ذكر الصفة في الحكم يدل على التعليل بها.

قلت: وهذا ما نطمئن إليه النفس وعليه فإن من أكل شيئاً من ذلك يمنع من دخول المسجد ولو كان المسجد فارغاً، ولو كان ذلك الرجل بمفرده لأنه يتعلق بوجوده كذلك جزءاً علة من الحكم وهو إيداع الملائكة.

هل يحل أكل الثوم والبصل ونحوهما؟

اختلاف العلماء في ذلك على أربعة أقوال:

- فذهب الجمهور إلى حلها على الإطلاق.

- وذهب قوم إلى تحريمها بإطلاق.

- وقال آخرين بحلها مطبوخة فقط، وحرموها نيئة.

- وبحرمتها على النبي - ﷺ - خاصة قال قوم.

وإليك أدلة هذه الأقوال ومناقشتها وبيان الراجح منها:

أولاً:- رأى الجمهور الذين قالوا بالحل.

قال عياض^(٢): ذهب عامة العلماء، وجمهور الفتاوى والسلف إلى إباحة أكل هذه الخضر - الثوم والبصل والكراث - وشبها - وأن النهى عن حضور المساجد لمن أكلها ليس بتحريم لها، بدليل إباحة النبي - ﷺ - إياها لمن حضره

(١) فتح الباري ٣٩٩/٢.

(٢) إكمال المعلم ٤٩٢/٢.

من أصحابه وتخصيصه نفسه بالعلة التي ذكرها في حديث جابر حيث^(١) قال "قربوها إلى بعض أصحابه" فلما رأه كره أكلها قال: "كل فإني أناجي من لا تناجي".

وبدليل حديث أبي سعيد عند مسلم^(٢) من أكل من هذه الشجرة شيئاً فلا يقربن في المسجد، فقال الناس: حرمت، حرمت، فبلغ ذلك النبي - ﷺ - فقال: أيها الناس إنه ليس لى تحريم ما أحل الله لى، ولكنها شجرة أكره ريحها".

وقال النووي^(٣): وفي النهي عن قرب المسجد لمن أكل الثوم والبصل، إنما هو عن حضور المسجد لا عن أكل الثوم والبصل ونحوهما، فهذه البقول حلال بإجماع من يعتمد به.

ونقل ابن حجر^(٤) عن ابن دقيق العيد قوله: وجمهور الأمة على إباحة أكلها.

واستدل ابن بطال^(٥) لرأي الجمهور بقوله "من أكل من هذه الشجرة" فقال: قوله "من أكل" لفظ إباحة.. ثم قال: وقد أكل الثوم جماعة من السلف. قلت: وبنحو هذا قال ابن عبد البر.^(٦)

(١) أخرجه مسلم في كتاب المساجد، باب: نهى أكل الثوم والبصل.. ٥٠/٥ رقم (٧٣).

(٢) أخرجه مسلم في المساجد رقم (٤٦). وقد سبق تخريره في ص ().

(٣) شرح النووي ٤٨/٥.

(٤) فتح الباري ٣٩٩/٢.

(٥) شرح ابن بطال ٤٦٥/٢.

(٦) الاستذكار ١٥٦/١.

قال ابن حجر^(١): وتعقبه ابن المنير بأن هذه الصيغة إنما تعطى الوجود لا الحكم، أى من وجد منه الأكل، وهو أعم من كونه مباحاً أو غير مباح. قال ابن حجر: وفي حديث أبي سعيد عند مسلم ما يدل على عدم تحريمه.

قلت: وتعقب ابن المنير ابن بطال ليس بجيد لأنها لو كانت حراماً لنهى عن أكلها، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، وذاك وقتها. ولذلك فإن الإذن بالكل منها واضح.

ولهذا أقول: إن أرجح الأقوال هو رأى الجمهور لحديث أبي أيوب^(٢) - أن رسول الله ﷺ أرسل إليه بطعام من خضر فيه بصل أو كرات، فلم ير فيه أثر رسول الله ﷺ - فأبى أن يأكله فقال له رسول الله "ما منعك أن تأكل؟" قال: لم أثرك فيه يا رسول الله. فقال النبي ﷺ "أستحيي من ملائكة الله، وليس بمحرم".

وفي رواية^(٣) قال: أحرام هو؟ قال: "لا"، ولكن أكرهه من أجل ريحه "قال: فإني أكره ما كرهت يا رسول الله. قال العلماء^(٤): هذا نص في الباب.

ويترجح رأى الجمهور أيضاً بحديث أبي سعيد عند ابن

(١) فتح الباري ٣٩٦/٢.

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان - كتاب: الصلاة ، باب: فرض الجمعة والأعذار التي تبيح تركها ٤٤٥/٥ رقم (٢٠٩٢). وابن خزيمة في صحيحه - كتاب: الصلاة ٨٥/٢ رقم (١٦٧٠).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب: الأطعمة، باب: إباحة أكل الثوم.. رقم (٩١٤ و ١٧٠ و ١٧١).

(٤) إكمال المعلم ٥٤٠/٦ ، ونحوه ٩١٤.

خزيمة^(١) قال: ذكر عند رسول الله - ﷺ - الثوم والبصل والكراث، وقيل: يا رسول الله: وأشد ذلك كله الثوم، افترمه؟ فقال رسول الله - ﷺ -: كلوه، ومن أكله منكم، فلا يقرب هذا المسجد حتى يذهب ريحه منه.

وفي رواية مسلم^(٢) "أفترمه؟" فقال رسول الله - ﷺ -: كلوه، ومن أكله منكم، فلا يقرب هذا المسجد حتى يذهب ريحه منه.

ثانياً: رأى الذين حرمواها بإطلاق:

حکی عیاض عن أهل الظاهر تحريمها بإطلاق، ولم یفرقوا بين كونها مطبوخة أو نیئة وحجتهم أنها تمنع عن حضور الجماعة، وهي عندهم فرض عین.

واستدل المحرمون لها كذلك بقوله "هذه الشجرة الخبيثة" وبقوله "هذه الشجرة المنتنة" وهما في المعنى سواء^(٣). والعرب تطلق الخبيث على كل مذموم ومكروره من قول، أو فعل، أو مال، أو طعام، أو شخص. أ. هـ. وقال النووي^(٤): سماها خبيثة لقبح رائحتها.

(١) رقم ٨٥/٣ (١٦٦٩) وقد تقدم ص () .

(٢) تقدم تخریجه ص () .

(٣) إكمال المعلم ٢/٥٠٠ ، ونحوی ٥/٥٠٠ .

(٤) نحوی ٥/٥ .

ونقل ابن حجر^(١) عن ابن دقيق العيد أنه نقل عن بعض أهل الظاهر تحريمها بناء على أن الجماعة فرض عين. قال: وتقريره أن يقال: صلاة الجماعة فرض عين، ولا تتم إلا بترك أكلها، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فترك أكل هذا واجب فيكون حراماً.

قال ابن حجر^(٢): وكذا نقله غيره عن أهل الظاهر. لكن صرح ابن حزم منهم بأن أكلها حلال مع قوله بأن الجماعة فرض عين، وانفصل عن اللزوم المذكور، بأن المنع من أكلها مختص بمن علم بخروج الوقت قبل زوال الرائحة، ونظيره أن صلاة الجمعة فرض عين بشروطها، ومع ذلك تسقط بالسفر وهو في أصله مباح، لكن يحرم على من انشأه بعد سماع النداء. أ.هـ

ثالثاً: ذهب قوم إلى القول بحلها مطبخة فقط وحرموها نية:

ودليلهم على ذلك ما أخرجه مسلم^(٣) وغيره من حديث عمر بن الخطاب - عليهما السلام - "إيها الناس إنكم تأكلون شجرتين لا أراهما إلا خبيثتين: البصل والثوم، وإن كان رسول الله - عليه السلام - يأمر بالرجل يوجد منه ريجها فيخرج إلى البعير، فمن أكلهما فليمتهما طبخاً".

(١) فتح البارى ٣٩٩/٢ - ٤٠٠.

(٢) المرجع السابق ٤٠٠/٢.

(٣) في صحيحه، كتاب المساجد، باب: نهى آكل الثوم والبصل ونحوها عن حضور المسجد ٥١/٥ رقم (٧٨). وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان - كتاب: الصلاة، باب: فرض الجمعة.. ٤٤/٥ رقم (٢٠٩١) وابن خزيمة في صحيحه ٣/٨٤ رقم (١٦٦٦).

قال عياض وغيره^(١): قوله "فليتم ما طبخا" أى ليذهب رائحتهما، وكسر قوة كل شئ إماتته، وبدل هذا القول على أن النهى من النبي - ﷺ - في النى لأن الطبخ يذهب ريحها.

وقال ابن حبان^(٢): ذكر البيان بأن أكل هذه الأشياء إذا كانت مطبوخة لا حرج عليه في إتيان الجماعة وإن أكلها.

وأخرج تحت هذه الترجمة حديث أبي أيوب الأنصارى^(٣) أن رسول الله - ﷺ - أرسل إليه ب الطعام مع خضر فيه بصل أو كرات، فلم ير فيه أثر رسول الله - ﷺ - فأبى أن يأكله فقال رسول الله - ﷺ - "ما منعك أن تأكل"؟ قال: لم أمر أثرك فيه يا رسول الله، فقال النبي - ﷺ - أستحيي من ملائكة الله، وليس بمحرم".

قلت: قد أذن رسول الله - ﷺ - لأبى أيوب بالأكل منه مع امتناعه - ﷺ - عن أكله من الطعام الذى كان معه بصل أو كرات فيه إشارة إلى طبخ البصل لأنه كان فى الطعام. ولا يكون فى الطعام إلا مطبوخا.

وقد بوب البخارى^(٤) للأحاديث التى خرجها في هذا الباب فقال: باب: ما جاء في الثوم النى والبصل والكراث.

(١) إكمال المعلم ٢/٥٠٠ ونحوى ٥٤/٥.

(٢) كما في الإحسان ٥/٤٤٥.

(٣) تقدم تخرجه ص () .

(٤) كتاب: الأذان ٢/٣٩٥ مع فتح البارى.

قال الحافظ ابن حجر^(١): وتقييده بالنبي حمل منه للأحاديث المطلقة في الثوم على غير النضيج.

قلت: هو بهذا يقيد الحكم فيها - بمنع أكلها من المسجد إذا كانت - نية، وأما إذا كانت مطبوخة فلا حرج عليه. ومن ثم قال المازري^(٢): قد وقع في بعض هذه الأحاديث جواز أكل هذه البقول مطبوخة.

اعتراض وجوابه:

وقد اعترض بعض أهل العلم على ذلك بما وقع في الصحيحين من حديث جابر^(٣) بن عبد الله - رضي الله عنهما - أن رسول الله - ﷺ - قال: "من أكل ثوماً أو بصلًا فليعتزلنا، أو ليتعزل مسجداً وليرقى في بيته" وأن النبي - ﷺ - أتى بقدر فيه خضرات من بقول، فوجد لها رحى، فسأل، فأخبر بما فيها من البقول فقال: "قربوها" إلى بعض أصحابه، فلما رأه كره أكلها، قال: "كل، فإنما أناجي من تناجي".

فقوله "أتى بقدر فيه خضرات" ظاهره أن الكراهة في أكله باقية مع الطبخ، وهذا خلاف القول بحلها مطبوخة، وبهذا يسقط ذلك القول لأن البقول كانت في القدر مطبوخة لأنها لا تكون فيه إلا مطبوخة، ومع ذلك امتنع - ﷺ - من الأكل منها.

(١) فتح الباري ٣٩٥/٢.

(٢) المعلم بفوائد مسلم ١٨١/١.

(٣) أخرجه البخاري ، كتاب: الأطعمة ، باب: ما يكره من الثوم والبقول ٤٨٧/٩ رقم (٥٤٥٢) ومسلم - واللفظ له - ، كتاب: المساجد، باب: نهى آكل الثوم والبصل ونحوهما عن حضور المسجد ٤٩/٥ رقم (٧٣).

وقد أجاب العلماء على ذلك الاعتراض بأجوبة هي:-

- ١- أن قوله "بقدر" تصحيف من الرواية، لأنه قد جاء في صحيح البخاري وسنن أبي داود وغيرهما من كتب الحديث المعتمدة "أتى ببدر" بباءين موحدين. قال العلماء: وهذا هو الصواب. وفسروا قوله "ببدر" بالطبق، وسمى بدرًا لاستداره البدر، فإذا كان كذلك، لم يكن هذا مناقصاً لحديث الإنذن في أكلها مطبوخة، لاحتمال أنها كانت نيئة في الطبق.
- ٢- قال ابن حجر: والذى يظهر لى أن روایة القدر أصح لما تقدم من حديث أبي أیوب، وحديث أم أیوب، جميعا، فإن فيهما التصریح بالطعام، ولا تعارض بين امتناعه - ﷺ - من أكل الثوم وغيره مطبوخا، وبين إنذنه عليه الصلاة والسلام لهم في أكل ذلك مطبوخا، لأنه قد علل ذلك بقوله "إني لست كأحدكم" وترجم ابن خزيمة على حديث أبي أیوب فقال: باب ذكر ما خص الله تعالى - نبيه - ﷺ - به من ترك أكل الثوم ونحوه مطبوخا.
- ٣- وقد جمع القرطبي بين الروايتين بأن الذي كان في القدر من القول لم يتضمن حتى تض محل رأيته فبقى في حكم النبي.

قلت: وجواب القرطبي جواب حسن، وأحسن منه وجواب ابن حجر وما ذكره ابن خزيمة لثبوت امتناعه - ﷺ - عن أكله تلك القول مطبوخة، كما في

حديث أم أيوب حيث قالت^(١): نزل علينا رسول الله - ﷺ - فتكلفنا له ضعاما فيه بعض البقول، فقال لأصحابه " كلوا فإني لست كأحد منكم، إني أخاف أن أؤذى صاحبى ".

وكذلك في حديث أبي أيوب^(٢) أنه كان يصنع لرسول الله - ﷺ - طعاما، وكان يتحسس أماكن أصابع النبي - ﷺ - في الطعام، فلما صنعوا له يوما طعاما كان فيه يقول لم ير فيه أثر يد رسول الله - ﷺ - فلم يأكل أبو أيوب، فسأله النبي - عليه الصلاة والسلام - عن سبب امتناعه عن الأكل منه. فأجاب بأنّي لم أمر فيه أثر يدك يا رسول الله - ﷺ - يفسر سبب امتناعه - ﷺ - عن الأكل من الطعام " إنّي أستحب من ملائكة الله، وليس بمحرم " والمعنى أن أكل هذه البقول مطبوخة ليست بمحرمة عليكم ولكن ذلك خاص بي.

لهذا قال قوم بحرمتها على رسول الله - ﷺ - دون أمته، وهذا ما نفصل القول فيه بإذن الله تعالى - في القول الرابع الآتي:

(١) أخرجه ابن حبان - كما في الإحسان واللّفظ له - كتاب: الصلاة، باب: فرض الجمعة... رقم ٤٤٧/٥ رقم (٤٠٩٣) كما أخرجه الترمذى، كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في الرخصة في الثوم مطبوبا ٤/٢٢١ رقم (١٨١٠) وقال: حسن = صحيح غريب، وأم أيوب هي امرأة أبي أيوب الأنصارى. كما أخرجه ابن ماجه، كتاب: الأطعمة، باب: أكل الثوم والبصل والكراث ٢/١١٦ رقم (٣٣٦٤) ، وابن خزيمة، كتاب: الصلاة، باب: الدليل على أن النبي - ﷺ - خص بترك أكلهن لمناجاة الملائكة ٣/٨٦ رقم (١٦٧١).

(٢) أخرجه ابن حبان - كما في الإحسان واللّفظ له - كتاب: الصلاة، باب: فرض الجمعة... ٥/٤٥ رقم (٢٠٩٢). وقد أخرجه مسلم ، كتاب: الأطعمة ، باب: إباحة أكل الثوم وأنه ينبغي لمن أراد خطاب الكبار تركه وكذا ما في معناه ٤/٩ رقم (١٧٠) و ١٧١.

رابعاً: رأى الذين قالوا بحرمتها على رسول الله - ﷺ - خاصة دون

أمته:

قال قوم بتحريم هذه البقول على رسول الله - ﷺ - خاصة دون الأمة، واستدلوا على ذلك بالأحاديث السابقة الدالة على امتناع النبي - ﷺ - من أكله. وبقوله: "إني لست كأحدكم"، إني أناجى من لا تناجي".

وهذا ما رجحه ابن عبد البر في الاستذكار^(١) واستدل له بحديث مرسلاً لسليمان بن يسار^(٢) قال: كان رسول الله - ﷺ - لا يأكل الثوم، ولا الكرااث، ولا البصل، من أجل أن الملائكة تأتيه، ومن أجل أنه يكلم جبريل عليه السلام.

قال أبو عمر: وفي هذا الحديث من الفقه إباحة الثوم لسائر الناس، لأن رسول الله - ﷺ - إنما امتنع من أكل الثوم والبصل لعلة ليست موجودة في غيره، فصار ذلك خصوصاً له وبهذا جزم الماوردي كيلا يتلذذ به الملك. حكاه ابن الملقن.^(٣)

وخالفهم بعض الشافعية فقالوا: إنه كان يتركه تنزهاً، وليس بمحرم عليه - ﷺ - لحديث أبي سعيد^(٤) أن رسول الله - ﷺ - قال: "من أكل من هذه الشجرة الخبيثة شيئاً فلا يقربنا في المسجد" فقال الناس: حرمت، حرمت، فبلغ ذلك النبي - ﷺ - فقال: "أيها الناس، إنه ليس لي تحريم ما أحل الله لي، ولكنها شجرة أكره ريحها".

(١) ١٥٦/١.

(٢) رواه مالك عن ابن شهاب عنه كذا قال ابن عبد البر في الاستذكار ١٥٦/١.

(٣) الخصائص لابن الملقن ٥٩.

(٤) أخرجه مسلم، وقد تقدم تخریجه ص () .

قال النووي^(١): ظاهر هذا الحديث أنه ليس بمحرم عليه - ﷺ - وأوله من قال بالتحريم فقال: المراد به: ليس لى أن أحرم على أمي ما أحل الله لها.
 وقال ابن الملقن^(٢): وهذا أشبههما. ورجح ابن حجر^(٣) هذا الرأى فقال:
 واحتلف هل كان أكل ذلك حراما على النبي - ﷺ - أولا؟ والراجح الحل، لعموم قوله - ﷺ - "وليس بمحرم" كما تقدم من حديث أبي أويوب عند ابن خزيمة وابن حبان.

واختار ابن الملقن^(٤) أنه - ﷺ - كان يمتنع عن البقولات كريهة الرائحة ترفاها وتترزاها، واستدل لذلك بحديث أبي أويوب الأنصارى^(٥) قال: كان رسول الله - ﷺ - إذا أتى بطعم أكل منه، وبعث بفضله إلى وأنه بعث إلى يوما بفضله لم يأكل منها، لأن فيها ثوما. فسألته: أحرام هو؟ قال: "لا، ولكن أكرهه من أجل ريحه" قال: فإني أكره ما كرهت. قال: وكان النبي - ﷺ - يؤتى.

قال ابن الملقن^(٦): يعني يأتيه جبريل بالوحى، وهذا صريح فى نفي التحرير وإثبات الكراهة. ونقل ابن الملقن^(٧) عن ابن الصلاح قوله: إن هذا يبطل وجه التحرير.

(١) شرح النووي ٥١/٥.

(٢) الخصائص لابن الملقن ٥٩/.

(٣) فتح البارى ٤٠٠/٢.

(٤) خصائص النبي - ﷺ - ٥٩/.

(٥) تقدم في ص () .

(٦) الخصائص لابن الملقن ٥٩/.

(٧) المرجع السابق ٦٠/.

ثم أتى ابن الملق بحديث يدلل به على أن رسول الله ﷺ أكله، ايدفع
القول بالتحريم فيه.

فقال: وفي مسنـد أـحمد^(١) وـسنـن أـبـي دـاود^(٢) بـسنـد
صالـح^(٣) من حـديث عـائـشـة - رـضـى اللـهـ عـنـهـما - أـنـهـا سـئـلتـ عنـ
الـبـصـلـ، فـقـالـتـ: إـنـ آخرـ طـعـامـ أـكـلـهـ رـسـولـ اللـهـ ﷺ - طـعـامـ فـيـ
بـصـلـ. أـهـ

(١) ٨٩/٦ برقم (٢٤٦٢٩).

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب: الأطعمة، باب: في أكل الثوم ٣٦١/٣ رقم (٣٨٢٩)، كما
أخرجه النسائي في الكبرى - كتاب: الأطعمة، باب: الرخصة في أكل البصل والثوم
المطبوخ ٤/١٥٨ رقم (٦٦٧٩)، والبيهقي في سننه ، كتاب: الصلاة ، باب: الدليل على أن
أكل ذلك غير حرام ٣/٧٧.

(٣) قال المنذرى في مختصر سنن أبي داود ٥/٣٣١: في إسناده بقية بن الوليد، وفيه مقال.
وخيار - بكسر الخاء المعجمة وبعدها ياء ، وبعد الألف راء مهملة ، شامي. أـهـ

قلت: ليست العلة في بقية بن الوليد لأن بقية كما قال الجمهور: ثقة فيما صرخ بالسماع.
الكافـشـ ١/١٦٠ قـلـتـ: وـقـدـ صـرـخـ بـالـسـمـاعـ، كـمـاـ فـيـ المـسـنـدـ لـلـإـلـمـ أـحـمـدـ وـسـنـنـ الـبـيـهـقـيـ.
وـلـكـ عـلـةـ هـذـاـ حـدـيـثـ تـكـمـنـ فـيـ خـيـارـ بـنـ سـلـمـةـ وـهـوـ لـمـ يـرـوـ إـلـاـ عـنـ عـائـشـةـ، وـلـمـ يـرـوـ عـنـهـ
إـلـاـ خـالـدـ بـنـ مـعـدـانـ وـخـالـدـ ثـقـةـ. وـمـعـ ذـلـكـ فـخـيـارـ مـعـرـوـفـ لـيـسـ مـجـهـوـلـاـ فـقـدـ ذـكـرـهـ اـبـنـ حـبـانـ
فـيـ التـقـرـيـبـ، وـقـالـ عـادـهـ فـيـ أـهـلـ الشـامـ. وـقـالـ الذـهـبـيـ فـيـ الـكـافـشـ: وـثـقـ، وـقـالـ اـبـنـ حـجـرـ
فـيـ التـقـرـيـبـ: مـقـبـولـ، مـنـ لـاثـلـةـ. وـعـادـهـ اـبـنـ حـجـرـ اـنـ يـقـولـ فـيـ الرـاوـيـ: مـقـبـولـ. اـنـفـرـدـ
ابـنـ حـبـانـ بـتـوـثـيقـهـ - كـمـاـ حـقـقـتـ ذـلـكـ فـيـ كـتـابـيـ القـوـلـ المـفـيدـ. وـمـعـنـىـ مـقـبـولـ أـنـهـ مـقـبـولـ إـذـاـ
تـوـبـعـ. وـهـوـ قـوـلـ مـنـ لـاـ يـعـتـمـدـ تـوـثـيقـ اـبـنـ حـبـانـ إـذـاـ انـفـرـدـ، فـإـنـ خـيـارـ بـنـ سـلـمـةـ قـدـ تـابـعـهـ اـبـوـ
راـشـدـ، وـلـعـلـهـ الـكـوـفـيـ كـمـاـ فـيـ سـنـنـ الـبـيـهـقـيـ. وـلـهـذـاـ نـقـولـ: هـذـاـ حـدـيـثـ حـسـنـ.

قالت: له متابعة أخر جها البیهقی من حديث عائشة رضی الله
عنها^(۱) قالت: إن النبي - ﷺ - قد أكل البصل في القدر مشوياً قبل أن
يموت بجمعة.

وهذا نص في الباب في أن رسول الله - ﷺ - أكله مرة، وهذه المرة يدفع
بها القول بتحريمها عليه - ﷺ - وأنه جائز في حقه - ﷺ - وإنما كان يتركه تترها
عن رأيه - عليه الصلاة والسلام - لما كان عليه من انتظار الوحي في أي
وقت.

هل أكل الخضرات عذر حقاً أم هو مجرد إدعاء من قائه ووهم منه؟
زعم بعض أهل العلم أن أكل الثوم ونحوه مما له رائحة كريهة لا يصح
عذراً لترك صلاة الجماعة والتخلف عنها، لأنه يخص العذر بما لا سبب للمرء
فيه كال霖، والخوف، والمرض، ونحو ذلك، أما أكل الثوم ونحوه فهو يقع
باختيار الإنسان فلا يصح عذراً. إنما أتى النهي عن أكله على سبيل الزجر عن
أكله.

وفي هذا يقول الخطابي^(۲): وقد عد قوم أكل الثوم من الأعذار
المبيحة للتخلف عن صلاة الجماعة لهذه الأحاديث، ولا حجة في هذا،
لأن الحديث، إنما ورد مورد التوبیخ والعقوبة لأكلها لما حرمتها من فضل
الجماعة.

(۱) في سننه، كتاب: الصلاة، باب: الدليل على أن أكل ذلك غير حرام ۷۸/۳.
(۲) معالم السنن على هامش مختصر سنن أبي داود ۳۲۹/۵، وإكمال المعلم ۵۰۱/۲، وفتح الباري ۴۰۰/۲.

وعلق ابن حجر على ذلك فقال^(١): وكأنه يخص المرخصة بما لا سبب للمرء فيه كالمطر مثلاً، لكن لا يلزم من ذلك أن يكون أكلها حراماً، ولا أن الجماعة فرض عليه.

وقال ابن دقيق العيد^(٢): قد يستدل بهذا الحديث^(٣) على أن أكل هذه الأمور من الأعذار المرخصة في ترك حضور الجماعة، وقد يقال: إن هذا الكلام خرج مخرج الزجر عنها، فلا يقتضي ذلك أن يكون عذراً في تركها إلا أن تدعى إلى أكلها ضرورة. قال: ويبعد هذا من وجه تقريره - ﷺ - إلى بعض أصحابه، فإنه ينفي الزجر. أ.هـ

وقال ابن حجر^(٤): ويمكن حمله على حالتين، والفرق بينهما أن الزجر وقع في حق من أراد إتيان المسجد، والإذن في أكلها وتقريبها وقع في حالة لم يكن فيها ذلك، بل لم يكن المسجد النبوى إذا ذاك بنى، فقد قدمت أن الزجر متأخر عن قصة التقريب بست سنين. ^(٥)

(١) فتح البارى ٢/٤٠٠.

(٢) نقله عنه ابن حجر في فتح البارى ٢/٤٠٠.

(٣) يعني حديث ابن عمر المتقدم وفيه قال رسول الله - ﷺ - من أكل من هذه الشجر - يعني الثوم - فلا يقرب مسجداً " متفق عليه.

(٤) فتح البارى ٢/٤٠٠.

(٥) يعني بحديث الزجر، حديث ابن عمر، وكان ذلك في غزوة خيبر سنة سبع ، وأما قصة التقريب فيعني بها ما حدث في بيت أى أئوب الانصارى حينما نزل عليه رسول الله - ﷺ - في السنة الأولى من الهجرة. فصنعوا له طعاماً فيه ثوم فقربه إلى بعض أصحابه ولم يأكل منه. وقد تقدم تخریج تلك الأحاديث. وراجع فتح البارى ٢/٣٩٨.

قلت: والراجح أن قول من اعتذر لها عذرًا أصح لما ذكره الحافظ ابن حجر، لكن بشرط فيها وفي الأكل هي:

١- كونه غير مطبوخ:

لما تقدم من الأحاديث بالإذن في أكلها مطبوخة، وعدم نهي أكلها كذلك عن إيتان المسجد "إن كنتم لابد أكلتها فامتيتو هما طبخا" ^(١) لأن ذلك يكسر ريحها ويدهبا.

أما أكلها نيئة فهو عذر لأحاديث النهي عن إيتان المسجد لمن أكلها يعني نيئة، وذلك لبقاء الريحة والكريهة فيها.

٢- أن لا يأكلها للعلاج أو لضرورة:

فعن المغيرة بن شعبة قال ^(٢): أكلت ثوما، ثم أتيت مصلى النبي ﷺ - فوجده قد سبقني بركعة، فلما قمت أقضى وجد ريح الثوم، فقال: "من أكل من هذه البقلة، فلا يقربنَّ مسجدا حتى يذهب ريحها".

(١) من حديث قرة بن إياس أخرجه أبو داود، كتاب: الأطعمة، باب: في أكل الثوم ٣٦١/٣ رقم (٣٨٢٧)، والنمسائى، فى الكبرى، كتاب: الأطعمة باب: الرخصة فى أكل البصل والثوم مطبوخاً ٤٥٨/٤ رقم (٦٦٨١). قلت: إسناده حسن لشهاده ، فيه خالد بن ميسرة العطار ، صالح الحديث. التقريب ٢١٩/١.

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان - كتاب: الصلاة ، باب: فرض الجمعة والأعذار التي تبيح تركها ٤٤٩/٥ رقم (٢٠٩٥) وسنه صحيح. والحديث أخرجه أحمد في المسند ٢٥٢/١ ، وأبو داود، كتاب: الأطعمة، باب: في أكل الثوم ٣٦١/٣ رقم (٣٨٢٦) وابن خزيمة في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: الرخصة في أكله عند الضرورة والحاجة إليه ٨٦/٣ رقم (١٦٧٢) والبيهقي ٧٧/٣ كتاب الصلاة.

قال المغيرة: فلما قضيت الصلاة أتيته، فقالت: يا رسول الله إن لى عذراً، فناولنى يدك، فناولنى، فوجده وانه سهلاً ، فأدخلتهما فى كمى إلى صدرى، فوجده معصوباً، فقال: إن لك عذراً " وترجم ابن حبان^(١) لهذا الحديث فقال " ذكر إسقاط الحرج عن أكل ما وصفنا تبئنا مع شهوده الجماعة إذا كان معدوراً من علة يداوى بها.

قلت: فمن أكله للعلاج، فلا يجوز أن يتخلف عن الجماعة بل ينبغي أن يأتي المسجد لأن معه رخصة في أكله.

لكنه قد يقعد عن إتيان المسجد للمرض لا لأكل الثوم ونحوه.

٣- أن لا يأكلها بقصد الحيلة لترك الجماعة. لأن الاحيatal على الشرع حرام.

ولهذا فعليه أن يأكلها قبل الصلاة بوقت كاف لذهب ريحها، أو في وقت ليس فيه صلاة مفروضة. فإن لم يفعل فقد أساء وعليه أن يذهب للصلاة وأن يتناول ما يذهب تلك الروائح الكريهة.

وقد سئل مالك^(٢) عن حكم حضور الجمعة لأكل الثوم، فقال: بئس ما صنع حين أكل الثوم، وهو من يجب عليه حضور الجمعة.

وعليه فلا يصح أن يكون ذلك عذراً إلا إذا وقع الأكل عليه دون اختيار منه، بأن يكون ناسياً أو لا يجد طعاماً غيره، أو يكون ضيفاً على قوم لا بديل لهم عنه، أو لا يجدون غيره. أما أن يحتال على ترك صلاة الجمعة بأكل الثوم والبصل ونحوهما فهذا حرام لا يجوز. أى لا يجوز له أكله، وإن أكله فعليه أن

(١) كما في الإحسان ٤٤٩/٥.

(٢) الاستذكار ١٥٧/١.

يذهب للجماعة لأنه صاحب نية سيئة في أكله، وعليه إثم إيتاء المحسنين
والملائكة بالرائحة الكريهة. وهذا ماقرر عليه المحققون من لماء الشافعية
وغيرهم.^(١)

وهذه هي مقاصر الشريعة التي ينبغي أن يفهم النص في ضوئها.

٥- أن يتحقق أكله كى يكون عذراً.

أى لا يقع هذا عذراً إلا بالأكل، فإذا كانت رائحته في ملابس الفلاحين
والزراع الذين يعملون في مزارع البصل والثوم، أو كانت في ملابس الصناع
الذين يعملون في مصانع البصل ونحوه بعد جمعة من الحقول فلا يكون ذلك
عذراً، فعن أبي سعيد الخدري -^{رض}- أن رسول الله -^ص- مر على زراعة^(٢)
بصل هو وأصحابه فنزل ناس منهم فأكلوا منه، ولم يأكل آخرون، فرحا إليه،
فدعى الذين لم يأكلوا البصل، وأخر الآخرين حتى ذهب ريحها".

فهذا واضح في أن الروائح البصلية والثومية التي في ملابس الفلاحين
وغيرهم من يستغلون في البصل والثوم - زراعة وصناعة - ليست عذرا
للخلاف عن صلاة الجمعة بل لا يكون ذلك عذراً إلا إذا كان مأكولا وبقيت
رائحته، لأن النبي -^ص- قال: "من أكل من هذه الشجرة.. الحديث كما تقدم.
وفي بعض الأحاديث المتقدمة أنه قال ذلك -^ص- لما وجد ريحها في فم بعض
الصحابة في المسجد.

(١) راجع فتح الباري ٣٤٤/١٢.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب: المساجد ، باب: نهى آكل الثوم والبصل وتحوهما عن حضور
المسجد ٥١/٥ رقم (٧٧).

(٣) زراعة: هي الأرض المزروعة. نووى ٥١/٥.

مدة بقاء الرائحة:

تقدم أن الحكم بمنع أكل الثوم ونحوه من إتيان المساجد مرتبط ببقاء الرائحة، فإذا زالت زال العذر، وعليه أن يأتي الجماعة.

فإن سألت: هل لبقاء الرائحة مدة معلومة حقيقة أو ظناً أم لا؟

أقول: زعم ابن خزيمة أن لها مدة مضروبة مقدرة بثلاثة أيام واستدل على ذلك بحديث حذيفة بن اليمان^(١) أنه قال: قال رسول الله - ﷺ: "من تفل تجاه القبلة، جاء يوم القيمة وتفلته بين عينيه، ومن أكل من هذه البقلة الخبيثة فلا يقربن مسجدنا: ثلاثة^(٢). وبوب عليه فقال^(٣): باب: توقيت النهى عن إتيان الجماعة لأكل الثوم.

قال الحافظ بن حجر^(٤): وفيه نظر، لاحتمال أن يكون قوله "ثلاثة" يتعلق بالقول، أي قال ذلك ثلاثة، بل هذا هو الظاهر، لأن علة المنع وجود الرائحة، وهي لا تستمر هذه المدة. وقال أبو الطيب آبادى^(٥): قوله "فلا يقربن مسجدنا ثلاثة". أي قال هذه الكلمة ثلاثة.

قلت: وهذا هو الظاهر الذي لا عدول عنه، لأن رائحة الثوم ونحوه لا تبقى ثلاثة أيام، بل هي لا تبقى يوماً كاملاً، بل ربما بقيت ساعة أو أكثر على

(١) أخرجه أبو داود، كتاب: الأطعمة ، باب: في أكل الثوم ٣٦/٣ رقم (٣٢٨٤) ، وابن خزيمة في صحيحه ، كتاب: الصلاة ٨٢/٣ رقم (١٦٦٣). قلت: وإن شد صحيحاً.

(٢) ثلاثة: هي في سنن أبي داود، وليس في المطبوع من صحيح ابن خزيمة.

(٣) صحيح ابن خزيمة ٨٢/٣.

(٤) فتح الباري ٤٠٠/٢.

(٥) عون المعبود ٣٠٣/١٠.

حسب الإكثار منه أو التقليل. ويحتمل أن يختلف ذلك باختلاف الناس وأنه لا ضابط له. والله أعلم.

العذر الثاني عشر: تطويل الإمام حتى يضر بمن خلفه:

ذكره ابن حزم^(١)، واستدل له بحديث صلاة معاذ والذى خرج عن إمامته فلم ينكر النبي - ﷺ - ذلك على الخارج.

قالت: يعني حديث جابر عند الشيفيين^(٢) - حيث قال: كان معاذ يصلى مع النبي - ﷺ - ثم يأتي قيؤم قومه، فصلى ليلة مع النبي - ﷺ - العشاء ثمأتي قومه فأمهم فافتتح بسورة البقرة فانحرف رجل فسلم^(٣)، ثم صلى وحده، وانصرف،

(١) المحتوى ٤/١٣٣

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: الأذان ، باب: إذا طول الإمام .. ٢٢٦ / ٢ رقم (٧٠٠) وفي كتاب: الأدب، باب: من لم ير إكفاراً منم قال ذلك متاؤلاً أو جاهلاً ٥٣٢ / ١٠ رقم (٦١٠٦)، ومسلم - واللفظ له - كتاب: الصلاة ، باب: القراءة في العشاء ١٨١ / ٤ رقم (١٧٨).

(٣) ظاهر هذا اللفظ يدل على أنه قطع الصلاة من أصلها، ثم استأنفها. وهذا يدل على أنه يجوز قطع الصلاة وإبطالها لعذر، ولكن تعقب هذا بأن قوله "فانحرف رجل فسلم" قد تفرد به محمد بن عباد شيخ مسلم ، وأن الحفاظ من أصحاب ابن عيينة ، وأصحاب شيخه عمرو بن دينار ، وأصحاب جابر بن عبد الله لم يذكروا السلام فيه ، فكان شيخ مسلم - وهو من أصحاب بن عيينة - قد فهم أن قوله "فانحرف" يدل على أن الرجل قطع الصلاة ثم استأنفها لنفسه، لأن السلام يتحلل به من الصلاة ، لكن سائر الروايات تدل على أنه قطع الصلاة يعني قطع القدوة ، ولم يخرج من الصلاة ، بل استمر فيها منفرداً. ومن العلماء من قال: إن الرجل خرج من المسجد إلى منزله فصلى فيه ، واستدل على ذلك بما جاء في بعض روایات الحديث "فانصرف الرجل وصلى". ولكن في رواية النسائي ما ينفي خروجه من المسجد ، وذلك حيث قال "فانصرف رجل لفصل في ناحية المسجد "

فقال له: أَنَافَقْتَ يَا فَلَانْ ؟ قال: لَا وَاللهِ وَلَا تَنِينَ رَسُولُ اللهِ - ﷺ - فَلَا خَبْرُهُ، فَأَتَى
رَسُولُ اللهِ - ﷺ - فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا أَصْحَابَ نُواضِعٍ، نَعْمَلُ بِالنَّهَارِ، وَإِنَّ
مَعَاذًا صَلَى مَعَكَ الْعَشَاءَ، ثُمَّ أَتَى فَاقْتَطَعَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللهِ - ﷺ -
عَلَى مَعَاذَ، فَقَالَ: يَا مَعَاذَ أَفْتَانَ أَنْتَ ؟ ! اقْرَأْ بِكَذَا. وَفِي رِوَايَةٍ " اقْرَأْ: وَالشَّمْسُ
وَضَحاَهَا، وَاللَّيلُ إِذَا يَغْشِي، وَسَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ".

لما كان الرجل من أصحاب النواضيع يعني الإبل التي يستقي عليها،
ويعمل ويتعب ولا يستطيع تطويل الصلاة، خرج من الصلاة بسبب تطويل معاذ
بهم وصلى وحده وذهب إلى النبي - ﷺ - يستقيه في ذلك فأنكر النبي - عليه
الصلاه والسلام - على معاذ تطويله المذكور، ووجهه إلى ما فيه الخير واليسر
للأمومين، لاسيما أصحاب الأعمال الشاقة، ولم ينكر على الرجل خروجه من
الصلاه بسبب تطويل معاذ، ولهذا اعتبر العلماء^(١) تطويل الإمام تطويلاً مؤذياً
عذراً للتخلص عن صلاة الجماعة لهذا الحديث.

قال ابن حجر^(٢): وفي هذا الحديث حواز خروج المأموم من الصلاة
لعذر، وفيه المر بتخفيف الصلاة للمحافظة على صلاة الجماعة، وأن التخلص عن
صلاة الجماعة من صفة المنافق.

=وفي سائر الروايات عدا رواية محمد بن عباد السابقة - ما يدل على أن الرجل انصرف
من الصلاة بقطع الاقتداء بالإمام ، وإنه أتمها لنفسه منفرداً. وعلى ذلك فإن الحاصل أن
للمأموم أن يقطع الاقتداء لعذر ويتم صلاته منفرداً قال العيني: وهذا مذهب الشافعى ، وقد
مال إليه البخارى. قلت: وهذا هو الراجح لأحاديث هذا العذر. راجع شرح النووي
٤/١٨٢ ، وعمدة القارى ٢٣٥ و ٢٣٧ ، وفتح البارى ٢٢٨/٢ .

(١) شرح النووي ٤/١٨٢ ، وإكمال المعلم ٢٧٩/٢ .

(٢) فتح البارى ٢/٢٣١ .

كما استدل ابن حزم^(١) - أيضاً - لهذا العذر بحديث أبي مسعود الانصارى^(٢) - عقبة بن عمرو - قال: جاء رجل إلى رسول الله - ﷺ - فقال: أني لتأخر عن صلاة الصبح من أجل فلان مما يطيل بنا فما رأيت النبي - ﷺ - غضب في موعدة قط أشد مما غضب يومئذ، فقال: أيها الناس إن منكم منفرين، فلرکم لم الناس فليوجز، فإن من رواه الكبير، والضعيف وهذا الحاجة".

قال النووي^(٣): فيه الأمر للإمام بتخفيف الصلاة بحيث لا يخل بسننها ومقاصدها، وفيه جواز التأخير عن صلاة الجمعة إذا علم من عادة الإمام التطویل الكثير. أ.هـ

قلت: إن الاستدلال بهذين الحديثين على أن تطویل الإمام حتى يضر بمن خلفه عذر للتخلف عن صلاة الجمعة ظاهر وواضح لا مطعن فيه.

وأن الأفضل في صلاة الجمعة تخفيفها تخفيفاً لا خلل فيه بأركانها ولا بسننها، بل قال النووي^(٤): إن في قصة معاذ دليلاً للتعزيز على إطالتها إذا لم يرض المأمورون.

(١) المحيى ١٣٣/٤.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: العلم، باب: الغضب في الموعدة والتعليم إذا رأى ما يكره رقم ٢٢٤/٩٠ ، وفي كتاب: الأذان، باب: تخفيف الإمام.... رقم ٢٢١/٢ رقم ٧٠٢ وباب: من شكا إمامه إذا طول ٢٢٤/٢ رقم ٧٠٤ ، وفي كتاب: الأدب، باب: ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله تعالى رقم ٥٣٣/١٠ رقم ٦١٠ ، وفي كتاب الأحكام ، باب: هل يقضى القاضي أو يفتى وهو غضبان ١٤٦/١٣ رقم ٧١٥٩ ، ومسلم ، كتاب: الصلاة ، باب: أمر الأنمة بتخفيف الصلاة في تمام ١٨٣/٤ رقم ١٨٢ .

(٣) شرح النووي ١٨٤/٤.

(٤) شرح النووي ١٨٣/٤.

وقال ابن حجر^(١): فيه استحباب تخفيف الصلاة مراعاة لحال المأمورين.

حكم التطويل:

قلت: في حديث جابر في قصة معاذ كراهة التطويل المؤذى بمن خلفه.

إلا أن يتفق أهل مسجد عليه ويرضوا به بشرطين:

أحدهما: أن يوجد في الحى مسجد آخر ليسهل على من لا يرضى بتطويل الصلاة أن يصلى فيه، لأنه لو وجد في الحى مسجد آخر لتوجه إليه الرجل، أو لوجئه إليه رسول الله ﷺ.

ثانيهما: أن يكون ذلك في قوم محصورين معروفين راضين بذلك حتى لا يدخل معهم في الصلاة من لا يرضى التطويل.

وإن كان ابن حجر قد استشكل ذلك ورده بما ورد في قصة معاذ، وقال: فعلى هذا يكره التطويل مطلقاً إذا فرض في مصلب قوم محصورين راضين بالتطويل في مكان لا يدخله غيرهم.^(٢)

قلت: الشرط الأول: يرد إشكال ابن حجر لأن من لم يرض بالتطويل في هذا المسجد، فصلاته في مسجد آخر ليس فيه تطويل أمر ميسر، فعليه أن يذهب إليه، ولا يقام الناس على أمر الواحد الصعيف إلا إذا لم يوجد مسجد آخر. ولهذا كان رسول الله ﷺ - يطيل الصلاة أو يريد إطالتها، فيوجد الضعف فيخففها من أجله فعن أبي قتادة، عن النبي ﷺ - قال: إني لأقوم في الصلاة أو يريد إطالتها، في يوجد الضعف فيخففها من أجله فعن أبي قتادة، عن النبي ﷺ - قال: إني لأقوم

(١) فتح الباري ٢٣١/٢.

(٢) المرجع السابق.

في الصلاة أريد أن أطول فيها، فاسمع بكاء الصبي فلتجوز في صلاتي كراهيته
أن أشق على أمه.^(١)

وقد يقال: إنه يستحب التطويل إذا لم يكن في المأمورين أحد من أهل
الأعذار المذكورة لتعليل الحكم بها في حديث أبي مسعود الأنصاري.
ولكن قال ابن حجر^(٢): يرد عليه إمكان مجئ من يتصرف بأحدها بعد
دخولهم في الصلاة.

ونقل عن اليعمرى^(٣) قوله^(٤): إن الأحكام إنما تتطابق بالغالب لا بالصورة
النادرة، فينبغي للأئمة التخفيف مطلقاً. قال: وهذا كما شرع القصر في صلاة
المسافر وعال بالمشقة، وهو مع ذلك يشرع ولو لم يشق عملاً بالغالب لأنه لا
يدري ما يطأ عليه، وهذا كذلك. بـ

بيان حد التخفيف المأمور به:

لقد أمر رسول الله - ﷺ - الأئمة أن يخففوا في صلاتهم بالناس - كما

(١) أخرجه البخارى، في كتاب: الأذان، باب: من أخف الصلاة عند بكاء الصبي ٢٣٦/٢ رقم (٧٠٧)، وباب: انتظار الناس قيام الإمام العالم ٤٠٦/٢ رقم (٨٦٨).

(٢) فتح البارى ٢٣٣/٢.

(٣) اليعمرى: هو إبراهيم بن على بن محمد أبو القاسم بن فرحون برهان الدين أبو الفواه
المالكى، ولد بالمدينة الشريفة، ونشأ بها، وولى قضاءها، مات بها سنة (٧٩٩) ودفن
بالبقيع، وقد جاوز التسعين. ذرات الذهب ٣٥٧/٦، والدرر الكامنة ٤٨/١، ومعجم
المولفين ٤٨/١.

(٤) فتح البارى ٢٣٣/٢.

ورد في أحاديث هذا العذر، وكما جاء في حديث عثمان بن أبي العاص عند مسلم^(١) أن رسول الله - قال له: "إذا ألمت قوما فأخف بهم الصلاة".

وعند الشعيبين من حديث أبي هريرة^(٢) أن رسول الله - قال: "إذا صلى أحدكم للناس فليخفف فإن منهم الضعيف، والسيئ، والكبير، وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء".

فأول ما يظهر ضوابط التخفيف أن نقول: إن المقصود بالتفيف في الصلاة صلاة الفريضة وليس النافلة، لحديث أبي هريرة الماضي، ولثبت أن النبي - كان يطيل في النافلة جدا حتى إنه قرأ البقرة وآل عمران والنساء في ركعة واحدة^(٣).

ولأن أمر النافلة مبني على الاتساع فمن شاء صلاتها، ومن شاء تركها.

وثاني ما يظهر حد التخفيف أن يقاس الناس بأضعفهم لمرض أو لنحافة أو ل الكبر.

(١) أخرجه مسلم، كتاب: الصلاة، باب: أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام ١٨٦/٤ رقم ١٨٧.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: الأذان، باب: إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء ٢٣٣/٢ رقم ٧٠٣، ومسلم ، كتاب ، الصلاة باب: أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام ١٨٤/٤ رقم ١٨٤ (١٨٥).

(٣) من حديث حذيفة أخرجه مسلم، كتاب: صلاة المسافرين، باب: استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل ٦١/٦ رقم (٢٠٣).

ل الحديث عثمان بن أبي العاص عند أبي داود والنمسائي^(١) قال عثمان: يا رسول الله اجعلنى إمام قومى، قال: "أنت إمامهم، واقتدى بأضعفهم، واتخذ مؤذنا لا يتخذ على أذانه أجراً.

وثالث ما يظهر حد التخفيف أن يأتي بالصلاحة على صفة يحافظ بها على أركانها وواجباتها وسننها وعيائتها. الحديث أنس بن مالك -^(٢)- قال: "كان رسول الله -^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}- يوجز الصلاة ويكملاها. وفي رواية^(٣) "ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة ولا أتم من النبي -^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}-، وإن كان ليسمع بكاء الصبي فيخفف مخافة أن تقنن أمه".

فليس معنى التخفيف أن ينقرها نقر الديك، لأن نقر السلاة من صفة المنافق فعن أنس^(٤) قال: سمعت رسول الله -^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}- يقول: "تلك صلاة المنافقين

(١) أخرجه أبو داود، كتاب: الصلاة، باب: أخذ الأجر على التأذين ١٤٦/١ رقم (٥٣١)، والنمسائي، كتاب: الأذان، باب: اتخاذ المؤذن الذي لا يأخذ على أذانه أجراً ٢٢/٢، وابن ماجة، كتاب: الإقامة، باب: من أتم قوماً فليخفف ٣١٦/١ رقم (٩٨٧). وقال ابن حجر: إسناده حسن، وأصله في مسلم. فتح الباري ٢٢٣/٢.

(٢) أخرجه البخاري واللفظ له، كتاب: الأذان، باب: الإيجار في الصلاة وإكمالها ٢٣٥/٢ رقم (٧٠٦)، ومسلم، كتاب: الصلاة، باب: أمر الأئمة بتخفيف الصلاة لغير تمام ١٨٦/٤ رقم (١٨٨).

(٣) أخرجه البخاري سوالفاظ له، كتاب: الأذان، باب: من أخف الصلاة عند بكاء الصبي ٢٣٦/٢ رقم (٧٠٨)، كما أخرجه مسلم، كتاب: الصلاة، باب: أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام ١٨٦/٤ رقم (١٩٠).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب: المساجد، باب: استحباب التبشير بالعصر ١٢٣/٥ رقم (١٩٥).

يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرنى الشيطان قام فنقرها أربعا لا يذكر الله فيها إلا قليلا.

وقد نهى رسول الله - ﷺ - عن نقر الديك فعن أنس^(١) قال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: ألا أخبركم بصلة المنافق، يدع العصر حتى إذا كانت بين قرنى الشيطان، أو على قرنى الشيطان قام فنقرها نقرات لا يذكر الله فيها إلا قليلا.

وعن أبي هريرة^(٢) قال: أوصانى خليلى بثلاث، ونهانى عن ثلاثة: أوصانى بالوتر قبل النوم، وصيام ثلاثة أيام من كل شهر، وركعتى الصبح. قال: ونهانى عن الالتفات، وإقعاء كإقعاء القرد، ونقر كنقر الديك " وفي رواية^(٣) " أمرنى بركتى الصبح كل يوم، والوتر قبل النوم، وصيام ثلاثة أيام من كل شهر. ونهانى عن نقرة كنقرة الديك، وإقعاء كإقعاء الكلب، والتفات كالتفات الثعلب ".

وقد نهى كذلك عن السرقة من الصلاة والسرقة في الصلاة أن يختلسها اختلاسا لا يقيم فيها صلبه في ركوع ولا في سجود، ولا قيام. فعن أبي قحافة قال^(٤): قال رسول الله - ﷺ -: " أسوأ الناس سرقة الذي يسرق صلاته " قالوا: يا

(١) أخرجه أحمد في المسند ٣٤٧/٣ رقم (١٣٦١٤).

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٢٦٥/٢ رقم (٧٥٨٤).

(٣) أخرجه أحمد ٣١١/٢ رقم (٨٠٩١).

(٤) أخرجه الدامي، كتاب: الصلاة ، باب: في الذي لا يتم الركوع والسجود ٣٠٥/١، وأحمد في المسند ٣١٠/٥ رقم (٢٢٦٩٥) ، والحاكم في المستدرك ، كتاب: الصلاة ، باب: نهى رسول الله - ﷺ - عن نقرة الغراب .. ٢٢٩/١ وصححه ، ووافقه الذهبي ، وكذا صححه

رسول الله و يكفي بسرىٰ صلاته ۖ قال: لَا يَنْهَى رَبُّكُو عَنْهَا وَلَا يَنْهِي
الظَّاهِرَاتِ بِنَهْرٍ ۝ قال: قال رسول الله و لا ينكح له، ملائكة نارون هم الظاهيرات
والسارق، والزاني ۝ - وذلك قوله أبا يحيى لهم = قاتلوا ابا ابيه و رسوله أعلم، قال ابا
هين فواحدش وظيفين عقوبة، وأسوأ الفرقه الذي يسرىٰ صلاته " قاتلوا ابا و يكفي
بسرىٰ صلاته يا رسول الله ۝ قال: لَا يَنْهَى رَبُّكُو عَنْهَا وَلَا يَنْهِي

فليس لسارق الصلاة صلاة، لأن صلاته كل صلاة فففي الحديث عن أبي مسعود⁽²⁾ أن رسول الله ﷺ قال: "لا تجزي صلاة لا يقيم الرجل فيها صلاته في الركوع والسجود". وفي حديث المسيح عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال إنما أرجع فصل قبلك لم تصل "ثم علمه الصلاة وأمره بالاتمام". ان ذريها وقيامها ركوعها وسجودها.

السيوفى فى الجامع الصغير ٤٢/١، ونقل الملاوى فى التيسير ٥٦/١ عن الذهبي قوله "أسليده صالحة".

(١) أخرج مالك في الموطأ، كتاب: فصر الصلاة في السفر، باب: العمل في جامع الصلاة /١٦٧٢ رقم (٧٢). قال ابن عبد البر: لم يختلف الرواية عن مالك في إرسال هذا الحديث عن النعمان بن مرّة ، وهو حديث صحيح ، مسند من وجوهه، التمهيد ١٢/١٩٣.

(٢) أخرجه الدارمي، كتاب: الصلاة، باب: فِي الَّذِي لَا يَتَمَكَّنُ مِنْ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ١٦٢/١١،
داود، كتاب: الصلاة، باب: صلاة من لا يقيم صلاته في الركوع والسجود ١٣٤/١، وأبو
(٨٥٥)، والترمذى، كتاب: الصلاة، باب: مَا جَاءَ فِيهِنَّ لَا يَقِيمُ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ
والسجود ٢٥١/٢ رقم (٢٦٥) وقال: حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم من
أصحاب النبي ﷺ - ومن بعدهم، كما أخرجه النسائي، كتاب: الأفتاح، باب: إقامة
الصلب في الركوع ١٨٣/٢، وأبي ماجة، كتاب: الإقامة، باب: الركوع في الصلاة
٢٨٢/١ رقم (٨٧٠)، وصححه السيوطى في الجامع الصغير ١٩٩/٢ وهو كما قال،

فعن أبي هريرة^(١) قال: دخل رسول الله - ﷺ - فدخل رجل فصلى، ثم جاء فسلم على النبي - ﷺ - فرد النبي - ﷺ - عليه السلام، فقال: ارجع: ارجع فصل فإنك لم تصل، فصلى، ثم جاء فسلم على النبي - ﷺ - فقال: ارجع فصل فإنك لم تصل (ثلاثاً). فقال: والذى بعثك بالحق فما أحسن غيره، فعلمنى، قال: إذا قمت إلى الصلاة فكير، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعا، ثم ارفع حتى تعتدل قائما، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا، ثم ارفع حتى تطمئن جالسا، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها".

وعن زيد بن وهب^(٢) قال: رأى حذيفة رجلا لا يتم الركوع والسجود. قال: ما صليت، ولو مت، مت على غير الفطرة التي فطر الله محمداً - ﷺ -.

ومما تقدم نقول: إن شرط التخفيف المطلوب أن يؤدي الصلاة بإتمام أركانها وفرضها وسننها، بحيث لا يفوته شيء من الواجبات لأنه - ﷺ - لا يأمر بالتجوز المؤدى إلى فساد الصلاة^(٣).

وأخيراً فإن أمر التطويل والتخفيف أمر نسبي، مما يكون تطويلاً عند قوم، قد لا يكون كذلك عند غيرهم. قال ابن دقيق العيد^(٤): التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية، فقد يكون الشيء خفيفاً بالنسبة إلى عادة

(١) أخرجه البخاري في مواطن من صحيح ، منها كتاب: الأذان ، باب: أمر النبي - ﷺ - الذي لا يتم رکوعه بالإعادة رقم (٣٢٣/٢) ، ومسلم ، كتاب: الصلاة ، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة رقم (٤٥).

(٢) أخرجه البخاري، في كتاب: الأذان ، باب: إذا لم يتم الركوع رقم (٧٩١).

(٣) فتح الباري رقم (٢٣٢/٢).

(٤) نقله عنه ابن حجر في فتح الباري رقم (٢٣٣/٢).

قوم طويلاً بالنسبة لعادة آخرين. قال: وَقُولُ الْفَقِهَاءِ لَا يَزِيدُ الْإِمَامُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ عَلَى ثَلَاثٍ تَسْبِيحَاتٍ^(١) لَا يَخْالِفُ مَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - أَنَّهُ كَانَ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ^(٢)، لِأَنَّ رَغْبَةَ الصَّحَابَةِ فِي الْخَيْرِ تَفَتَّضُ أَنَّ لَا يَكُونُ ذَلِكَ تَطْوِيلًا.

بيان محل التخفيف:

قد يسأل سائل فيقول: هل محل الأمر بالتحفيف في الحديث هو القراءة ومحلها القيام، أم هو الركوع والسجود أم كل ذلك؟

أقول: الوارد في قصة معاذ أنه أطّال القراءة فاشتكاه الرجل، فأنكر عليه النبي - ﷺ - ذلك التطويل ووجهه إلى التحفيف في القراءة، ولم ينقل في تلك القصة شئ عن الركوع والسجود. وقد أخرج البخاري^(٣) حديث أبي مسعود الأنصاري وبوب عليه فقال: باب: تخفيف الإمام في القيام، وإمام الركوع والسجود.

(١) لم أقف على ما يمنع الزيادة على ثلات في التسبيح، بل الثابت أن التسبيح في الركوع والسجود ثلات تسبيحات أقل الكمال، وأنه يجوز الزيادة على ذلك، في حق الإمام ما لا يشق على المؤمنين، وإن كان منفردا فالكمال في التسبيح ما يشاء بشرط أن لا يخرجه إلى السهو. المغني ٥٠١ و ٥٢١ ، ونصب الراية ٥٠١ ، وتلخيص الحبير ٣٩٥.

(٢) لحديث أنس قال: ما صليت وراء أحد بعد رسول الله - ﷺ - أشبه صلاة رسول الله - ﷺ - من هذا الفتى - يعني عمر بن عبد العزيز، قال: فحزرنا في ركوعه عشر تسبيحات، وفي سجوده عشر تسبيحات". أخرجه أبو داود، كتاب: الصلاة ، باب " مقدار الركوع والسجود ٢٣٤ رقم ٨٨٨ . والنمسائي، كتاب: الافتتاح، باب: عدد التسبيح في السجود ٢٢٤ / ٢ ، والبيهقي في سننه ١١٠ / ٢ ، والضياء المقدسي في المختار ١٤٥ / ٦ .

(٣) صحيح البخاري، كتاب: الأذان، باب: تخفيف الإمام .. ٢٣١ / ١ مع الفتح.

قال الكرماني^(١): إن الواو بمعنى مع، وعليه فإن المعنى يكون: تخفيف الإمام في القيام مع إتمام الركوع والسجود. وقال ابن المنير فيما نقله عنه ابن حجر^(٢): خص البخاري التخفيف بالقيام لأنه فهم أن المراد بالتفيف القيام الذي هو محل القراءة، لأنه هو الذي يشق على الناس، وما عداه من الركوع والسجود لا يشق إتمامه على أحد، وكأنه حمل حديث أبي مسعود على قصة معاذ، فإن الأمر بالتفيف فيها مختص بالقراءة.

وتعقب ذلك ابن حجر^(٣)، قال: في قول ابن المنير إن الركوع والسجود لا يشق إتمامهما نظر، فإنه إن أراد أقل ما يطلق عليه اسم تمام فذاك لابد منه، وإن أراد غاية التمام فقد يشق.

قلت: الراجح أن محل التخفيف هو كل أركان الصلاة بحيث لا يخل بشيء من واجباتها عملاً بحديث أبي مسعود، وبعموم الأحاديث الآمرة بالتفيف.

وأما حديث جابر في قصة معاذ فإنه لا يصح الاستدلال به على أن محل التخفيف هو القيام فقط، لأنه جاء فيه الجواب على قدر السؤال، إذ كانت الشكارة من تطويل القراءة فحسب. فرفع سبب الشكوى فقط.

العذر الثالث عشر: خوف إضاعة المال:

ذكره ابن حزم^(٤)، قال: وكذلك إضاعة المال، ونهى عليه الصلاة والسلام عن إضاعة المال. أ.هـ

(١) نقله عنه ابن حجر في فتح الباري ٢٣١/٢.

(٢) فتح الباري ٢٣٢/٢.

(٣) نقله عنه ابن حجر في فتح الباري ٢٣٢/٢.

(٤) المحتوى ١٣١/٤.

فقوله: وكذلك، يعني أن من الأعذار المبيحة للرجل التخلف عن صلاة الجماعة حراسة المال وخشية إضاعته. فمن كان قائماً على حراسة خزينة، أو بيت مال فلا ينبغي له أن يفرط في تلك الحراسة، وله أن يت الخلف عن صلاة الجماعة لأن رسول الله - ﷺ - نهى عن إضاعة المال فقد روى الشیخان من حديث المغيرة بن شعبة^(١) أن رسول الله - ﷺ - قال: "إِنَّ اللَّهَ - ﷺ - حَرَمَ عَلَيْكُمْ عَقُوقَ الْأُمَّهَاتِ - وَوَأدَّ الْبَنَاتِ، وَمَنْعَاهُاتِ. وَكُرْهَ لَكُمْ ثَلَاثَا: قِيلَ وَقَالَ، وَكُثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ". وفي رواية^(٢): "إِنَّ اللَّهَ حَرَمَ ثَلَاثَا، وَنَهَى عَنْ ثَلَاثَ: حَرَمَ عَقُوقَ الْوَالِدِ، وَوَأدَّ الْبَنَاتِ، وَلَا وَهَاتِ، وَنَهَى عَنْ ثَلَاثَ: قِيلَ وَقَالَ، وَكُثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ".

وعن أبي هريرة^(٣) - أنه قال: قال رسول الله - ﷺ - "إِنَّ اللَّهَ يَرْضِي لَكُمْ ثَلَاثَا وَيَكْرِهُ لَكُمْ ثَلَاثَا. فَيَرْضِي لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تُفْرِقُوا. وَيَكْرِهُ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكُثْرَةُ السُّؤَالِ،

(١) أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: قول الله تعالى: «لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلَّا هَافَا» (البقرة: ٢٨٣/٣٩٨) رقم (١٤٧٧) مختصراً، وفي كتاب: الاستقرار، باب: ما ينهى عن إضاعة المال رقم (٨٣/٥) رقم (٢٤٠٨)، وفي كتاب: الأدب، باب: عقوق الوالدين من الكبار رقم (٥٩٧٥). كما أخرجه مسلم - واللفظ له - في كتاب: الأقضية، باب: النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة والنهي عن منع وهات وهو الامتناع من أداء حق لزمه أو طلب ما لا يستحقه رقم (١٠/١٢).

(٢) أخرجها مسلم بالتخرير السابق رقم (١٣/١٢) رقم (١٤).

(٣) أخرجه مسلم بالتخرير السابق نفسه رقم (١٠/١٢) رقم (١٠).

وإضاعة المال " وفي رواية^(١) " إن الله يرضى لكم ثلاثة، ويُسخط لكم ثلاثة:
يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جمِيعاً، وأن
تتصحوا من ولاه الله أمركم. ويُسخط لكم قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة
السؤال " .

وللعلماء في معنى إضاعة المال عدة أقوال هي^(٢):

- ١- تعریضه للناف.
- ٢- صرفه في غير وجوه الشرعية.
- ٣- تعطيله وترك القيام عليه، والنظر فيه وكسبه، وترك إصلاحه قال قيس بن عاصم المنقري لبنيه حين حضرته الوفاة: يا بنى عليكم بكسب المال واصطناعه، فإن فيه منبهة للكريم، ويستغنى به عن اللئيم.
- ٤- أن المال أريد به ملك اليمين من العبيد، والإماء، والدواب، وسائر الحيوان الذي في ملكه أن يحسن إليه ولا يضيئهم فيضيئون.
- ٥- الإسراف في إنفاقه في الباطل وفي المعاصي، قال ابن عبد البر: وهذا هو الصواب عند ذوى الدين والأباب.^(٣) وقيدنا الإسراف في إنفاقه في الباطل وفي المعاصي، لأنه لا إسراف في الخير، ولو انفق كل ماله فيه. وقد

(١) أخرجهما مالك في الموطأ ، كتاب: الكلام ، باب: ما جاء في إضاعة المال وذى الوجهين رقم (٢٠) ٩٩٠/٢ .

(٢) الاستذكار ٥٩١/٧ ، وإكمال المعلم ٥٦٩/٥ ، وشرح النووي ١١/١٢ .

(٣) الاستذكار ٥٩١/٧ .

اختار^(١) الحافظ ابن حجر هذا المعنى. فقال: والأقوى أنه ما انفق في غير وجهه المأذون فيه شرعا... لأن الله تعالى جعل المال قياما لمصالح العباد، وفي تبذيره تفويت لتلك المصالح، إما في حق مصبيعه، أو في حق غيره، ويسئل من ذلك كثرة غناه في وجوه البر لتحصيل ثواب الآخرة بشرط أن لا يفوت حقاً أخر ويا أهله منه. أ. هـ

وقال عياض^(٢) في قصة معاذ: وأما قطع الرجل الصلاة لإطالة الإمام، فإن الإمام إذا أطال حتى خرج عن العادة وتعدى في الإطالة، وخشي المأمور تلف بعض ماله إن أتم معه الصلاة، أو فوت ما يلحقه منه ضرر شديد أشد من ضياع المال فإنه يسوغ له الخروج من إمامته، لأنه قد جاء من الإمام خلاف ما دخل عليه، وهذا موضع الاجتهد.

قلت: ومعنى تضييع المال هنا هو تعریضه للتلف والضياع، بالإهمال فيه وفي حراسته والإهمال في إصلاحه، وترك تنميته.

تنبيه مهم: قلت أيضاً: وحراسة الثغور والحدود، ومصالح العباد التي لا تصنان إلا بالحراسة تأخذ حكم حراسة المال، وكذلك حراسة كل شيء ينبع عن التفريط في حراسته ضرر شديد بالفرد أو الأمة.

العذر الرابع عشر: خوف إصابة المريض أو الميت:

ذكره ابن حز^(٣)، ولم يذكر له دليلا.

(١) فتح الباري ٤٢٢/١٠.

(٢) إكمال المعلم ٣٩٧/٢.

(٣) المطى ١٣١/٤.

قلت: أما المريض فإن الله تعالى أمرنا بالقيام على علاجه، والتحفيف عنه قدر الطاقة. ففي الحديث عن أسامة بن شريك^(١)- قال: أتيت النبي - و أصحابه كانوا على رؤوسهم الطير فسلمت ثم قعدت، فجاء الأعراب من ها هنا وها هنا، فقالوا: يا رسول الله أنتداوى؟ فقال: تداووا، فإن الله عزّل لم يضع داء إلا وضع له دواء، غير داء واحد: الهرم. وفي رواية الترمذى^(٢) قال: الأعراب: يا رسول الله ألا نتدادى؟ قال: نعم، يا عباد الله تداووا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء أو قال دواء، إلا داء واحداً، قالوا: وما هو؟ قال: الهرم " وفي رواية^(٣) " إلا السام " بمهملة مخففة يعني الموت. قاله ابن حجر^(٤) وقال أيضاً: استثنى الهرم لأنّه جعله شبيهاً بالموت بجامع نقص الصحة في كلّ، أو لقربه من الموت وإفضائه إليه. قال: ويحتمل أن يكون الاستثناء منقطعاً والتقدير: لكن الهرم لا دواء له. أ.هـ^(٥)

(١) أخرجه أبو داود سواللفظ له- كتاب: الطب، باب: في الرجل بتداوى ٤/٣ رقم (٣٨٥٥)، والترمذى في كتاب: الطب، باب: في ما جاء في الدواء والحدث عليه ٤/٣٥ رقم ٣٣٥ (٢٠٣٨) وقال: حسن صحيح. كما أخرجه النسائي في الكبرى، كتاب: الطب ، بباب: المر بالدواء ٤/٣٦٨ رقم (٧٥٥٣) وابن ماجه ، كتاب: الطب ، بباب: ما انزل الله داء إلا أنزل له شفاء ٤/١١٣٧ رقم (٣٤٣٦) ، وأحمد في المسند ٤/٢٧٨.

(٢) تقدم تخریجه في الحاشية السابقة.

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان - ١٣/٤٢٨ رقم (٦٠٦٤) ومن حديث أبي سعيد أخرجهما الحاكم في المستدرك ٤/٤٠١.

(٤) فتح الباري ١٠/١٤١.

(٥) المرجع السابق ١٠/١٤٢.

وال المسلم^(١) من حديث جابر أن رسول الله - ﷺ - قال: "لكل داء دواء فإذا أصيّبَ دواء الداء برأ بإذن الله عز وجل".

قال النووي^(٢): فيه الإشارة إلى استحباب الدواء، وهو مذهب أصحابنا - يعني الشافعية - وجمهور السلف، وعامة الخلف.

ولأبي داود^(٣) من حديث أبي الدرداء قال: قال رسول الله - ﷺ -: "إن الله أنزل الداء والدواء، وجعل لكل داء، فتداؤوا، ولا تداووا بحرام".

وعن ابن مسعود^(٤) أن رسول الله - ﷺ - قال: "ما أنزل الله داء إلا أنزل له دواء". وقد جاء في بعض طرقه زيادة^(٥) "علمه من علمه وجنه من جنه".

(١) أخرجه في صحيحه، كتاب: السلام ، باب: لكل داء دواء واستحباب التداوى ١٩٠/١٤ رقم ٦٩.

(٢) شرح النووي ١٩١/١٤.

(٣) أخرجه في سننه، كتاب: الطب، باب: في الأدوية المكرورة ٧/٤ رقم ٣٨٧٤.

(٤) أخرجه النسائي، في الكبرى، كتاب: الأشربة المباحة، باب: لbin البقر ١٩٣/٤ رقم ٦٨٦٣ و ٦٨٦٥ ، وفي كتاب: الطب، باب: الدواء بـلـبـانـ الـبـقـرـ ٤/٣٧٠ رقم ٧٥٦٦ البن مجـهـ - ولـفـظـ لـهـ - كتاب: الطب ، بـابـ: ما أـنـزلـ اللهـ دـاءـ إـلـاـ أـنـزلـ لـهـ دـاءـ إـلـاـ شـفـاءـ ١١٣٨/٢ رقم ٣٤٣٨). وقال البوصيري في زوائد ابن مجـهـ /٤٤٦: حـدـيـثـ صـحـيـحـ. كما أـخـرـجـهـ الحـاـكـمـ فيـ الـمـسـتـدـرـكـ ١٩٦/٤ وـصـحـحـهـ ، وـوـافـقـهـ الـذـهـبـيـ. كذلك أـخـرـجـهـ ابنـ حـبـانـ فـىـ صـحـيـحـهـ كـمـاـ فـىـ الـإـحـسـانـ ٤٣٩/١٣ رقم ٦٠٧٥).

(٥) أـخـرـجـهاـ ابنـ حـبـانـ - كـمـاـ فـىـ الـإـحـسـانـ ٤٢٧/١٣ رقم ٦٠٦٢) ، وـالـحـاـكـمـ فيـ الـمـسـتـدـرـكـ ٣٩٩ وـ١٩٧/٤.

وللبخارى^(١) من حديث أبي هريرة أن رسول الله - ﷺ - قال: "ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء". ومن فقه مجموع هذه الألفاظ ما يعرف منه المراد بالإنزال، وهو إنزال علم ذلك على لسان الملك للنبي - ﷺ -، ويحتمل أن يكون المراد بالإنزال التقدير، وفيها التقييد بالحلال فلا يجوز التداوى بالحرام. قاله ابن حجر.^(٢)

قلت: من أجل كل هذه النصوص التي أمرت بالتمداوى بالدواء الحلال، فإنه ينبغي على الناس المتخصصين أن يكثروا البحث حتى يقفوا على العلاج المناسب للمرض. كما ينبغي على كل من له ولادة خاصة أو عامة، وعلى كل من له صلة بالمريض أن لا يهمل في علاجه، أو يتركه حتى يتعرض للموت.

ومن ثم نقول: يجوز للطبيب، ومن يساعده التخلف عن صلاة الجمعة لأنشغاله بعلاج مريضه، وكذا من يقوم على رعاية المريض.

بل يجوز للطبيب ومن معه الجمع بين وفتين يصح الجمع بينهما، لأجل علاج المريض، أو إجراء عملية جراحية له. وهذا من كليات الدين التي جاء بها وهي حفظ النفس، والمال، والعقل، والدين، والعرض، فالقيام على علاج المريض وتطبيبه من حفظ النفس الذي أمر به الإسلام، وجاءت به شريعته، وكذلك الميت تجهيزه، وتشييعه، ودفنه، فإنه ينبغي الإسراع في ذلك لاسيما إن كان يخشى تغيره، أو حدوث بعض الفساد فيه، أو فيمن حوله من أهله وأحبابه.

(١) أخرجه في صحيحه، كتاب: الطب، باب: ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء ١٤١/١٠ رقم (٥٦٧٨).

(٢) فتح الباري ١٤١/١٠.

وكذلك فإن الإشغال بتطيب المريض أو بتجهيز الميت يعد عذراً للنّفاف عن صلاة الجماعة، وإن استغرق دفعه وقتاً طويلاً، فكلّ هذا مما يبيح لهم النّفاف عن صلاة الجماعة حتى ينتهيوا من ذلك.

فعن على^(١) - عليه - قال: قال رسول الله - ﷺ - ثلاث لا تؤخرهن:
الصلوة إذا آتت^(٢) ، والجنازة إذا حضرت ، والأيم إذا وجدت كفؤاً.
إذا حضرت الصلاة والجنازة كلاهما قدمنا ما يحدث بتأخيره مضره
وفساد ، وأخرنا ما فيه سعة ، ولا يحصل بتأخيره فساد ، وهى الصلاة ، ففى رواية
ل الحديث على السابق^(٣) أن رسول الله - ﷺ - قال: " لا تؤخروا الجنازة إذا
حضرت ".

تبليه مهم: قلت: ويمكن أن يدخل فى هذا العذر دفع الضرر الحاضر
كإطفاء الحرائق ، وإنقاذ الغريق وشبه ذلك.

(١) أخرجه الترمذى، كتاب: الصلاة، باب: ما جاء فى الوقت الأول من الفضل ١/٣٢٠ رقم ١٧١) وقال: غريب حسن. وفي كتاب: الجنائز ، باب: ما جاء فى تعجيل الجنازة رقم ٣٨٧/٣ (١٠٧٥) وقال: حديث غريب وما أرى إسناده متصل. كما أخرجه أحمد فى المسند ١٠٥/١ رقم (٨٢٨) ، والحاكم فى المستدرك ، كتاب: النكاح ، باب: تزوجوا الودود الولود ٢/٦٢ وقال: غريب صحيح ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبى. قلت: وهو كذلك، فقد قال العلامة أحمد شاكر: إسناده صحيح ، ورواته ثقات. حاشيته على سنن الترمذى ١/٣٢١ .

(٢) آتت بمعنى حانت ، وفلى بعض الروايات (آتت). قال الشيخ شاكر: وهمما روایتان صحیحتان ، ومعناهما متقارب. حاشیته على سنن الترمذی ١/٣٢١ .

(٣) أخرجه ابن ماجه، في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في الجنازة لا تؤخر إذا حضرت ولا تتبع بنار ١/٤٧٦ رقم (١٤٨٦). قلت: إسناده صحيح.

العذر الخامس عشر: الصلح بين المسلمين:

لم يذكر هذا العذر أحد من الأئمة، مع أن الأدلة فيه واضحة.

وذلك من رحمة الله تعالى بعباده، وتسهيله عليهم، لأن مجالس الصلح عادة ما تحتاج إلى وقت كبير لسماع المتأخسين، وتقريب وجهات النظر بينهما، وإنهاء الخلاف والحكم فيه بما يرضي الله تعالى وبما يزيل الشقاق بين المسلمين، وهذا من محسنات الإسلام، ومعالم الإيمان، لأن الخلاف يحلق الدين.^(١)

وقد تخلف رسول الله - ﷺ - عن الجماعة حينما خرج ليصلح بين بعض بيوت قبيلة عرو ابن عوف، فتأخر عن صلاة العصر بسبب ذلك الصلح.

فعن سهل بن سعد - رضي الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - ذهب إلى بنى عمرو بن عوف ليصلح بينهم، فحان وقت الصلاة، فجاء المؤذن إلى أبي بكر، فقال: أتصلح الناس فأقيم؟ قال: نعم. فصلى أبو بكر، فجاء رسول الله - ﷺ - والناس في الصلاة، فتخلص حتى وقف في الصفا، فصفق الناس، وكان أبو بكر لا يلتقي

(١) فعن أبي الدرداء أن رسول الله - ﷺ - قال: "ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام ، والصدقة؟" قالوا: بلـ. قال: "صلاح ذات البين ، وذات البين هي الحالة". أخرجه أبو داود ، كتاب: الأدب ، باب: في إصلاح ذات البين رقم (٤٩١٩) / ٤٨٠ برقم (٥٧٢) / ٥٦ . وقال: صحيح . وقال: معنى قوله: ذات البين ، إنما يعني العداوة والبغضاء . وقوله: الحالة "يقول إنها تحلق الدين . وقال: يروى عن النبي - ﷺ - أنه قال: هي الحالة ، لا أقول تحلق الشعر ، ولكن تحلق الدين . أ.هـ

قلت: هي رواية الزبير بن العوام عند الترمذى برقم (٢٥١٠) ، ولكنهم يختلفون فيه فى وصله وإرساله .

فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ التَّفْتَ فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - أَنَّ امْكَثَ مَكَانَكَ.

فرفع أبو بكر - رضي الله عنه - يديه فحمد الله على ما أمره به رسول الله - ﷺ - من ذلك، ثم استأخر أبو بكر حتى استوى في الصف، وتقى رسول الله - ﷺ - فصلى، فلما انصرف قال: "يا أبا بكر ما منعك أن تثبت إذ أمرتك؟" فقال أبو بكر: ما كان لابن أبي قحافة أن يصلى بين يدي رسول الله - ﷺ -. لفقال رسول الله - ﷺ : "مَا لِي رأَيْتُكُمْ أَكْثَرَنِي التَّصْفِيقَ؟ مِنْ رَبِّهِ^(١) شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلِيُسَبِّحَ، فَإِنْ سَبَحَ التَّفْتَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقَ لِلنِّسَاءِ"^(٢)

وفي رواية^(٣) "خرج النبي - ﷺ - يصلاح بين بنى عمرو بن عوف، وحانَتِ الصلَاة، فجاءَ بلالُ أبا بكر - رضي الله عنهمَا - فَقَالَ: حَبْسِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - فَتَؤْمِنُ النَّاسُ؟ قَالَ: إِنْ شَئْتُمْ، فَاقْطَعُوا بَلَالَ الصلَاة. فَقَدِمَ أَبُو بَكَرَ - رضي الله عنه - فَصَلَى... الْحَدِيث".

(١) رَابِّهِ: هَذَا فِي الْمُتْنَ، وَأَمَا فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ وَعَلَيْهَا شَرْحُ ابْنِ حِجْرِ فَهِيَ (نَابِهِ) وَهِيَ كَذَلِكَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمِ بِشَرْحِ النَّوْوِيِّ ١٤٦/٤.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي مَوْاطِنِهِ مِنْ صَحِيحِهِ، مِنْهَا، كِتَابُ الْأَذَانِ، بَابُ: مَنْ دَخَلَ لِيَوْمَ النَّاسِ فَجَاءَ الْإِمَامُ الْأَوَّلُ.. ١٩٦/٢ رَقْمُ (٦٨٤) وَمُسْلِمٌ، كِتَابُ الصلَاةِ، بَابُ: تَقْدِيمِ الْجَمَاعَةِ مِنْ يَصْلِي بِهِمْ إِذَا تَأْخَرُ الْإِمَامُ، وَلَمْ يَخْافُوا مُفْسِدَةَ الْتَّقْدِيمِ ١٤٤/٤ رَقْمُ (١٠٤، ١٠٢).

(٣) أَخْرَجَهَا الْبَخَارِيُّ، فِي كِتَابِ الْعَمَلِ فِي الصلَاةِ، بَابُ: مَا يَجُوزُ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالْحَمْدِ فِي الصلَاةِ ٩١/٣ رَقْمُ (١٢٠١).

وفي رواية ثالثة^(١) "بلغ رسول الله - ﷺ - أن بنى عمر بن عوف بقباء كان بينهم شئ فخرج يصلاح بينهم فى أناس من أصحابه، فحبس رسول رسول الله - ﷺ - وحانَت الصلاة، فجاء بلال أبا بكر - رضي الله عنهم - فقال: يا أبا بكر إن رسول الله - ﷺ - قد حبس، وحانَت الصلاة، فهل لك أن تؤم الناس؟ قال: نعم، إن شئت، فأقام بلال الصلاة، وتقدم أبو بكر - رضي الله عنه - فكير للناس... الحديث.

وفي رواية رابعة^(٢) "أن أنسا من بنى عمر بن عوف كان بينهم شئ، فخرج إليهم النبي - ﷺ - غى أناس من أصحابه يصلاح بينهم، فحضرت الصلاة، ولم يأت النبي - ﷺ - فاذن بلال بالصلاحة ولم يأت النبي - ﷺ - فجاء إلى أبي بكر فقال: إن النبي - ﷺ - حبس، وقد حضرت الصلاة، فهل لك أن تؤم الناس؟ قال: نعم إن شئت.. الحديث.

وفي رواية خامسة^(٣): "كان قتال بين بنى عمر بن عوف، فبلغ ذلك النبي - ﷺ - فصلى الظهر ثم أتاهم يصلاح بينهم، فلما حضرت صلاة العصر، فاذن بلال وأقام وأمر أبا بكر فتقدم، وجاء النبي - ﷺ - وأبو بكر في الصلاة فشق الناس حتى قام خلف أبي بكر... الحديث.

(١) أخرجها - أيضا - البخاري ، كتاب: العمل في الصلاة ، باب: رفع الأيدي في الصلاة لأمر ينزل به ١٠٥/٣ رقم (١٢١٨). وفي كتاب: السهو ، باب: الإشارة في الصلاة ١٢٨/٣ رقم (١٢٣٤).

(٢) أخرجها البخاري - كذلك - في كتاب: الصلح ، باب: ما جاء في الإصلاح بين الناس ٣٦٩٠ رقم (٣٥٠/٥).

(٣) أخرجها البخاري - كتاب: الأحكام ، باب: الإمام يأتي قوماً فيصلاح بينهم ١٩٤/١٣ رقم (٧١٩٠).

وفي رواية سادسة^(١) . كان قتال بين بنى عمرو بن عوف، فبلغ ذلك النبي - ﷺ - فأتاهم ليصلح بينهم بعد الظهر، فقال لبلال: "إن حضرت صلاة العصر ولم آتكم فمر أبا بكر فليصل بالناس" . فلما حضرت العصر أذن بلال، ثم أقام، ثم أمر أبا يبكر فتقى.. الحديث.

ومفاد هذه الروايات: أن قبيلة عمرو بن عوف التي كانت تسكن قباء دار بينهم قتال شديد حتى ترموا بالحجارة^(٢) فبلغ ذلك رسول الله - ﷺ - فخرج إليهم بعد صلاة الظهر ليصلح بينهم، وقد كان يتوقع تأخيره إلى ما بعد صلاة العصر، ومن ثم قال لبلال: إن حضرت صلاة العصر، ولم آتكم فمر أبا بكر فليصل بالناس" . وقد تأخر رسول الله - ﷺ - فعلا عن الصلاة، وتخلف عن الجماعة من أولها، والنبي عليه الصلاة والسلام لا ينوى إلا على ما يجوز له فعله، فلو كان التخلف عن الجماعة لا يجوز من أجل الصلح بين المسلمين، لما عزم عليه رسول الله - ﷺ - ولما تأخر عن صلاة الجماعة. ومع ذلك فإن رسول الله - ﷺ - قد أنهى المشكلة قبل صلاة العصر، وعاد إلى المدينة، وأدرك أصحابه، وأبو بكر يصلى بهم صلاة العصر، فشق الصدوق حتى وصل إلى الصف الأول، فنبه المصلون أبا بكر فالتفت فلما رأى النبي - ﷺ - رجع القهقري وتقى رسول الله - ﷺ - فصلى بالناس.

(١) أخرجه أبو داود ، كتاب: الصلاة ، باب: التصفيق في الصلاة ٢٤٨/١ رقم (٩٤١) ، والنسائي ، كتاب: الإمامة ، باب: استخلاف الإمام إذا غاب ٨٢/٢ .

(٢) كما في رواية البخاري في كتاب: الصلح ، باب: قول الإمام لأصحابه اذهبوا بنا نصلح ٣٥٤ رقم (٢٦٩٣) .

ومن ثم نقول: إن الصلح بين المسلمين عذر في التخلف عن صلاة الجماعة، لأن مجالس الصلح عادة تحتاج إلى وقت، وتفرق المجلس قبل إنتهاء المشكلة يعطي فرصة لنقض ما تم الاتفاق عليه، فنعود لنبدأ من جديد، وبهذا لا يتم الصلح البالى.

ومما قاله أهل العلم في ما يؤخذ من هذا الحديث^(١): أن فيه جواز تأخير الصلاة عن أول الوقت وأن المبادرة إليها أولى من انتظار الإمام الراتب، وأنه لا ينبغي التقدم على الجماعة إلا برضاء منهم، وأن الالتفات الخفيف لا يقطع الصلاة، وفيه جواز الضصالة الواحدة بإمامين أحدهما بعد الآخر، وإن كان ابن عبد البر زعم أن ذلك خاص برسول الله ﷺ، وأن الإمام الراتب إذا غاب يستخلف. وفيه فضيلة أبي بكر، وفيه أن الإشارة في الصلاة باليد والغمز بالعين لا تضر المصلى.

قال أبو حاتم بن حبان^(٢): هذه الأشياء التي وصفناها هي العذر الذي في خبر ابن عباس^(٣) الذي لا حرج على من به حالة منها في تخلفه عن أداء فرصة جماعة.

ثم قال: واعلم أنهما فرضان اثنان.

أحدهما: الجماعة.

(١) الاستذكار ٢٩٩/٢ ، وإكمال المعلم ٩٢/٢ و ٣٢٩ ، وشرح النووي ١٧٢/٣ ، وفتح الباري ١٩٩/٢ و ٩١/٣ .

(٢) صحيح ابن حبان - كما في الإحسان ٤٥٠/٥ - ٤٥١ .

(٣) تقدم تخرجه ، وسيورد لفظه في كلامه بعد قليل.

وَثَانِيَهُما: أَدَاءُ الْفَرْضِ.

فَمِنْ أَدَى الْفَرْضِ وَهُوَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ فَقَدْ سَقَطَ عَنْهُ فَرْضُ أَدَاءِ الصَّلَاةِ،
وَعَلَيْهِ إِثْمٌ تَرْكُ إِتْيَانِ الْجَمَاعَةِ. قَلْتَ: عَلَيْهِ إِثْمٌ إِنْ كَانَ تَخْلُفَهُ عَنْهَا بِلَا عذرٍ.

وَقَالَ: وَقَوْلُهُ - ﷺ - " مِنْ سَمِعَ النِّدَاءَ فَلَمْ يَجِدْ فَلَا صَلَاةً لَهُ إِلَّا مِنْ عذرٍ ". أَرَادَ بِهِ: فَلَا صَلَاةً لَهُ مِنْ غَيْرِ إِثْمٍ يَرْتَكِبُهُ فِي تَخْلُفِهِ عَنِ إِتْيَانِ الْجَمَاعَةِ، إِذَا
كَانَ الْفَصْدُ فِيهِ ارْتِكَابُ النَّهْيِ، وَلَيْسَ الْمَرْادُ أَنْ صَلَاتَهُ غَيْرَ مُجَزَّةٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
بِمُعْذُورٍ إِذَا لَمْ يَجِدْ الدَّاعِيَ اللَّهَ أَعْلَمُ .

مَاذَا يَفْعَلُ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى حُضُورِ الْجَمَاعَةِ بِسَبَبِ الْعَذْرِ الشَّرِيعِيِّ؟

أَقُولُ: إِنْ كَانَ عَذْرُهُ دَائِمًا وَمُسْتَمِرًا فَقُعْلِيهُ أَنْ يَتَخَذْ لِنَفْسِهِ مَصْلِيًّا أَوْ
مَسْجِدًا فِي بَيْتِهِ يَصْلِي فِيهِ، بَأْنَ يَخْصُصُ حِجْرَةً فِي بَيْتِهِ إِنْ كَانَ وَاسِعًا يَصْلِي
فِيهَا وَيَؤْدِي فِيهَا الصَّلَاةَ بِأَهْلِ بَيْتِهِ كَمَا صَنَعَ عَبْيَانُ بْنُ مَالِكٍ^(١)، وَكَمَا
صَنَعَ الرَّجُلُ الْأَنْصَارِيُّ الضَّخْمُ السَّمِينُ كَمَا جَاءَ فِي الْعَذْرِ الْعَاشِرِ^(٢). وَعَنْ أَبِي
بَكْرٍ أَنَّ الرَّسُولَ - ﷺ - أَقْبَلَ مِنْ نَوَاحِي الْمَدِينَةِ يَرِيدُ الصَّلَاةَ فَوُجِدَ النَّاسُ قَدْ
صَلَوُا فِيمَالٍ إِلَى مَنْزِلِهِ فَجَمَعَ أَهْلَهُ فَصَلَى بِهِمْ.^(٣) فَمِنْ فَاتَتِهِ الْجَمَاعَةُ لِعَذْرٍ فَعَلَيْهِ أَنْ
يَصْلِي جَمَاعَةَ بِأَهْلِ بَيْتِهِ أَوْ بِمَنْ يَجِدُهُ فِي الْمَسْجِدِ.

(١) مُتَقَوْلَةُ عَلَيْهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ، فِي ص (٦٣).

(٢) تَقَدَّمَ فِي ص (٥).

(٣) أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ ١٣٢/٥ رَقْمَ (٦٨٢٠) وَابْنُ عَدْيٍ فِي الْكَامِلِ ١٤٢/٨ ،
وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي مُجَمِّعِ الزَّوَادِ ١٤٨/٢ رَجَالَهُ ثَقَاتٌ. قَلْتَ: إِسْنَادُهُ حَسْنٌ ، فِيهِ مَعاوِيَةُ بْنِ
يَحْيَى الْطَّرَابِلْسِيِّ أَبُو مُطَبِّعٍ ، مُخْتَلِفٌ فِيهِ ، فَقَالَ أَبْنُ مَعْنَى: لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوْيُ ، وَقَالَ
الْدَّارِقَطْنِيُّ: ضَعِيفٌ ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَا بَأْسَ بِهِ وَقَالَ أَبُو زَرَاعَةَ وَأَبُو عَلَى الْنَّيْسَابُورِيِّ:

وعلى هذا يحمل قول الصنعاني^(١); ولكن لعل من يقول إنها فرض عين يقول: تُسقط بهذه الأعذار صلاتها في المسجد، لا في البيت في صلاتها فيه جماعة. أ.هـ

وإن كان بيته ضيقاً فقد رفع الله الحرج عن شير الواحد في المسلمين ولا يكلف نفساً إلا ما أتاها كما قال تعالى "لا يكلف الله نفساً إلا وسعها"^(٢)

وأما إن كان عذر طارئ أو غير دلائم فليس من الضروري أن يتخذ لنفسه مصلى في بيته لأنه صلاته على الغالب الأكثر في المسجد.

ولكن أعلم أن اتخاذ مصلى في البيت لصلاة النوافل سنة. فاحرص عليها إن كنت قادرًا ولا تفرط في الخير. فما أفتر المفرطين في الخير، المضيعين لأسباب الفضل.

فعن زيد بن ثابت، أنه قال: قال عليه الصلاة والسلام^(٣): "أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة".

سَقَةً. وقال صالح جزرة: صحيح الحديث. وقال أبو حاتم وأبو زرعة: صدوق مستقيم الحديث. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام تهذيب الكمال ٢٢٤/٢٨ ، والكافش ١٥٩/٣ ، والتقريب ٢٦١/٢.

(١) سبل السلام ٤١٣/٢.

(٢) البقرة: ٢٨٦.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب: الأذان ، باب: صلاة الليل ٢٥١/٢ رقم (٧٣١) ، وفي كتاب الأدب ، باب: ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله تعالى ٥٣٤/١٠ رقم (٦١١٣) ، وكتاب: الاعتصام ، باب: ما يكره من كثرة السؤال ٢٧٨/١٣ رقم (٧٢٩٠) ، كما أخرجه مسلم ، كتاب: صلاة المسافرين ، باب: استحباب صلاة النافلة في بيته ، وجوازها في المسجد ٦٨/٦ رقم (٢١٣).

وقال^(١): صلوا في بيتكم ولا تتخذوها قبوراً.

وعن جابر^(٢)، قال: قال رسول الله - ﷺ - إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيبا من صلاته، فإن الله جاعل في بيته من صلاته خيراً.

هل يجب الجمعة في المسجد أم يغنى إقامتها في البيت؟

الأصل أن تكون الجمعة في المسجد للأحاديث السالبة ولما علق البخاري عن الأسود النخعى أنه كان إذا فاتته الجمعة ذهب إلى مسجد آخر.

وقال البخاري: جاء أنس إلى مسجد قد صلى فيه فأذن واقام وصلى جماعة.^(٣)

وقال ابن حجر: والذى يظهر لى أن البخارى قصد الإشارة بهذين الآثرين إلى أن الفضل الوارد فى أحاديث الباب مقصور على من جمع فى المسجد دون من جمع فى بيته مثلا، لأن التجميع لو لم يكن مختصا بالمسجد لجمع الأسود فى مكانه، ولم ينتقل إلى مسجد آخر لطلب الجمعة، ولما جاء أنس إلى مسجد بنى جماعة وجمع فيه. ثم قال وهو يؤيد ما قلناه من إرادة التجميع فى المسجد.^(٤)

والراجح أن صلاة الجمعة فرض عين في المسجد وليس شرطا لصحة الصلاة إلا صلاة الجمعة، إلا أن هذه الفريضة تسقط بالعذر، فمن سقطت عنه بالعذر الشرعى استحب له أن يتخذ مصلى في بيته، ليجمع بأهل بيته فيه. كما قدمنا. والله الموفق، وهو الهدى إلى سواء السبيل.

(١) أخرجه البخارى ، في كتاب: الصلاة ، باب: كراهة الصلاة في المقابر / ٦٣٠ رقم

(٤٣٢) ، وفي كتاب: التهجد، باب: التطوع في البيت / ٣٧٥ رقم (١١٨٧) ، ومسلم ،

كتاب: صلاة المسافرين ، باب: استحباب صلاة النافلة في البيت / ٦٨٦ رقم (٢٠٩).

(٢) أخرجه مسلم بالتخرير السابق نفسه / ٦٨٦ رقم (٢١٠).

(٣) الصحيح مع فتح البارى / ٢١٥٤ .

(٤) فتح البارى / ٢١٥٩ .

نتائج البحث

- ١- ترجيح القول بأن صلاة الجمعة فرض عين وليس شرطاً في صحة الصلاة إلا في صلاة الجمعة.
- ٢- ليس في القول بفرضية صلاة الجمعة علينا تشدد بل هو من الاستمساك بشرع الله الخالق وهذه الأعذار أكبر حجة على ذلك.
- ٣- الأعذار متنوعة بحيث إنها تشمل حياة الإنسان كلها، كما أنها تشمل الإحسان في كل أضوار ضعفه وشدة.
- ٤- هذه الأعذار تعنى بالرجل دون المرأة لأن الرجل هو المطالب بحضور صلاة الجمعة في المسجد.
- ٥- من تركته صلاة الجمعة في المسجد لغير فعله أن يجمع في بيته بأهله أو غيرهم.

ثبت بأهم المصادر

- ١ الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ترتيب الأمير علاء الدين على بلزن الفارسي المتوفى سنة (٧٣٩) ط مؤسسة الرسالة "بيروت" ط الأولى سنة ١٩٨٨ م، تحقيق الشيخ / شعيب الأرناؤط.
- ٢ إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سفن خير الخلق لمحبى الدين النسوى المتوفى (٦٧٦) ط دار البشائر الإسلامية "بيروت" ط الثانية سنة ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م تحقيق الدكتور / نور الدين عتر.
- ٣ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر أحمد بن على بن محمد العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢) ط دار الكتاب العربي بيروت.
- ٤ الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح لابن دقيق العيد تقى الدين محمد بن على أبي الفتاح المتوفى سنة (٧٠٢) ط دار البشائر الإسلامية "بيروت" سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م تحقيق الدكتور / عامر حسن صبرى.
- ٥ الإلماع في ضبط الرواية وتقيد السماع للقاضى عياض بن موسى البىحصى المتوفى سنة (٥٤٤) ط دار التراث "القاهرة" والمكتبة العتيقة "تونس" ط الأولى سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م، تحقيق / السيد أحمد صقر.
- ٦ الأنساب للسمعاني أبي سعد عبد الكرييم بن محمد المتوفى سنة ٥٦٢ ط دار الكتب العلمية بيروت ط ١ سنة ١٤١٩ - ١٩٩٨.
- ٧ إيضاح المكnon فى الذيل على كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون لإسماعيل باشا محمد أمين البغدادى المتوفى سنة ١٣٣٩ ط دار الفكر بيروت.

- ٨ "التحقيق في مسائل الخلاف لابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ ط دار السوعى حلب " تحقيق الدكتور عبد المعطى أمين قلعji.
- ٩ تدريب الرواى فى شرح تقريب النوى للإمام السيوطى المتوفى سنة (٩١١) تحقيق / الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف منشورات المكتبة العلمية " بالمدينة " سنة (١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م).
- ١٠ تذكرة الحفاظ للذهبي المتوفى سنة (٧٤٨) ط دائرة المعارف " الهند " سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٠٥ م.
- ١١ تقريب التهذيب لابن حجر ط دار المعرفة " بيروت " تحقيق الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف.
- ١٢ التقريب والتيسير لمعرفة سنة البشير النذير في أصول الحديث للإمام النوى ط دار الجنان بيروت " ط الولى سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م راجعه وعلق عليه / عبيد الله عمر البارودي.
- ١٣ التقيد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح للحافظ عبد الرحيم العراقي المتوفى سنة (٨٠٦) ط مؤسسة الكتب الثقافية.
- ١٤ تهذيب التهذيب للحافظ يم حجر العسقلاني ط دار صادر " بيروت " عن ط الهند.
- ١٥ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ جمال الدين أبي الحاج يوسف بن إبراهيم المزى المتوفى سنة ٧٤٢ ط مؤسسة الرسالة بيروت ط ١ سنة ١٤١٣ تحقيق الدكتور بشار عواد.
- ١٦ الثقات لابن حبان البوستى المتوفى سنة ٣٥٤ ط حيدر آباد " الهند ط ١.

- ١٧- الجامع الصغير للسيوطى المتوفى سنة ٩١١ ط دار الكتب العلمية " بيروت " ط ١ (١٤١٠).
- ١٨- سنن الترمذى أو الجامع الصحيح لأبى عيسى الترمذى المتوفى فى سنة (٢٧٩) ط الحلبي " القاهرة " سنة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م تحقيق العالمة / أحمد شاكر .
- ١٩- سنن الدارمى لأبى محمد عبد الله بن عبد الرحمن المتوفى سنة (٢٥٥) نشرته دار إحياء السنة النبوية بعنابة محمد أحمد دهمان.
- ٢٠- سنن أبى داود للإمام سليمان بن الأشعث السجستانى المتوفى سنة (٢٧٥) ط المكتبة العصرية " بيروت " تحقيق الدكتور / محمد محى الدين عبد الحميد.
- ٢١- سنن النسائى المسمى " بالمجتبى " للإمام أحمد بن شعيب المتوفى سنة (٣٠٣) ط دار القلم " بيروت ".
- ٢٢- سنن ابن ماجه للإمام محمد بن يزيد القزوينى المتوفى سنة (٢٧٥) ط الحلبي " القاهرة " تحقيق الشيخ / محمد فؤاد عبد الباقي .
- ٢٣- السنن الكبرى للبيهقى أحمد بن الحسين المتوفى سنة ٤٥٨ ط " الهند " ط ١ (١٣٤٤).
- ٢٤- سير أعلام النبلاء للإمام الذهبى المتوفى سنة ٧٤٨ ط مؤسسة الرسالة بيروت تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط .
- ٢٥- شرح صحيح مسلم للنووى المسمى المنهاج بشرح صحيح بن الحجاج لأبى زكريا النووى، ط المطبعة المصرية ومكتبتها " القاهرة ".

- ٢٦ شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢) ط مكتبة الغزالى "دمشق" ط الثانية ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، تحقيق الشيخ / محمد عوض.
- ٢٧ شرح معانى الآثار للطحاوى المتوفى سنة ٢٣١ ط دار الكتب العلمية بيروت ط ٢ (١٤٠٧).
- ٢٨ صحيح البخارى المسمى "الجامع الصحيح المسند المختصر من سنن رسول الله - ﷺ - وسيرته وأيامه" للإمام محمد بن إسماعيل البخارى المتوفى سنة (٢٥٦) ومعه فتح البارى، ط المطبعة السلفية "القاهرة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، وتصحيح محب الدين الخطيب.
- ٢٩ صحيح مسلم المسمى "بالمجامع الصحيح" للإمام مسلم بن الحجاج المتوفى سنة (٢٦١) ومعه شرح النوى ط المكتبة المصرية "القاهرة".
- ٣٠ صحيح ابن حبان = الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان.
- ٣١ صحيح ابن خزيمة للإمام الحافظ محمد بن إسحاق أبي بكر المتوفى سنة ٣١١ ط المكتب الإسلامي "بيروت" ط ١ سنة ١٣٩٥ تحقيق الدكتور محمد الأعظمى.
- ٣٢ الطبقات الكبرى لابن سعد المتوفى سنة (٢٣٠) ط دار صادر بيروت.
- ٣٣ عمدة القارى شرح صحيح البخارى المسمى العينى على البخارى للإمام بدر الدين العينى المتوفى سنة ٨٥٥ ط دار الفكر بيروت.
- ٣٤ فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلاني ط المطبعة السلفية.

- ٣٥ القاموس المحيط للفيروز أبياتي مجد الدين محمد بن يعقوب المتوفى سنة ١٤٨٧ هـ - ١٩٨٧ م ط مؤسسة الرسالة " بيروت " ط الثانية سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م (٨١٧) تحقيق / مكتب تحقيق التراث بالمؤسسة.

-٣٦ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السنة للذهبي ط دار الكتب الحسينية القاهرة ط ١٤٩٢ (١٣٩٢) تحقيق د/ عزت على عطية، ود / موسى محمد على.

-٣٧ كشف الأستار عن زوائد البزار البيشني المتوفى سنة ٨٠٧ ط مؤسسة الرسالة بيروت ط ٢٤ (١٤٠٤ - ١٩٨٤) تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.

-٣٨ لسان العرب لابن منظور أبي الفضل محمد بن مكرم الأفريقي المتوفى سنة ١٣٠٠ هـ ط دار صار " بيروت " سنة ١٣١١ هـ.

-٣٩ المجموع بشرح المذهب للنووى ط دار الكتب العلمية.

-٤٠ المحلي بالأثار لابن حزم على بن أحمد الأندلسى المتوفى سنة ٤٥٦ تحقيق الشيخ / أحمد شاكر.

-٤١ المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله المتوفى (٤٠٥) ط دار الفكر . بيروت " سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٨٧ م.

-٤٢ المسند للإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة (٢٤٢) ط المطبعة العيمانية . لـقاهرة " سنة ١٣١٣ هـ وعنها مؤسسة فخر طيبة " القاهرة " ممزودة بـترقيم الأحاديث.

-٤٣ مسند أبي يعلى الموصلى أحمد بن علي المتوفى سنة ٣٠٧ ط دار الثقافة تحقيق حسين سليم.

-٤٤ مصنف عبد الرزاق الصنعاني المتوفى سنة ٢١١ توزيع المكتب الإسلامي . بيروت " تحقيق عبد الرحمن الأعظمي .

- ٤٥ - معلم السنن للخطابي حمد بن سليمان المتأول في سنة ٣٨٨ مطبوع على هامش مختصر السنن للمنذري.
- ٤٦ - المعجم الأوسط للطبراني المتوفى سنة ٣٦٠ طبعة دار الحديث تحقيق عصام الضبابي.
- ٤٧ - المغني لابن قدامة المقدسي عبد الله بن أحمد المتوفى سنة ٦١٠ على مختصر الخرقى ط عالم الكتب بيروت.
- ٤٨ - مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث لأبي عمر عثمان بن عبد الرحمن المتوفى سنة (٦٤٢) ط الحلبي "القاهرة" وعها دار ابن خلدون القاهرة تحقيق / سعد كريم الدار عمى.
- ٤٩ - المفردات فى غريب القرآن للراغب الأصفهانى أبي القاسم الحسين بن محمد المتوفى سنة (٥٠٢) ط دار المعرفى "بيروت" تحقيق / محمد خليل عينتابى.
- ٥٠ - الموطأ للإمام مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩ ط "الحلبي" القاهرة تحقيق الشیخ / محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٥١ - الإحکام فى أصول الأحكام للأمدي أبي الحسن على بن أبي على ت ط دار الكتب العلمية "بيروت".
- ٥٢ - فوائح الرحموت شرح مسلم الثبوت لعبد العلى محمد بن نظام الأنصارى ط دار الأرقم "بيروت".
- ٥٣ - الوجير فى أصول الفقه د/عبد الكريم زيدان ط مؤسسة الرسالة "بيروت" ط الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٥٤ - التحقيق فى مسائل الخلاف لابن الجوزى المتوفى سنة (٥٩٧) ط دار الوعى "حلب" ط الأول ١١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

